

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد التاسع والثلاثون — العدد الثانى — مايو ٢٠٠٢

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بالقاهرة

المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر ، رقم بريدى ١١٥٦١

قواعد النشر

١ – المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر الأبحاث والدراسات والمقالات العلمية المحكمة فى فروع العلوم الاجتماعية المختلفة .

٢ – تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات والمقالات بعد إجازتها من قبل محكمين متخصصين .

٣ – تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر ، ولا تقبل المجلة بحوثا ودراسات سبق أن نشرت أو عرضت للنشر فى مكان آخر . كما يلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر أية مادة منشورة فيها .

٤ – يفضل ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتو (مسافة مزدوجة) ومطبوعة على الكمبيوتر . ويقدم مع المقال ملخص بلغة غير التى كتب بها فى حوالى صفحة .

٥ – يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام ، وترد قائمتها فى نهاية المقال .

٦ – تقوم المجلة أيضا بنشر عروض الكتب الجديدة والرسائل العلمية المجازة حديثا وكذلك المؤتمرات العلمية بما لا يزيد على ١٥ صفحة كوارتو .

ثمن العدد والاشتراك

ثمن العدد الواحد فى مصر ثمانية جنيهات ، وخارج مصر خمسة عشر دولاراً أمريكيا .

وتكون المراسلات على العنوان التالى :

رئيس تحرير المجلة الاجتماعية القومية .

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،

بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر ، رقم بريدى ١١٥٦١

آراء الكتاب فى هذه المجلة

لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

رقم الإيداع ١٦٥

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الاجتماعية القومية

أولا : بحوث ودراسات

ثانيا : رسائل جامعية

ثالثا : مؤتمرات

رابعا : عرض كتب

المجلد التاسع والثلاثون العدد الثانى مايو ٢٠٠٢

اتجاها رئيسيا وجادا فى إطار نظريات النمية بشكل عام . ولقد ازداد وعى المجتمع العالمى خلال العقود الأخيرة بدور المرأة الأساسى فى عملية التنمية، وبالتالى فقد اختلفت النظرة إلى المرأة من اعتبارها كيانا خارج السياق الاجتماعى والاقتصادى والسياسى القائم ، إلى نظرة جديدة تراها فاعلا ومشاركا فى المجرى الرئيسى لصنع القرار والسياسات والبرامج التنموية [٢] .

وفى مصر التى تشهد جهودا مستمرة لدفع عملية التنمية من خلال تعميق تجربة الليبرالية الاقتصادية ، والتعددية السياسية ، يبدو أن حركة تقدم المرأة تواجه فى هذا الإطار – رغم الموروث الحضارى والنضال التاريخى – عقبات متعددة ، بالرغم مما نالته مؤخرا من دعم قوى من الدولة ، ومن التيارات المستنيرة فى المجتمع .

ظلت المرأة المصرية محرومة من حقها فى الممارسة حتى عام ١٩٥٦ حين صدر أول دستور بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ . فقد اعترف بحقها فى الانتخاب والترشيح للمجالس النيابية والمؤسسات السياسية . ثم خصصت لها الحكومات المتعاقبة عددا من المقاعد فى المجالس التشريعية . الأمر الذى كان يعنى ضرورة أن ينجح عدد منهن لتمثيل النساء فى المجلس التشريعى . وظل الحال على هذا المنوال حتى قامت الحكومة بإلغاء هذا التخصيص بالقانون ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ [٣] .

لقد أسفرت التجربة عن مستويات متدنية من المشاركة السياسية للمرأة . لم تلبث أن أنخفضت بشدة حينما تخلت الأحزاب – لاسيما الحزب الحاكم – عن الالتزام بترشيح شخصيات نسائية على قوائمها للانتخابات العامة .

وهكذا ، وطبقا لدستور ١٩٥٦ أصبحت المرأة مساوية للرجل فى الحقوق والواجبات . وحصلت – فعليا – على الحق في الترشيح والتصويت . وقد انتخبت المرأة عضوا فى البرلمان . ثم تبوأت منصب وزير الشئون الاجتماعية . واعتبر ذلك انتصارا عظيما وتتويجا لنضال السيدات المصريات منذ خرجن سافرات يدافعن عن شرف واستقلال الوطن إبان ثورة ١٩١٩ ، ويطلبن المساواة مع الرجل . على أن تلك الخطوات المتتابعة ، والتى كان متصورا أن تتبعها خطوات أخرى أوسع قد توقفت أو كادت . فمازالت معدلات مشاركة المرأة فى التصويت فى الانتخابات العامة محدودة . كما أن

إسهامهن فى المؤسسات الشعبية أو التنفيذية لم يكد يصبو للمستوى المأمول [٤] .

لقد تصاعد الاهتمام بحفز معدلات مشاركة المرأة فى الحياة السياسية بشكل ملموس فى العقد الأخير من القرن العشرين . الأمر الذى حدا بالبعض أن يطالب بالعودة إلى نظام تخصيص حصص للنساء فى المجالس المنتخبة . بيد أن هذا النظام لم يسفر عن كثير نجاح عند التطبيق بما يؤدى إلى الاستنتاج بأن ثمة عوامل تحول دون تفعيل هذه التشريعات الرامية إلى حفز المشاركة السياسية للمرأة فى الواقع المصرى .

مشكلة البحث

رغم التاريخ الطويل لحركة المرأة المصرية ، وجهودها المدعومة من قبل الدولة لبضعة عقود خلت ، فمازالت معدلات مشاركة المرأة فى التصويت فى الانتخابات العامة محدودة ، كما أن إسهامهن فى المؤسسات الشعبية أو التنفيذية لم يكد يصبو للمستوى المأمول .

هدف البحث

وانطلاقا من التحديد السابق للمشكلة ، تسعى الدراسة للتعرف على طبيعة العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية للمرأة فى مصر ، ومايسود المجتمع من اتجاهات وقيم نحو الدور الاجتماعى – السياسي للمرأة . كما ترمى إلى استكشاف تلك المتغيرات التى قد تسفر عن فروق ذات دلالة بصدد طبيعة تلك الاتجاهات والقيم .

حدود الدراسة وأبعادها

تتناول الدراسة الأبعاد المتصلة بمشاركة المرأة ، والتى قد تكون ذات أثر فاعل عليها . ومن ثم تتناول الدراسة الأبعاد التالية :

- مفهوم المشاركة السياسية .
- مشاركة المرأة بين الدستور والاتفاقات الدولية .
- تاريخ وواقع المشاركة السياسية للمرأة فى مصر .
- العوامل المؤثرة على المرأة .

اولا : مفهوم المشاركة السياسية

تعد المشاركة السياسية إحدى الركائز الأساسية التى تقوم عليها الديموقراطية . بل إن نموها وتطورها إنما يتوقف على إتاحة فرصة المشاركة أمام فئات الشعب وطبقاته ، وجعلها حقا يتمتع به كل فرد فى المجتمع ، وبالتالى تعد المشاركة ضرورة وظيفية لأى نظام سياسى . فأولئك الذين يحوزون القوة السياسية محليا أو قوميا ، يحتمل أن يكون أداؤهم أكثر فعالية إذا كانوا على علم بالاحتياجات والاتجاهات الخاصة بالمواطنين . كما أن وجود قنوات للمشاركة يحتمل أن يزيد من رغبة المواطنين فى الالتزام التطوعى بالقواعد والضوابط الحكومية .

والمشاركة السياسية هى عملية دينامية يشارك فيها الفرد فى الحياة السياسية لمجتمعه بشكل إرادى وواع . من أجل التأثير فى المسار السياسى العام ، وبما يحقق المصلحة العامة التى تتفق مع آرائه وانتمائه الطبقى (٥) .

يثير التعريف السابق العديد من الأبعاد والمؤشرات المعبرة عن مفهوم المشاركة السياسية ، ولعل أهمها : المشاركة فى اختيار القادة السياسيين ، والمشاركة فى صنع القرار ، والرقابة على عمل الحكومة ، وحق تشكيل أو المشاركة فى الجماعات السياسية .

ثانيا : مشاركة المرأة بين الدستور والاتفاقات الدولية

حصلت المرأة على حقوقها السياسية من خلال التطور الذى انطوى عليه دستور عام ١٩٥٦ الذى اعترف لها بحقها فى الانتخابات والترشيح للمجالس النيابية والمؤسسات السياسية . ومنذئذ ، بدأ سعى كبير على صعيد الدستور والقوانين لتمكين المرأة وتفعيلها سياسيا ، وآية ذلك ما أوردته المادة ٤٩ من دستور ١٩٧١ فطبقا لها "المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة "فما أكدته المادة ٢٦ من الدستور إن "للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأى فى الاستفتاء وفقا لأحكام القانون ومساهمته فى الحياة العامة واجب وطنى" (٦) . فيما يعد استمرارا لنهج الدساتير المصرية وتعديلاتها فى هذا الصدد منذ دستور ١٩٥٦ الذى أرسى الأساس

الأول لمشاركة المرأة السياسية فى مصر شأن الرجال دون تمييز ، وهو ما تجسد من خلال القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية وتعديلاته ، والذى تضمنت المادة الأولى منه أنه "على كل مصرى ومصرية بلغ ثمانى عشرة سنة ميلادية أن يباشر بنفسه الحقوق السياسية الآتية :

أولا : إبداء الرأى فيما يأتى :

١ - الاستفتاء الذى يجرى على رئاسة الجمهورية .

٢ - كل استفتاء آخر ينص عليه الدستور .

ثانيا : انتخابات أعضاء كل من :

١ - مجلس الشعب .

٢ - مجلس الشورى .

٣ - المجالس الشعبية المحلية .

كما وردت المادة الرابعة من نفس القانون "يجب أن يقيد فى جداول الانتخاب كل من له مباشرة الحقوق السياسية من الذكور والإناث ..." (٧) .

لقد مثلت هذه النصوص الدستورية والقانونية تطورا مهما فى تاريخ المشاركة السياسية للمرأة فى مصر ، الأمر الذى يعد تتويجا لنضال العديد من الرواد والرائدات فى مجالات العمل الثقافى والسياسى . كما يمثل استجابة لما شهدته البلاد من تطور اجتماعى وثقافى وسياسى عبر بضعة عقود خلت . غير أن مصر لم تكن بمعزل عن سياق التطورات الاجتماعية - السياسية التى تشهدها غيرها من بلدان العالم ، - ولا سيما الدول المتقدمة - فى هذا الصدد ، وهى تطورات لم تلبث أن وجدت صداها فى أروقة المنظمات الدولية ، وتم التعبير عنها فى مؤتمرات كبرى ، ونص عليها فى مواثيق واتفاقات دولية ذات طبيعة شارعة .

بدأت المحافل الدولية تهتم بقضايا النساء ابتداء من مطلع عقد السبعينيات من القرن العشرين . فأعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٥ سنة دولية للمرأة ، ثم أعلنت الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٨٥ عقدا دوليا للمرأة ، ثم اعتمدت الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة فى عام ١٩٧٩ (٨) .

أصبحت هذه الاتفاقية سارية اعتبارا من ٣ سبتمبر ١٩٨١ . ووصل عدد الدول الموقعة عليها ١٣٩ دولة أى أكثر من ثلثى أعضاء الأمم المتحدة . وكانت مصر من أوائل الدول الموقعة عليها . وأسهمت فى صياغتها على مدى ست سنوات ، ثم صدقت عليها مع بعض التحفظات فى عام ١٩٨١ (٩) .

أكدت الاتفاقية (١٠) أن مصطلح "التمييز ضد المرأة" يعنى أية تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ، ويكون من آثاره أو أغراضه النيل من الاعتراف للمرأة على أساس تساوى الرجل والمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية فى الميادين : السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية، والثقافية ، والمدنية أو فى أى ميدان آخر . أو إبطال الاعتراف للمرأة بهذه الحقوق أو تمتعها بها وممارستها لها بغض النظر عن حالتها الزوجية . "وأضافت المادة الثانية" أن الدول الأطراف تشجب جميع أشكال التمييز ضد المرأة . وتوافق على أن تنتهج - بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء - سياسة القضاء على التمييز ضد المرأة . وتحقيقا لذلك تتعهد بالقيام بما يلى :

أ - تجسيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة فى دساتيرها الوطنية وتشريعاتها الأخرى ، وكفالة التحقيق العملى لهذا المبدأ من خلال القانون والوسائل المناسبة الأخرى .

ب - اتخاذ التدابير التشريعية المناسبة وغيرها من التدابير . بما فى ذلك توقيع الجزاءات لوقف كل تمييز ضد المرأة .

جـ - إقرار الحماية القانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل ، وضمان الحماية الفعالة للمرأة عن طريق المحاكم الوطنية والمؤسسات العامة المتخصصة من أى عمل تمييزى .

د - الامتناع عن الاضطلاع بأى عمل أو ممارسة تمييزية ضد المرأة ، وكفالة تصرف السلطات والمؤسسات العامة بما يتفق وهذا الالتزام .

هـ - اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أى شخص أو مؤسسة .

و - اتخاذ جميع التدابير المناسبة - بما فى ذلك التشريع - لتعديل أو إلغاء القوانين

والأنظمة والأعراف والممارسات القائمة التى تشكل تمييزا ضد المرأة .

ز - إلغاء جميع أحكام قوانين العقوبات الوطنية التى تشكل تمييزا ضد المرأة .

وأوجبت الاتفاقية أن تتخذ الدول الأطراف فى جميع الميادين ، ولا سيما الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، والتدابير المناسبة ، بما فى ذلك التشريع لكفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين ، وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل .

وفى جزئها الثانى ، أوجبت الاتفاقية أن تتخذ الدول جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة فى الحياة السياسية العامة للبلد ، وبوجه خاص تكفل للمرأة - على قدم المساواة مع الرجل - الحق فى :

أ - التصويت فى جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة ، وأهلية الانتخاب لجميع الهيئات التى ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام .

ب - المشاركة فى صياغة سياسة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة ، وفى شغل الوظائف العامة ، وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية .

جـ- المشاركة فى جميع المنظمات والجمعيات غير الحكومية التى تعنى بالحياة العامة والسياسية للبلد .

وألزمت الاتفاقية أن تتخذ الدول جميع التدابير المناسبة لتكفل للمرأة - على قدم المساواة مع الرجل ، ودون تمييز - فرصة تمثيل حكومتها على المستوى الدولى والاشتراك فى أعمال المنظمات الدولية .

وسعيا إلى المضى قدما نحو تمكين المرأة فى كافة الميادين ، قررت الاتفاقية فى المادة الرابعة أنه لا يعتبر اتخاذ الدول تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزا كما تحدده هذه الاتفاقية . ولكنه يجب ألا يستتبع بأى حال - كنتيجة له - الإبقاء علي معايير غير متكافئة أو منفصلة . كما يجب وقف العمل بهذه التدابير عندما تكون أهداف التكافؤ فى الفرص والمعاملة قد تحققت .

وتجاوبا مع هذه المادة ، وكذا مع ما انطوت عليه الاتفاقية من تطورات ، شهدت مصر تشريعا يمثل تدبيرا استثنائيا من هذا القبيل ، حيث نص القانون رقم ٢١ لسنة

١٩٧٩ لأول مرة على قاعدة تمثيل وجوبى للنساء بمجلس الشعب بحد أدنى قدره ثلاثون عضوا من النساء . كما جرى النص على أن "تقسم جمهورية مصر العربية إلى مائة وست وسبعين دائرة انتخابية ، وتحدد الدوائر الانتخابية بقانون . وينتخب عن كل دائرة انتخابية عضوان فى مجلس الشعب ، يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين . وذلك باستثناء ثلاثين دائرة تبين بجدول يلحق بقانون تحديد الدوائر الانتخابية لانتخاب أعضاء مجلس الشعب . ومع مراعاة أحكام المادة ١٦ من هذا القانون ينتخب عن كل منها – بالإضافة إلى العضوين – عضو ثالث من النساء ... وقد زيدت حصة النساء إلى ٣١ مقعدا بموجب التعديل الذى أدخله القانون لسنة ١٩٨٣ [١١] .

كما صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ للحكم المحلى ، فنص على أن يتم تشكيل المجالس الشعبية المحلية على جميع المستويات من عدد من الأعضاء أحدهم على الأقل من النساء . وقد استمر هذا التخصيص حتى ألغى عام ١٩٨٦ بفعل القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ بتعديل نظام الانتخاب على أساس الجمع بين نظام القوائم الحزبية والانتخاب الفردى[١٢] .

استمر الاهتمام الدولى بقضايا المرأة . فلم يلبث أن اعتمد مؤتمر نيروبى الدولى عام ١٩٨٥ الاستراتيجيات المرتقبة للنهوض بالمرأة خلال الفترة ١٩٨٦ – ٢٠٠٠ ، كما أكدت منظمة اليونسكو فى مؤتمرها العام سنة ١٩٨٩ وفى خطتها المتوسطة للأعوام ١٩٩٠ – ١٩٩٥ ، على ضرورة تحسين أوضاع المرأة ، وتخفيض نسب الأمية خاصة بين النساء ، ورفع معدلات التحاق الفتيات بالمدارس . ثم أكد المؤتمر العالمى المعنى بحقوق الإنسان الذى عقد فى فيينا عام ١٩٩٣ مجددا على ضرورة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل فى كافة الحقوق . واعتبر المؤتمر الدولى للسكان والتنمية بالقاهرة ١٩٩٤ أن تمكين المرأة وتحسين مركزها أمر أساسى لتحقيق التنمية . كما أكد مؤتمر التنمية الاجتماعية المنعقد فى كوبنهاجن ١٩٩٥ أن تمكين المرأة يعتبر أمرا حاسما فى أية استراتيجية تسعى إلى حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية . هذا وقد أشار الإعلان الصادر عن المؤتمر المنعقد فى بكين ١٩٩٥ إلى مختلف أشكال التمييز ضد

النساء . وحدد أهدافا أساسية على المجتمع أن يبلغها ؛ لضمان رفع مستوى المرأة ، وتعزيز المكاسب التى حققتها [١٣] .

أسهمت المؤتمرات الدولية المذكورة إسهاما كبيرا فى زيادة وعى المجتمع العالمى بقضايا التفاوت بين الجنسين . وقد بدا هذا الأمر فى مصر من خلال تكثيف الجهود لرأب الفجوة بين النوعين فى مختلف الميادين . ولم يكن صدور قانون تيسير إجراءات التقاضى فى الأحوال الشخصية فى عام ٢٠٠٠ بمعزل عن هذه التطورات . كما تم إنشاء المجلس القومى للمرأة بموجب القرار الجمهورى رقم ٩٠ لعام ٢٠٠٠ بهدف النهوض بالمرأة وتفعيل دورها الأساسى فى التنمية الوطنية . وتتضمن اختصاصات المجلس اقتراح السياسة العامة للمجتمع فى مجال تنمية شئون المرأة وإدماج جهودها فى برنامج التنمية الشاملة ، بالإضافة إلى إبداء الرأى فى مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بالمرأة قبل عرضها على السلطات المختصة ، وتمثيلها فى المحافل القومية والدولية [١٤].

بيد أن هذه النصوص المتقدمة لم تكن كافية بذاتها لتجاوز الفجوة النوعية المشار إليها . فالمشكلة لاتكمن فى إصدار القوانين ، وإنشاء المؤسسات ، بقدر ماتكمن فى حركة المجتمع برمته ، وما يختمر فيه من قيم ومبادئ . ومن ثم فإن المعيار الحقيقى لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة لايتحدد بمجرد نصوص دستورية أو قانونية ، بقدر مايتحدد بسير المجتمع فى حركته العامة نحو تهيئة الظروف لممارسة هذه الحقوق .

ثالثا : تاريخ وواقع المشاركة السياسية للمرأة فى مصر

لعبت المرأة المصرية دورا مهما فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . لقد أسهمت – بشكل فعال – فى الحركة الوطنية عام ١٨٨٢، وعام ١٩١٩ . وأثناء الكفاح من أجل الاستقلال لم تتوان المرأة المصرية عن تكريس اهتماماتها لخدمة القضية الوطنية . وبالرغم من قصور دستور ١٩٢٣ عن تلبية الطموحات السياسية للمرأة المصرية . فقد نجحت – بفضل جهود الطليعة المثقفة من نساء مصر بزعامة السيدة هدى شعراوى – فى إنشاء الاتحاد النسائى المصرى[١٥] فى ١٦ مارس ١٩٣١ كفرع

من الاتحاد النسائى الدولى للدفاع عن الحقوق الاجتماعية والسياسية للمرأة ، ولاسيما حقها فى الانتخاب والتمثيل النيابى . وبالرغم من ذلك فقد خاض الاتحاد المصرى العديد من المعارك لإقناع الرأى العام بفكرته ومبررات قيامه ، ولإقناع المصريات بالانضمام إليه ، وإعداد المرأة المصرية للدفاع عن حقوقها ، والعمل على إيجاد الحلول لمشكلات المرأة فى مجال الأحوال الشخصية والاجتماعية . وقد نجح بالفعل فى تحقيق بعض النجاح فى هذا الصدد [١٦] .

وخلال الحرب العالمية الثانية ظهرت مجموعة التنظيمات والجمعيات ذات الاتجاهات المختلفة شاركت فيها المرأة . ونشطت حركة المطالبة بالحقوق السياسية للمرأة كجزء من المطالبة بالحقوق السياسية لكل أفراد المجتمع، وتصاعدت هذه الحركة فى الفترة التالية ، واكتسبت دعم العديد من المفكرين والمثقفين [١٧] .

وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، نادت الثورة بمجتمع يسوده العدل والمساواة بين كل أفراده دون تفرقة بين الرجال والنساء . وقد صدر دستور ١٩٥٦ متضمنا مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة فى مجال الحقوق السياسية ، وأصبح للمرأة حق الترشيح والانتخاب . وأجريت الانتخابات فى العام التالى ، فتقدمت النساء إليها لأول مرة ، وظفرت سيدتان بثقة الناخبين ، ودخلت المرأة البرلمان لأول مرة . وعندما أعلن عن قيام الاتحاد الاشتراكى فى يوليو ١٩٦٤ كتنظيم يعبر عن تحالف قوى الشعب العامل ، دخلت هيئاته العديد من النساء فى مستوياته التنظيمية المختلفة [١٨] .

ورغم التأكيد على الاتجاه السابق فى دستور ١٩٧١ ، ورغم صدور العديد من التصريحات السياسية التى تنادى بتمكين المرأة ، بدت ثمة فجوة بين الحقوق التشريعية التى نالتها المرأة ومدى قدرتها على ممارسة هذه الحقوق على أرض الواقع .

١ - المرأة والمشاركة فى الانتخابات

فى عام ١٩٨٦ لم يتجاوز عدد المسجلات للتصويت ٣٫٨ مليون امرأة من إجمالى عدد المسجلين للتصويت آنذاك وهو ٢٢ مليون فرد بنسبة ١٤٪ فقط . وفى الانتخابات

البرلمانية عام ١٩٨٩ زاد عدد النساء المسجلات للتصويت إلى ٥ر٥ مليون ، بيد أن النسبة تراجعت إلى إجمالى عدد المقيدين فى الجداول الانتخابية إلى ٧٪ فحسب[١٩] .

وفى عام ٩٩/٢٠٠٠ بلغ عدد المقيدات فى الجداول الانتخابية ٥ر٣٥٪ من إجمالى المقيدين بهذه الجداول ، وهو مايمثل ٢ر٥٥٪ من عدد الرجال المقيدين بها . وبطبيعة الحال يوجد تفاوت كبير بين محافظات وأقاليم الجمهورية فى هذا الصدد . فتبلغ النسبة أدنى مستوياتها فى المحافظات الحضرية ، لاسيما فى السويس ، حيث بلغت ٢ر٢٥٪ فقط من المقيدين . ولم تتجاوز ٨ر٣١٪ فى القاهرة . هذا على حين بلغت أعلى مستوياتها فى المحافظات الريفية مثل : الدقهلية (٨ر٧٦٪) ، والشرقية (٦ر٧٢٪) ، وكذا فى المحافظات الصحراوية مثل شمال سيناء (٤ر٨٥٪) [٢٠] .

ومن الجلى أن ارتفاع النسب فى الأقاليم الريفية والصحراوية لايمكن تفسيره بارتفاع مستوى فعالية المرأة هناك بقدر ماتفسره الاعتبارات العائلية والعصبيات التى تسعى لحشد أصوات القبيلة رجالا ونساء خلف مرشحها .

٢ - المرأة والمشاركة فى المجالس المنتخبة

منذ حصول المرأة على حقوقها السياسية ودخولها البرلمان وحتى آخر مجلس تشريعى فى عام ٢٠٠٠ تراوحت نسبة تمثيلها بين ٥ر٠٪ و ٢٪ ، وذلك فيما عدا فترة النصف الأول من الثمانينيات التى ارتفعت فيها هذه النسبة إلى مستوى قياسى بلغ ٩٪ وذلك فى مجلس ١٩٧٩ بفعل قانون التخصيص . ورغم صدور القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ بإلغائه ، ظلت نسبة تمثيل المرأة مرتفعة عن المتوسط العام ، حيث أفادت من نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية . وبصدور القرار رقم ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ بإلغائه والأخذ بنظام الانتخاب الفردى . لم يعد للمرأة سبيل للوصول إلى مجلس الشعب سوى التنافس مع الرجال فى دوائر عامة . فلم تلبث نسبة تمثيلها أن تدهورت بشدة عما كانت عليه [٢١] .

ففى انتخابات ١٩٩٠ لم يتجاوز عدد المرشحات النساء ٤٢ مرشحة – ٩ فقط منهن رشحن من قبل الأحزاب – من إجمالى ٢٦٧٦ مرشحا بنسبة ٦ر١٪ ، ولم تفز منهن سوى سبع مرشحات . وفى انتخابات ١٩٩٥ بلغت نسبتهن ١ر٢٪ من إجمالى

عدد المرشحين (٣٩٨٠ مرشحا) [٢٢] . ولم تكن انتخابات ٢٠٠٠ استثناء من هذا السياق بأي حال من الأحوال ، فقد كان عدد المرشحات فيها نحو ١٢٠ مرشحة ، ولم تستطع الحصول على مقعد برلمانى سوى سبع مرشحات بنسبة نجاح ٥ر٨٪ فقط ، برغم دعم المجلس القومى للمرأة لهن ، وأضيف إليهن بالتعيين أربع نائبات لتصير نسبة تمثيل المرأة فى المجلس أقل من ٥ر٢٪[٢٣] .

ورغم سعى القيادة السياسية تعويض ذلك من خلال التعيين ، فإنه يبقى استثناء . بينما ظل انتخاب المرأة هو الأساس فى دخولها . فقد بلغ عدد المقاعد التى حصلت عليها بالتعيين نحو ٢٠ مقعدا . فى حين بلغ عدد المقاعد التى حصلت عليها بالانتخاب مايربو على ١٣٥ مقعدا . ومع ذلك فلا يجب أن نغفل انحصار العضوية البرلمانية منذ ١٩٥٧ حتى ٢٠٠٠ فى نحو ٧٥ سيدة دخلن المجلس ، وتكرر دخول بعضهن لأكثر من فصل تشريعى [٢٤] .

لقد أسفر العقدان الأخيران عن تراجع فى مشاركة المرأة فى الحياة السياسية ، الأمر الذى انعكس فى تمثيلها فى مجلس الشعب على نحو مايوضح الجدول (١) .

جدول (١)

نسبة تمثيل النساء فى مجلس الشعب *

المجلس	عدد الفائزات	عدد المعينات	اجمالى	نسبة التمثيل
١٩٧٦	٤	٢	٦	١ر١
١٩٧٩	٣٣	٢	٣٥	٩ر٧
١٩٨٤	٣٧	١	٣٨	٦ر٨
١٩٨٧	١٤	٤	١٨	١ر٤
١٩٩٠	٧	٣	١٠	٣ر٢
١٩٩٥	٥	٤	٩	٠ر٢
٢٠٠٠	٧	٤	١١	٥ر٢

* المصدر : عبد الغفار رشاد ، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠ ، مطبوعات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١، ص ١٢٢ .

شهدت الفترة من ١٩٧٩ وحتى ٢٠٠٠ خمسة فصول تشريعية . وقد تفاوت تمثيل المرأة فى البرلمان خلالها مابين صعود وهبوط . وقد وصل الصعود إلى أقصاه فى الفصلين الثالث والرابع ، وكان ذلك بفعل نظام التخصيص . وبدأ هذا المعدل فى الهبوط مع إلغاء نظام الحصص بدءا من الفصل التشريعى الخامس الذى لم يتجاوز عدد العضوات فيه ١٨ سيدة . ثم انخفض العدد إلى ١٠ سيدات فى الفصل التشريعى السادس ، وانخفض أخيرا إلى ٩ سيدات بينهن أربع معينات فى الفصل السابع[٢٥] .

وعلى صعيد مجلس الشورى ، شاركت المرأة فيه منذ إنشائه عام ١٩٨٠ بسبع عضوات (٣ر٣٪ من إجمالى الأعضاء)، كما شاركت ١٢ سيدة فيه عام ١٩٩٢ (٧ر٤٪)، وفى عام ١٩٩٨ شاركت ١٥ سيدة (٧ر٥٪) ، بيد أنهن جميعا كن من المعينات [٢٦] (انظر جدول ٢) .

جدول (٢)

نسبة تمثيل النساء فى مجلس الشورى *

الفصل التشريعى	عدد العضوات	نسبة التمثيل
١٩٨٠	٧	٣ر٣
١٩٨٦	٤	٩ر١
١٩٩٢	١٢	٧ر٤
١٩٩٨**	١٥	٧ر٥
الإجمالى	٣٨	—

*المصدر : المجلس القومى للطفولة والأمومة (١٩٩٤) ص١٠ فى : رفيقة حمود ، المرأة المصرية مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل ، القاهرة ، دار الأمين للنسر وللتوزيع ، ١٩٩٧، ص٢٠٤ .

** مصدر العام الأخير : المجلس القومى للمرأة ، مرجع سابق ص٤٧ .

وهكذا تبقى نسبة مشاركة المرأة فى البرلمان بمجلسيه ضئيلة جدا إذا ماقورنت بنسبة مشاركة المرأة فى بلدان أخرى . حيث شكلت نسبة مشاركة المرأة فى البرلمان فى عام ١٩٨٧ على سبيل المثال ٤ر٣٤٪ فى كل من رومانيا والنرويج ، و٥ر٣١٪ فى فنلندا ، و ٢ر٣٢٪ فى ألمانيا الديمقراطية ـ سابقا) ، و ١ر٢٩٪ فى الدانمارك [٢٧] .

وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة على مستوى المجالس المحلية فى مستوى المحافظة والمركز والمدينة والحى والقرية ، فقد تفاوتت نسبة تمثيل المرأة فى هذه

المجالس بصورة كبيرة بين عام ١٩٧٩ . حيث صدر قانون بتخصيص مقاعد للنساء فيها تتراوح بين ١٠٪ ، و٢٠٪ من الأعضاء . وعام ١٩٨٦ ، حيث ألغى هذا القانون ، فتراجعت من ٢ر١١٪ فى العام الأول إلى ٢ر١٪ فقط عام ١٩٩٧ [٢٨] . وقد كشفت نتائج الانتخابات المحلية عام ٢٠٠٢ أن بضع سنوات لم تسفر عن تحسن فى تلك النسب رغم جهود المجلس القومى للمرأة .

وفى المجلس المحلى لمحافظة القاهرة – مثلا – انخفضت بشدة نسبة تمثيل المرأة من ٢٠٪ عام ١٩٧٩ إلى ٦٪ فقط عام ١٩٩٧ ، كما أن حركة المحليات الأخيرة (مايو ٢٠٠٠) اقتصرت على تعيين سيدة واحدة فقط كنائب لرئيس مجلس مدينة أسيوط [٢٩] .

ويمكن أن نلاحظ أن تمثيل المرأة يرتفع نسبيا فى مجالس الأحياء والمحافظات ، بينما يتدنى – بشدة – فى مجالس القرى : نظرا لغلبة القيم الريفية التى تحول دون انخراط المرأة فى الحياة العامة ، فضلا عن مشاركتها فى مستويات صنع القرار السياسى (انظر جدول ٣) .

جدول (٣)

نسبة تمثيل النساء فى المجالس المحلية عام ١٩٩٧ *

المجلس	عدد الأعضاء	عدد العضوات	نسبة التمثيل
المحافظات	٣١٧٢	١٠٢	٢ر٣
المراكز	١٢٧٠٨	١٢٩	٠ر١
المدن	٥٠٠٠	٨٥	٧ر١
الأحياء	١٢٥٤	٥٦	٥ر٤
القرى	٢٥٢٤٨	٨٦	٧ر٠
الإجمالى	٤٧٣٨٢	٥٥٨	٢ر١

* المصدر :المرأة المصرية فى المواقع القيادية ما بين التشريع والعرف فى عبد الرحمن ، حمدى ، المشاركة السياسية للمرأة – خبرة الشمال الأفريقى ، القاهرة : مركز دراسات المستقبل الأفريقى ، ٢٠٠١ .

يوضح الجدول السابق المستوى المنخفض لتمثيل المرأة فى المجالس المحلية ، برغم أهمية الدور الذى يمكنها القيام به على هذا المستوى من الممارسة السياسية المنوط به التعرف على ، وتسيير الحياة اليومية للناس .

٣ - المرأة والمشاركة فى السلطة التنفيذية

لاتكاد نسبة تمثيل المرأة فى السلطة التنفيذية تختلف عن سابقتها . بيد أنها تقل كلما ارتفع مستوى المنصب ، والعكس صحيح (انظر جدول ٤) .

جدول (٤)

نسبة تمثيل النساء المعينات فى الوزارة والمناصب العليا ١٩٨٨ - ١٩٩٦ *

الوظيفة	١٩٨٨	١٩٩٦
وزير	٤ر١	٦ر٢
نائب وزير	٠ر٣	٢ر٣
وكيل وزارة	٩ر٠	٣ر٣
درجة عليا	٣ر٤	٥ر٨
مدير عام	٨ر٨	٥ر١٧
الإجمالى	٣ر٧	٣ر١٥

* المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : إحصاءات العاملين بالحكومة والقطاع العام ١٩٨٩ & ١٩٩٧، فى : مرفت أبو تيج ، مرجع سابق ص١٩٤

لقد تم تعيين وزيرة فى مجلس الوزراء فى الستينيات ، وتم تعيين وزيرتين فى عام ١٩٩٣ من ضمن ٣٤ وزيرا ، كما تم تعيين ثلاث وزيرات عام ١٩٩٦ من ضمن ٣٠ وزيرا (١٠٪) ، وهى نسبة ضئيلة مقارنة بنظيرتها فى دول أخرى مثل النرويج التى بلغت النسبة فيها ٣ر٢٠٪ ، والدانمارك ٤ر١٩٪ فى عام ١٩٨٧[٣٠] .

وفى كل الأحوال ، فإن نسبة تواجد المرأة بالوظائف العليا بالقطاع الحكومى ارتفعت من ٨ر٢٪ عام ١٩٨١ إلى ١٥٪ عام ١٩٩٥ ، الأمر الذى يتجلى حينما نتتبع إسهام المرأة المصرية فى المستويات الوظيفية القيادية والإشرافية فى عدد من الوزارات والقطاعات الرئيسية [٣١] .

ففى وزارة الخارجية – كمثال– اقتحمت المرأة حقل العمل الدبلوماسى حتى وصلت إلى مرتبة السفير . وقد بلغ عدد الدبلوماسيات العاملات بوزارة الخارجية (حتى نهاية ١٩٩٣) ١٢٣ دبلوماسية فى كافة الدرجات بنسبة ١٤٪ . واستمر ارتفاع النسبة لكى تصل حاليا إلى ١٨٪ –٢٠٪ فى الدفعات الجديدة [٣٢] . وقد اتسع النطاق الوظيفى لدور المرأة فى وزارة الخارجية ليشمل كل مكونات العمل الدبلوماسى بما فيها مهام

التخطيط السياسى .

وفى قطاع الإعلام كانت مشاركة المرأة أسبق من كل الميادين الأخرى . فمنذ نهاية القرن التاسع عشر احتلت الصحافة النسائية موقعها على ساحة العمل الإعلامى المصرى . وقد تزايدت مشاركة المرأة فى هذا القطاع حتى بلغت نحو ٣٠٪ [٣٣] . ويكاد يشهد الحقل الإعلامى المرئى منذ بداية السبعينيات احتكار النساء لقيادته ، هذا بالإضافة إلى تواجدهن فى رئاسة تحرير بعض المؤسسات الصحفية ، وفى العديد من الوظائف القيادية فى قطاع الإعلام [٣٤] .

ومن ثم فرغم الانتشار النسبى للمرأة فى هذا القطاع مقارنة بغيره ، فإنه لا يوازى نسبة الوجود الاجتماعى للمرأة فى المجتمع . كما أنه لا يعكس قضايا المرأة فى الإعلام حتى الآن على نحو يناظر حجم التواجد فى هذا القطاع .

٤ - المرأة والمشاركة فى العمل الحزبى

لا تتمتع المرأة بوجود ملموس أو فاعل ، سواء على مستوى العضوية ، أو القيادة الحزبية ، برغم اتفاق برامج الأحزاب جميعها - مع اختلاف توجهاتها الأيديولوچية - على أهمية دور المرأة فى مجال العمل السياسى [٣٥] .

وتشير الأرقام المتوافرة إلى أن تمثيل المرأة فى مكاتب الأحزاب السياسية محدود جدا . فعلى سبيل المثال ، تشارك ثلاث سيدات فى اللجنة العليا لحزب الوفد من بين ٥٠ عضوا . كما تشارك سيدتان - فقط - فى اللجنة المركزية للحزب الناصرى ضمن ٧٢ عضوا . وفى الأمانة العامة لحزب التجمع الوطنى نجد ثلاث عضوات من مجموع ٦٤ عضوا [٣٦] .

وبالنظر إلى الانتخابات التشريعية التى جرت عام ٢٠٠٠ ، وكانت من أكبر الانتخابات من حيث أعداد المرشحين وعدد الأحزاب والقوى السياسية المشاركة ، لا نكاد نجد للمرأة مكانا ملموسا على قائمة ترشيحات الأحزاب ؛ مما دفعها للترشيح كمستقلة دون مساندة حزبية ، وقد كان هذا هو نفس مسلك الأحزاب فى انتخابات ١٩٩٥ .

كل هذه المؤشرات تؤكد تدنى وتدهور مستويات المشاركة السياسية لجمهور النساء في مصر بشكل عام ، سواء كناخبات ، أو كمرشحات ، مؤكدة تلك الفجوة بين التشريع والتطبيق . الأمر الذى يدفع إلى البحث عن الأسباب المسئولة عن ذلك .

٥ - المرأة فى النقابات

انعكست التحولات التى شهدها المجتمع المصرى على اقتحام المرأة لمجالات ومهن جديدة ، أو تكثيف تواجدها فى بعض المهن بالذات شملت : الطب ، والهندسة ، المحاماة ، والصحافة ، والأعمال الحرة .. إلخ . بيد أن هذا التواجد لم يقترن فى الواقع بوجود مؤثر للمرأة فى التشكيلات النقابية فى هذه القطاعات مهنية كانت أو عمالية . وبالنظر إلى تلك الأخيرة ، نجد أن المرأة لا تحتل مناصب قيادية إلا فى أربع من ٢٣ نقابة عامة نوعية . وقد شهد عام ١٩٩٦ فوز سيدة بمقعد فى المجلس التنفيذى على قمة اتحاد عمال مصر . وبصرف النظر عن بعض الاستثناءات ، ينطبق نفس الشيء على مساهمة المرأة فى النقابات المهنية (٣٧) .

٦ - المرأة فى الجمعيات الأهلية

تعتبر الجمعيات الأهلية أقدم شكل من أشكال المجتمع المدنى التى شاركت فيها المرأة المصرية . ورغم ارتفاع مستوى مشاركة المرأة فى تلك الجمعيات عنها فى غيرها من التنظيمات الحزبية أو النقابية ، فإن عضويتها فى مجالس إدارة الجمعيات لا تتجاوز ٢٠٪ على الأكثر كمتوسط عام ، يرتفع بالنسبة للجمعيات التى تعمل فى مجال الأمومة والطفولة والبيئة ، وينخفض فى الجمعيات العلمية والثقافية (٣٨) .

رابعا : عوامل تدنى معدلات مشاركة المرأة

مما لا شك فيه أن مشاركة المرأة تتأثر بالوضع العام للمشاركة المجتمعية . ويضيف البعض إلى ذلك العديد من الاعتبارات التى يتحكم فيها وضع المرأة الحالى ومنها على سبيل المثال (٣٩) .

١ - تدنى الوضع التعليمى للنساء ، حيث ترتفع نسبة الأمية بينهن بشكل ملحوظ .

٢ - تعقد وتخلف القوانين التى تنظم أحوال المرأة ، مما يجعل المرأة أسيرة القلق

والمشكلات المترتبة على عدم استقرار أوضاعها الأسرية (قانون الأحوال الشخصية ، والجنسية ... إلخ) .

٣ - تدنى المستوى المعيشى وأثر العامل الاقتصادى على دخل الأسرة ، وهو الأمر الذى تتحمل المرأة عبء التكيف معه ، حيث تمضى معظم وقتها فى البحث عن سبل تلبية احتياجات الأسرة .

٤ - تحمل المرأة للأعباء الناتجة عن تراجع مستويات أداء المؤسسة التعليمية فى التدريس الكفء للأبناء ، حيث بات عليها أن تشغل تلك المساحة التى تراجعت عنها المدرسة، سواء بنفسها ، أو بتدبير الدروس الخصوصية لهم .

٥ - أثر بعض الإجراءات الاقتصادية الأخيرة على قضية عمل المرأة ، حيث يسرت الدولة المعاش المبكر للنساء العاملات فى شركات القطاع العام تخفيفا لأعبائها عند الخصخصة ، مما دعم من تلك الرؤية الداعية إلى عودة المرأة إلى البيت .

٦ - تخلف نظرة المجتمع للمرأة ، وطبيعة تقسيم الأدوار التى استقرت فى يقين عامة أفراد المجتمع من تكريس الدور التقليدى للمرأة كربة بيت فحسب ، بينما تناط بالرجل كل الأدوار خارج البيت .

ومع التسليم بوجاهة تلك العوامل ، إلا أن معظمها قد يعد نتيجة لضعف مستويات المشاركة السياسية لدى النساء اللواتى لم يتأت لهن بذل جهد يذكر للحيلولة دون المضى فى تبنى تلك السياسات والتشريعات التى تضر بهن . بل إن الطريف أن معظم الدعوات المطالبة بتمكين المرأة لم تكن نتاج كفاح النساء بقدر ما كانت ثمرة لنضال المتفتحين من الرجال .

ومع التسليم المطلق بالأثر السلبى للأمية على المشاركة السياسية للمرأة ، نود أن نثير الانتباه إلى حقيقة مفادها تدنى مستويات المشاركة بشكل كبير حتى بين النساء المتعلمات . ومن ثم يدفعنا هذا إلى البحث عن تلك العوامل السياسية البنيوية التى تفضى إلى تدنى مستوى المشاركة السياسية للمرأة فى مصر ، ولعل من أهمها :

١ - المرأة والمواطنة

تتحدد العلاقة بين المواطن والدولة من خلال الفلسفة السياسية السائدة والمنطلق الفكرى الذى يحكمه . فالأصل فى المواطنة الكاملة هو ارتباطها بالحريات العامة وطبيعة النهج الاجتماعى لنظام الحكم . فالمساواة القانونية والمساواة السياسية رافدان أساسيان يصبان فى مجرى واحد عند الحديث عن المفهوم المعاصر للمواطنة [٤٠] .

وعلى ذلك ، فلكى تزدهر الديمقراطية فلا محالة أن يتأصل الاعتقاد فى حق كل شخص بصرف النظر عن النوع فى ممارسة حقوق المواطنة ، وأداء واجباتها تبعا لاعتبارات الملاءمة فى نفوس الناس ، خصوصا المرأة المنوط بها إعمال هذه الحقوق والإفادة منها .

بيد أن ثمة اتجاهات وقيما لا تزال راسخة فى نفوس الكثير من المصريين تنكر على المرأة حقها فى المواطنة الكاملة شأن الرجال .

لقد أكدت دراسة المنوفى ما سبق ، حيث أكد نحو ٩٠٪ من المبحوثين عدم موافقتهم على المساواة بين الرجل والمرأة ، وهو ما ذهب إليه كبار السن والشباب على السواء [٤١] .

وفى دراسة نوير على عينة من معلمى التعليم الأساسى ، أعرب ٤٥٫٢٪ من معلمى العينة (١٦٠ مدرسا) عن موافقتهم على المساواة بين الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات ، بينما صرح ٥٤٫٨٪ منهم (١٩٤ مدرسا) برفضهم لهذا الأمر [٤٢] .

لقد كان الاعتقاد فى المساواة متدنيا بين المعلمين ، فيما يعد مسايرا للاتجاه العام الذى ساد الثقافة المصرية ، وقد بلغت قوة وعمق هذه الاتجاه حد اعتقاد المرأة صوابه وعدالته ، وهو ما جعل نحو ٤٠٪ من المعلمات لا يوافقن على المساواة .

أما عن أسباب الاعتقاد فى عدم المساواة بين النوعين فى الحقوق والواجبات ، فقد جاء تبريره بأن الدين يعطى القوامة للرجل فى المرتبة الأولى ، فيما يشير إلى قضية الفهم القاصر لشئون الدين ، أو استغلال مقولاته لتكريس أوضاع اجتماعية وسياسية معينة . كما رأى البعض أن المرأة مهمتها الأساسية هى الأسرة . وأكد آخرون أن الرجل أكثر عقلانية من المرأة ، أو أن الرجل أكثر قدرة من المرأة على

العمل . أو أن المرأة أقل حزما من الرجل . بل لقد كان مثيرا للانتباه أن تقدم بعض المعلمات مبررات تنطوى على مساس بقدرات المرأة العقلية أو البدنية أو النفسية ، وهو ما يوضح آثار التنشئة المبكرة . وطبيعة الدور الاجتماعى المفروض على المرأة فى المجتمع المصرى ، والتى تنشئ قيودا داخل النفوس تحول دون التحرر والفعلية ، حتى وإن منحها على طبق من ذهب [٤٣] . فمعالجة هذا الوضع الذى ينكر على المرأة حقها فى المواطنة الكاملة يبدو أصعب عندما تقتنع هى - نتيجة للتنشئة الاجتماعية - بدونيتها . وبأن قدراتها واستعدادتها محدودة مقارنة بالرجل ، فتعارض بنفسها أى تغيير يلحق بأدوارها فى نطاق الأسرة أو خارجها ؛ لأن ذلك من شأنه أن يصدع النظام الاجتماعى من وجهة نظرها ، فهى تتجه للتصرف ضمن القوالب والتوقعات الاجتماعية التقليدية ، سواء كان هذا فى التعليم ، أو العمل .

ومن ناحية أخرى ، فإن المرأة المصرية - على اختلاف مستوياتها التعليمية - تكاد لا تعرف من حقوقها القانونية إلا القليل ، والذى يتسم أيضا بعموميته المفرطة [٤٤] . ولعله من نافلة القول إنه حين يغيب وعى المرأة ، وتضعف ثقتها بذاتها ، وتقعد عن التمسك بحقوقها ، تضيع تلك الحقوق .

ومن ثم ، لنا أن نتفق مع ما يقرره الفقى ، حيث يذكر أن "التمييز ضد المرأة سوف يظل علامة فارقة بين التقدم والتخلف ، بين المواطنة الكاملة والمواطنة الناقصة ، بين المفهوم الموضوعى للمشاركة الحقيقية والمفهوم المغلوط للمشاركة الشكلية . وموضوع المرأة يعبر عن أمر حاكم تتداخل فيه عوامل كثيرة ، وقد شهدت مناطق كثيرة من العالم فى عصور متعاقبة من تاريخ البشرية موجات من القهر للمرأة ، وتعطيل إرادتها وتعطيل مسيرتها . مع أن مفهوم المواطنة يقدم حلا موضوعيا لكل أنواع الإشكاليات والاختلافات ، وفى مقدمتها التنوع بسبب الجنس . فالمواطنة الكاملة يجب أن تحتوى الرجل والمرأة معا وعلى قدم المساواة ، وهكذا تنص الدساتير ، وإن كان الواقع يبدو مختلفا" [٤٥] .

٢ - ثقافة المشاركة السياسية

تقتضى الممارسة الديمقراطية مشاركة أغلب المواطنين على الأقل بوعى وإيجابية فى صياغة السياسات والقرارات ، واختيار الحكام وأعضاء المؤسسات التمثيلية على الصعيدين المركزى والمحلى . كما تستوجب حرية المواطنين فى تشكيل الجماعات السياسية ، أو المشاركة فيها ، باعتبار أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . وانطلاقا من هذا الاعتبار لن يتأتى للمواطن أن يشارك دون أن يستقر فى يقينه ، ويرسخ فى عقيدته ، أن مشاركته هى حق لصيق بمواطنته ، إن لم يكن أحد الواجبات الضرورية التى ينبغى ألا تنفصم عراها عنها . ومن ثم فإن ارتفاع معدلات المشاركة ليس سوى تعبير عن ارتفاع مستوى الإيمان بقيمة المشاركة فى المجتمع .

وفى هذا الصدد ، يمكن القول إن انخفاض مستوى الإيمان بقيمة المشاركة السياسية هو سمة عامة بين المصريين ، وليست المرأة بدعا فى هذا الخصوص . بيد أنها بفعل عوامل عديدة – لعل من أهمها ما يتصل بالتنشئة التى تنتقص من مواطنتها على نحو ما سلف – تبدو أقل اهتماما بالسياسة عموما ، وأقل إيمانا بقيمة المشاركة فى شئونها .

لقد أكدت إحدى الدراسات هذه النتيجة ، إذ أوضحت أن معلمى التعليم الأساسى يتسمون بمستوى منخفض نسبيا من الاهتمام بالسياسة ومتابعتها والقدرة على تكوين رأى بشأن قضاياها ، وأن المعلمات كن فى مستوى أقل مقارنة بزملائهن المعلمين [٤٦]. وقد كان مثيرا للانتباه أن يؤكد العازفون عن المشاركة – بأشكالها المختلفة – أن سبب انصرافهم عنها مرجعه عدم الاهتمام بالسياسة .

وأوضحت الدراسة ذاتها أن إيمان أفراد العينة بقيمة المشاركة السياسية ليس مرتفعا ، بيد أن متوسط الإيمان بها لدى المعلمات دون نظيره لدى المعلمين [٤٧] (انظر جدول ٥) .

جدول (٥)

النوع ومستوى المشاركة السياسية *

الفئة	النوع	معلمون ٪	معلمات ٪	مجموع العينة
الدنيا		٢٢٫٦	٣٨٫١	٢٩٫٩
الوسطى		٣٤٫٤	٣٩٫٩	٣٧٫٠
العليا		٤٣٫٠	٢٢٫٠	٣٣٫١

المتوسط للرجال = ١٢٫٢

المتوسط للنساء = ١٠٫١

* المصدر : عبد السلام نوير ،الثقافة السياسية للمعلم في مصر ، دراسة لمعلمي التعليم الأساسي دراسة مقدمة لنيل الدكتوراة ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة . ص ٤٦٣.

وقد يقال إن مستوى الإيمان بقيمة المشاركة السياسية هو نتاج لعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ، وهو ما نوافق عليه تماما . بيد أننا نؤكد فى هذا المقام تأثير انخفاض مستوى الإيمان بهذه القيمة على السلوك السياسى للمرأة . فهذا الأمر يحدث وعيا زائفا لدى المرأة ، فلا ترى من سلوك المشاركة جدوى إن لم يكن هذا السلوك – من وجهة نظرها – مصدرا للمتاعب والمشكلات . ويعزز من هذه الرؤية ما قد يحدث فى الانتخابات من صراعات أو هجوم لفظى متبادل بين المرشحين ، مما لا تحتمله المرأة ، بما يدفعها إلى أن تنأى بنفسها عن هذا المعترك تماما مؤثرة دورها الاجتماعى المرسوم .

وهكذا يعبر معظم المصريين عن سلبية واضحة على مستوى الإيمان بالمشاركة السياسية ، فيما يعبر عن انحسارها كقيمة بينهم قولا أو فعلا . ويعد هذا المناخ المفعم بالسلبية عاملا مساعدا على سلبية المرأة التى يزداد التحدى المفروض عليها لتفعيل دورها السياسى صعوبة ، ذلك أن إنجاز هذا الهدف يبدو بعيد المنال ، إلا إذا تمت مواجهة ظاهرة السلبية والعزوف عن العمل السياسى التى تسود المجتمع بوجه عام [٤٨] . وفى ظل هذه السلبية ، تركن المرأة – التى تدفعها العوامل الاقتصادية والاجتماعية ، ودورها الاجتماعى المفروض عليها – إلى قدر أعلى من اللامبالاة والسلبية .

٣ - دور مؤسسات التنشئة السياسية

تقوم مؤسسات التنشئة بدور هام فى الحفاظ على جوهر النسق الثقافى العام للمجتمع ، ومن ثم الثقافة السياسية بما تنطوى عليه من قيم واتجاهات تتصل بعلاقة الفرد بالنظام السياسى ، وتبذل جهدها لنقله من جيل إلى آخر بسبل شتى ، تتفاوت من حيث الفعالية والأثر ، ومن ثم الأهمية .

أ - الأسرة

تعتبر الأسرة من أهم مصادر القيم والاتجاهات الثقافية السائدة فى المجتمعات العربية عموما ، حيث إنها تشكل وحدة إنتاجية تقتضى التشديد على العضوية والعصبية والتعاون والالتزام الشامل بين أعضائها (٤٩) .

ولا تقتصر مهمة الأسرة فى التنشئة على مرحلة الطفولة ، بل تستكمل مهمتها فى مراحل العمر المختلفة ، فتقوم بشكل مستمر بدورها فى ضمان أثر التنشئة الأولى وحفظ منظومة القيم ، إذ إن القيم التى ينشأ عليها الطفل قد تطغى عليها قيم أخرى بفعل التعرض لمؤسسات تنشئة بديلة (٥٠) .

وفى هذا الصدد ، يشير خربوش إلى الأثر السلبى للتنشئة التى تمارسها الأسرة المصرية إزاء أفرادها مؤكدا أن معظم توجهات تلك التنشئة - إن لم تكن كلها - لا تؤثر إيجابيا على التطور الديموقراطى ، لا سيما فى ظل سيطرة كبير العائلة أو رب الأسرة ، ثم سيطرة الأكبر سنا على الأصغر ، وسيطرة الرجل على المرأة (٥١) .

فالأسرة المصرية - لا سيما الريفية - تنشىء الابن على روح الفعل والحركة ، بينما تكرس فى نفوس بناتها روح الاستكانة والخضوع للأخ والأب والزوج ، والعزوف عن الانخراط فى الشأن العام حتى وإن تعلق بها أو بأسرتها ، إذ إنها تظل شئونا رجالية .

وتؤكد بعض الدراسات على هذا المعنى ، فتشير إلى ما يسود الأسرة المصرية من علاقات وممارسات لا تختلف فى جوهرها عما أفاض فيه شرابى . فهى تتسم بسيطرة الأب على مقدرات الأسرة بشكل مبالغ فيه . وهى سيطرة لا تعتمد على

علاقات الإقناع بقدر ما تلجأ إلى الإكراه والعنف ، وأن هذه الخبرة التى يكتسبها الطفل المصرى تكرس فى نفسه المفهوم الأبوى للسلطة [٥٢] ، ومن ثم سيطرة الرجل على المرأة ، والابن على البنت . فيما يرسم للجميع ملامح الأدوار الاجتماعية - السياسية فيما بعد ، ذلك أن الناس - بحكم هذه التنشئة الأبوية - يرون السلطة حكرا على الرجال وينكرونها على النساء .

إن ما تعيد الثقافة إنتاجه من موروث اجتماعى ذكورى أبوى ، هو موروث لا يزال يفرض التمييز بين الرجل والمرأة فى المكانة الاجتماعية ، وما يقترب بهذه المكانة من مجالات التراتب الوظيفى ، وذلك وضع تدعمه أبنية التقاليد الاجتماعية التى تكرسها الثقافة التقليدية السائدة ، خصوصا حين تستبدل هذه الثقافة الزوج "من حيث هو رجل" بالحاكم المطلق ، وتستبدل المرأة "من حيث هى أنثى" بالمحكوم الذى يطيع هذا الحاكم طاعة الإكبار والتصديق والاتباع والإذعان . ومن الطبيعى والأمر كذلك أن يستنكر الوعى الذكورى العام - ولو على مستوى اللاشعور - ترقى المرأة ووصولها إلى أعلى المناصب ، ولا يقبل فتح أبواب وظائف أو مناصب بعينها أمام النساء .

وهكذا ، تتسم الخبرات التربوية التى يكتسبها الطفل ، وخصوصا الأنثى ، من أسرته بتكريس نمط من الثقافة السياسية أقل ميلا للديموقراطية ، والتالى أقل ميلا للمشاركة عموما ، ومشاركة المرأة خصوصا ، جيلا بعد جيل .

ب - النظام التعليمى

يعتبر النظام التعليمى أحد أنظمة المجتمع التى تستهدف ، بجانب التأثير على المستوى المعرفى للفرد من خلال تزويد الطالب بجوانب المعرفة والعمل على تكاملها بالنسبة له ، إيجاد المواطن الصالح ، مع العمل على الاهتمام بتربية وإعداد المواطنين للمجتمع ليصيروا قادرين على العمل بفاعلية فى تحمل مسئوليات مجتمعهم [٥٤] .

تمارس المدرسة تأثيرا واسع المدى فى صياغة وتبلور الثقافة السياسية للفرد . فهى تمارس ذلك من خلال المعارف والعلوم التى تصوغ النسق المعرفى للفرد إلى حد كبير ، كما تؤتى ثمارها على صعيد نسقه القيمى واتجاهاته . فهى ذات قدرة على

إحداث تحول ملموس في بنية الشخصية (٥٥) . وتنجز المدرسة ، بوصفها المؤسسة الاجتماعية التي أوجدها المجتمع لتتحمل مسئولية نقل التراث الثقافي من جيل إلى آخر ، وقد تطورت وظيفتها لتقوم على تربية وإعداد المواطنين ، وتؤدى دورها في التنشئة السياسية للطلاب من خلال المنهج الدراسي ، وطقوس حجرة الدراسة ، والقيم التي تنقل بوعي أو بغير وعي من خلال مدرسيها ، كما تمارس المدرسة دورها من خلال الجو الاجتماعي المقترن بها ، والأنشطة الجمعية داخلها (٥٦) . وتبلغ المدرسة أقصى درجات فاعليتها في التنشئة السياسية إذا تطابق ما تقوله وما تفعله ، وألا يوجد تناقض بين مضمون مواد الدراسة وبين تصرفات هيئة التدريس ، وأن يتسم أداء المدرسة بالتنسيق ما بين هذه المحاور التي يقوم عليها النظام التعليمي (٥٧) .

أوضحت دراسات عديدة ما تحتويه المقررات الدراسية في مصر من قيم لا يساعد بعضها على بزوغ وتبلور ثقافة سياسية ديموقراطية . فهي تؤكد على الجبرية لا الانطلاق والابداع ، وتغفل موضوع حقوق الإنسان ، لا سيما الحقوق الفردية كالحرية السياسية (٥٨) ، كما أنها لا تساعد على إدراك الحقوق الديمقراطية كالمشاركة السياسية والتغير السلمي للسلطة (٥٩) ، وتتضمن تركيزا كبيرا على دور السلطة التنفيذية باعتبارها مصدر القرارات ، بينما لا تتناول دور المواطن إلا عرضا ، وتشير إلى التعددية السياسية والديمقراطية باعتبارها منحة من الحاكم ، وتؤكد على دور الفرد – الرجل في معظم الحالات – في صنع التاريخ أكثر من تركيزها على دور الجماهير (٦٠) .

لقد كانت الكتب المدرسية لعقود طويلة خلت من أهم وسائل تكريس الصورة السلبية التقليدية للمرأة المصرية ، حيث تصور الفتيات والنساء عامة بأدوار تقليدية ، وكتابعات للرجال ، وفي مرتبة أدنى منهم ، وذلك بدلا من التركيز على الصور الإيجابية للمرأة تاريخيا وفي الحياة العامة المعاصرة (٦١) .

ومع ذلك تجدر الإشارة إلى ذلك التطور الإيجابي الذي لحق صورة المرأة في المناهج الدراسية ، من حيث التأكيد على المساواة بين النوعين ، وتقديم أمثلة لمشاركة المرأة في صنع التاريخ المصري ، والتأكيد على أهمية دورها في الحياة العامة ، وأنها

ليست بحال أقل من الرجال [٦٢] . بيد أن المردود الإيجابى لمثل هذا التطور يحتاج إلى بعض الوقت لتلافى الآثار السلبية لقرون من التنشئة السلبية فى هذا الصدد .

وقد أوضحت دراسة نوير أن المعلمين الذين يتولون عملية التنشئة السياسية للتلاميذ يتسم معظمهم بانخفاض مستوى الإيمان بالمساواة بين الرجل والمرأة فى حقوق وواجبات المواطنة [٦٣] (انظر جدول ٦) .

جدول (٦)

النوع ومستوى الإيمان بالمساواة بين الرجل والمرأة *

الفئة / النوع	معلمون ٪	معلمات ٪	مجموع العينة
الدنيا	١ر٥١	٥ر١٥	٢ر٣٤
الوسطى	٨ر٣٢	١ر٣٨	٠ر٣٥٣
العليا	١ر١٦	٤ر٤٦	٥ر٣٠

المتوسط للرجال = درجة واحدة
المتوسط للنساء = ١ر٢ درجة
* المصدر : عبد السلام نوير ، مرجع سابق ، ص ٤٧٤ .

ويوضح الجدول أن نسبة يعتد بها من مجتمع المعلمين لا يكادون يؤمنون بحق المرأة فى المساواة مع الرجل فى حقوق وواجبات المواطنة . ومن الطريف أن نسبة ملموسة بينهم من النساء . ومن ثم لا يتصور أن يسعى هؤلاء لتنشئة الطلاب على الإيمان بها ، ويدع هذا الأمر فى نفوسنا الكثير من الشك فى توصيل الرسالة الإيجابية ، التى تنطوى عليها الكتب الدراسية بشأن المساواة بين النوعين ، وغرسها فى نفوس الطلاب . ويدعم هذا الشك ما يصيب تلك الرسالة المتضمنة فى المناهج من اختزال متكرر بواسطة الكتب الدراسية والدروس الخصوصية .

وهكذا ، يبدو أن الأثر السلبى الناجم عن "الممارسة" التعليمية يتجاوز – حتى الآن – إيجابيات التطوير فى المناهج مؤديا إلى شاب سلبى يميل للخضوع ، وفتاة أكثر سلبية وخضوعا .

لا يزال النظام التعليمى إذن – فى بعض مجالاته على الأقل – يكرس التمييز بين الرجل والمرأة ، ويؤكد الموروثات التقليدية الجامدة، ولذلك تحتاج مناهج التعليم إلى

مزيد من التطوير ، وكذا طرق التدريس ، على كل المستويات ، وخصوصا المستوى الذى يتم فيه تمثيل المرأة أو الفتاة فى وعى الطلاب ، أو تمثيل المرأة أو الفتاة فى وعى الطالبات ، وهو تمثيل لا يزال يعانى من تشويهات كثيرة . ويوازى هذا الوضع ما يسهل ملاحظته من أن فرص الفتيات فى تحصيل العلم لا تزال أقل من فرص الفتيان ، فنسبة الأمية بين الإناث لا تزال أعلى منها بين الذكور ، وتسرب الإناث من التعليم العام أعلى من تسرب الذكور ، وفرص إكمال الفتيات التعليم حتى مراحله النهائية أقل منها بالنسبة للذكور [٦٤] .

جـ - المؤسسة الدينية

يعد الدين عنصرا رئيسيا من عناصر البنية الاجتماعية . وبينما تتباين النظرة إليه من اعتباره العامل الدافع للتنمية ، إلى التعامل مع الظواهر الدينية بوصفها نتاجا أو أثرا للتنمية ، إلا أن اتفاقا على أن الدين يمثل محورا رئيسيا فى النمو الاقتصادى الاجتماعى ، من حيث إنه يعد من أهم مصادر تشكيل النسق الثقافى السائد [٦٥] .

وفى هذا الصدد يمكن القول إن موقف الإسلام من المرأة - استنادا إلى القرآن والسنة - يؤكد أن المرأة شريكة للرجل فى التكريم العام الذى ينظر به الإسلام إلى الإنسان . أما النظرة الشائعة إلى المرأة فى كثير من المجتمعات الإسلامية فهى ليست إلا تعبيرا عن أعراف وتقاليد محلية أفرزتها أوضاع اجتماعية قديمة ، تم نسبها إلى الدين [٦٦] .

وفى هذا الصدد ، تتجلى الدعاوى الدينية التى يشهرها رافضو مشاركة المرأة فى وجه مخالفيهم فيما يشير إلى قضية الفهم القاصر لشئون الدين ، أو استغلال مقولاته لتكريس أوضاع اجتماعية وسياسية معينة ، هذا بالرغم من أن كبار الفقهاء المسلمين يقررون بشكل عام المساواة التامة فى الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة . حتى فى ظل القوامة ، والتى وإن منحت الرجل حقوقا ، فإنها فرضت عليه واجبات مستمدة من ممارسته لهذه الحقوق ، فالقاعدة أنه لا حق إلا ويقابله واجب . ومن ناحية أخرى ، قرروا للمرأة حق المشاركة فى الحياة العامة الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية ، بل والعسكرية عند الضرورة . وقرروا حق توليتها المناصب العامة ، وإن أثار البعض التحفظات حول توليتها القضاء . واعترض معظمهم على إمامتها . ومن ثم فالمستقر فقها هو المساواة بين الرجل والمرأة فى الحقوق المدنية والسياسية . وأنه لا يحتج بالقوامة لحرمان نصف المجتمع من حقه فى تقرير شكل وطبيعة النظام السياسى الذى يحكم المجتمع وكأنه لا يتأثر به . بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه المقولات مازالت موضع جدل بين الفقهاء المحدثين . ولم يتأت لها أن تمتد لتصل إلى عموم الجماهير الإسلامية ، وهو ما يتيح استمرار المفاهيم المغلوطة فى هذا الصدد ، والتى تكرس المستوى المتدنى لمشاركة المرأة فى الحياة السياسية .

د - وسائل الإعلام

تمارس وسائل الإعلام دورا لا يُنكر فى مجال التنشئة السياسية ، لا سيما فى ضوء التراجع الذى تشهده الأسرة فى هذا الصدد بفعل التغيرات ، وبالأحرى الضغوط الاقتصادية الاجتماعية المتلاحقة ، وكذا فى ظل تراجع دور النظام التعليمى بفعل الممارسة التعليمية القاصرة ، كما تتأتى فعالية الإعلام فى التنشئة نتيجة للسمات والإمكانات التى يزخر بها مقارنة بمؤسسات التنشئة الأخرى . لقد كان علماء الاجتماع يقررون أن الإنسان ابن بيئته ، واليوم يمكننا أن نقرر - دون أن نحيد كثيرا عن الصواب - أنه ابن نظامه الإعلامى .

وحينما نتلمس موقف الإعلام من المرأة وقضاياها فى مجتمعنا نجد ثمة تيارات أربعة تتحكم فى السياسات الإعلامية [٦٧] :

- التيار التقليدى الذى يستمد مشروعيته من الموروثات الثقافية التى ترفع من شأن الرجل على حساب المرأة .
- التيار الاجتماعى التحررى الذى يرجع إلى دعوات وأفكار الرواد مثل رفاعة الطهطاوى ، وقاسم أمين ، والكواكبى ، الذين طالبوا بتحرير المرأة ضمن حركة الإحياء القومى .
- التيار النسوى Feminist الوافد من الغرب ، والذى يحصر نضال المرأة فى أطر معزولة عن حركة المجتمع ، ويدعو إلى تحطيم النظام الأبوى .

- التيار العولمى Globalist الذى يستفيد من المرأة كعنصر استهلاكى ، ومادة إعلانية جذابة ، وقوة عمل رخيصة .

وقد انعكست هذه التيارات على مواقف الإعلام من المرأة ، ولا تزال الغلبة للتيار السلفى التقليدى . ومن ثم ، فعندما نتأمل المضمون الذى يقدمه الإعلام حول المرأة وقضاياها نلمس ما يلى [٦٨] :

١ - التركيز على مجموعة من القيم التراثية التى تؤكد على مشروعية التمايز الاجتماعى والثقافى بين النوعين باعتباره أمرا طبيعيا لا يقبل الجدل ، ويؤكد ذلك العديد من الشواهد التى تتمثل فى ترسيخ الصور السلبية عن المرأة ككائن جنسى يتسم بالأنانية والتردد والسلبية .

٢ - الانحياز للصورة والأدوار التقليدية للمرأة ، ويحاول أن يحصرها فى تلك الأدوار النمطية .

٣ - لا يطرح الإعلام رؤية متوازنة لأدوار ووظائف ومسئوليات وحقوق المرأة ، فيتجاهل واجبات ومسئوليات الرجل مركزا على المسئوليات والواجبات التقليدية للمرأة .

٤ - تتميز السياسات الإعلامية بالانتقائية والتحيز ضد الإناث ، حيث يتم توظيف تراث الأمثال الشعبية والقصص الشعبى فى إعادة إنتاج الصور التقليدية للعلاقات القائمة بين الرجل والمرأة ، وجوهرها التسلط / الخضوع .

وهكذا ، يتزايد الأثر السلبى بالنسبة لتنشئة المرأة سياسيا . نظرا للصورة النمطية التى تقدم للمرأة فى إطار الدور الاجتماعى المرسوم لها ، وهو السائد اجتماعيا . واعتبار أن أية محاولة للخروج عليه من قبيل الشذوذ الذى يستوجب العقاب أو الاستنكار . كما يتفاقم هذا الأثر فى ضوء عملية تغييب المرأة عن قضاياها بفعل تجاهلها من قبل وسائل الإعلام ، وتأتى المشاركة السياسية فى مقدمتها .

هـ - الأحزاب

أوضحنا ضعف مستوى مشاركة المرأة فى الأحزاب ، وأنها لا تتمتع بوجود ملموس أو فاعل ، سواء على مستوى العضوية ، أو الترشيحات على قوائمها الانتخابية ، بالرغم

من تقرير الدستور والقوانين المنظمة للعمل الحزبى على تكريس مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات السياسية ، ورغم اتفاق برامج الأحزاب جميعها – مع اختلاف توجهاتها الأيديولوچية – على أهمية دور المرأة فى مجال العمل السياسى .

ويمكن القول إن ضعف مستوى مشاركة المرأة في العمل الحزبي يفسر من الناحية الأولى بما يواجهه النظام الحزبى فى مصر من مشكلات ، والتى تؤدى إلى ضعف قدرة الأحزاب على استقطاب أعضاء جدد نتيجة لضعفها التنظيمى ، وافتقاد بعضها إلى الديموقراطية في داخلها ، وعدم تمايز خطابها الأيديولوچى ، وعدم وضوح الأسس الاجتماعية التى تستند إليها ، وعدم اهتمامها بالسعى لتجاوز الأوضاع القائمة بحفز المشاركة السياسية للمرأة ، من خلال تطوير خطاب يتجاوب مع مشكلاتها وقضاياها ، ويلبى طموحاتها ، وباستقطابها كعضو ، وكمرشح حزبى . بيد أن جوانب القصور العديدة التى تعانيها الأحزاب المصرية قد نأت بها عن بلوغ هذا المنال .

ومن ناحية أخرى ، تُفسر تلك الظاهرة بعوامل تتعلق بظروف المرأة المصرية كانخفاض مستوى الاهتمام بالسياسة ، وتدنى الوعى بحقوقها ، هذا بالإضافة إلى العامل الاقتصادى الذى يُعجز الكثير من النساء اللواتى لا تتوافر لهن الاستقلالية الاقتصادية على الأقل ، عن المشاركة فى العمل الحزبى ، وهو بطبيعته بلا دخل ، بل ويقتضى أحيانا إنفاقا تطوعيا . ومن ناحية ثالثة ، تؤثر المرأة الابتعاد عن الصراعات الحزبية ؛ لما قد تنطوى عليه من تدخل فى حياتها الخاصة ، أو لما قد تنطوى عليه من تشويه يتفاقم أثره نتيجة للثقافة التقليدية السائدة [٦٩] .

و – الجمعيات الأهلية

تبدو مشاركة المرأة فى الجمعيات الأهلية أعلى نسبيا مقارنة بغيرها من أبعاد المشاركة السياسية ، بيد أنها تظل متركزة فى الجمعيات التى تتجاوب مع الصورة التقليدية للمرأة ، وهى الخاصة برعاية الطفولة والأمومة ، على حين تقل فى تلك المتصلة بالمجال العام .

ورغم أهمية الجمعيات الأهلية فى دعم قدرات المجتمع المدنى ، ومن ثم تطور الثقافة السياسية فى منحى أكثر ديموقراطية . فقد تميزت هذه الجمعيات ببعض السمات التى حدت من فعالية دورها فى هذا الصدد ، ولعل أهمها طابعها النخبوى ومعدل الدوران المحدود للنخبة فيها ، أو بطء تغير القيادات فى مجالس إدارات عدد كبير من الجمعيات [٧٠] . فهى تتشابه مع الأحزاب ، تنادى جميعها بالديموقراطية للمجتمع ككل ، بينما تفتقدها فى داخلها .

من ناحية أخرى ، تعانى هذه الجمعيات العديد من جوانب القصور مثل افتقاد الديموقراطية الداخلية والطابع النخبوى ، وعدم انتشار الجمعيات التي تهتم بقضايا تمكين المرأة women empowerment ، تلك التى تأخر ظهورها حتى الثمانينيات ، والتى أخذت تلعب دورا متزايدا فى مجال الدفاع عن حقوق المرأة ، متابعة تطبيق مبادئ الاتفاقيات الدولية الخاصة بها ... إلخ . غير أن عدد هذه الجمعيات مازال محدودا .

خاتمة

وأخيرا ، فقد بدا مما سبق انخفاض مستوى مشاركة المرأة فى الحياة السياسية بأشكالها المتنوعة . وأن ثمة أسبابا عديدة تؤدى إلى هذه النتيجة لعل من أهمها ذلك المتعلق بالثقافة السياسية للمصريين عموما ، وللمرأة المصرية خصوصا ، لا سيما تدنى مستوى الإيمان بأن المرأة مساوية للرجل فى الحقوق والواجبات المدنية ، وانخفاض مستوى الإيمان بقيمة المشاركة السياسية . وقد بدا أن مؤسسات التنشئة مسئولة عن هذا الأمر ، حيث تغرس فى نفوس المواطنين من القيم والتوجهات ما يحول دون معدلات أعلى من المشاركة فى الحياة العامة ، ومن ثم فى الحياة السياسية .

وهكذا يمكن القول بإن انخفاض معدلات مشاركة المرأة فى المجال العام مرجعه انخفاض معدلات المشاركة فى مصر عموما ، بيد أن عديد من العوامل الأخرى تلقى بظلالها على مشاركة المرأة نابعة من خصوصية وضعها الاجتماعى والثقافى الذى يفرض عليها موقعا يحول بينها وبين المشاركة فى كثير من الأحيان .

وعلى ذلك فإن أية محاولة للخروج بالمرأة إلى آفاق أرحب من الفعالية السياسية

لن يتأتى لها كثير نجاح إذا اقتصرت على التمكين القانونى - شأن تجربة نظام الحصص متجاهلة غيره من عناصر التمكين الأخرى : الاقتصادية - الاجتماعية والثقافية . ويستلزم تمكين المرأة برنامجا اجتماعيا - سياسيا شاملا يركز على الجوانب القانونية ، وتفعيل مشاركة المرأة فى مؤسسات الدولة المختلفة ، وتطوير دور مؤسسات التنشئة بما يتيح الوصول إلى المرأة الجديدة : حلم رواد التنوير فى نهايات القرن التاسع عشر وبواكير القرن العشرين ، امرأة فاعلة مؤمنة بالحرية ، واعية بحقوقها، وقادرة على أدائها.

المراجــــع

١ - وهبى ، عزة ، المرأة المصرية فى مواقع صنع القرار ، *السياسة الدولية* ، السنة ٣٥ ، عدد ١٣٥ ، يناير ١٩٩٩، ص ٨ .

٢ - شاهين ، زينب ، المرأة والمشاركة السياسية فى منظور الجندر ، في : عبد الرحمن ، حمدى (محررا) ، *المشاركة السياسية للمرأة : خبرة الشمال الأفريقى* ، القاهرة : مركز دراسات المستقبل الإفريقى ، ط١ ، ٢٠٠١ ، ص ١٥-١٦ .

٣ - رسلان ، نبيلة إسماعيل ، نحو تخصيص مقاعد للنساء فى الهياكل المنتجة وأثره على زيادة المشاركة السياسية للمرأة ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر "*تخصيص مقاعد للنساء فى الهياكل المنتخبة*" جماعة تنمية الديموقراطية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والسفارة الهولندية بالقاهرة ، الفترة من ٢٣-٢٤ فبراير ٢٠٠٠ ، ص ٢ .

٤ - البرعى ، نجاد ، تقييم أداء المرأة فى مجلس الشعب : عشرين عاما من العمل البرلمانى ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر "*تخصيص مقاعد للنساء فى الهياكل المنتخبة*" ، مرجع سابق ، ص ٢ .

٥ - المنسى ، صلاح ، *المشاركة السياسية للفلاحين* ، القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨٢ ، ص١٣ .

٦ - دستور ١٩٧١ المعدل باستفتاء ١٩٨٠ . مادة ٤٠ ، مادة ٦٢ .

٧ - القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية وتعديلاته ، مادة ١ ، مادة ٢ .

٨ - حمود ، رفيقة سليم ، *المرأة المصرية : مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل* ، القاهرة ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٩٩٧ ، ص ١١ .

٩ - أبو زهرة ، عادل ، التمييز الإيجابى للمرأة : التعجيل بالمساواة بين الرجل والمرأة ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر "*تخصيص مقاعد للنساء فى الهياكل المنتخبة*" ، مرجع سابق ، ص ٢ .

١٠- انظر نص الاتفاقية فى : حمود ، رفيقة سليم، مرجع *سابق* ، ص٢١١-٢٣٣ ، وكذلك :

أبو تيج ، مرفت ، *المرأة المصرية في المواقع القيادية : ما بين التشريع والعرف* ، في : عبد الرحمن ، حمدى (محررا) ، مرجع سابق ، ص ص١٩١-١٩٤ .

١١- لطفي ، محمود ، التمثيل النيابي للنساء ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر "*تخصيص مقاعد للنساء في الهياكل المنتخبة*" ، مرجع سابق ، ص ص ٤-٥ .

١٢- *المرجع السابق* ، ص ٥ .

١٣- حمود ، رفيقة ، *مرجع سابق* ، ص ١١-١٢ .

١٤- وثائق المجلس القومي للمرأة .

١٥- Shaarawi, Salwa, ; *Political Participation of Egyptian Women,* The American University in Cairo: Social Research Center, 1998, p. 5.

١٦- كيرة ، منى ، تقييم تجربة المرأة في مجلس الشورى ١٩٨٠-٢٠٠٠ ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر "*تخصيص مقاعد للنساء في الهياكل المنتخبة*" ، مرجع سابق ، ص ٣ .

١٧- *المرجع السابق* ، ص ٣ .

١٨- *المرجع السابق* ، ص ٣ .

١٩- Shaarawi; *op. cit.*, p. 6.

٢٠- الأمانة العامة للمجلس القومي للمرأة . مذكرة قانونية عن المشاركة السياسية ، المنتدى الفكرى الثاني "*المرأة والمشاركة السياسية* ، يوليو ٢٠٠٠" ، ص ٥٣ .

٢١- السمالوطي ، جنات ، *المرأة والمشاركة السياسية* : الطموحات والتحديات . في المجلس القومي للمرأة ، المنتدى الفكرى الثاني "المرأة والمشاركة السياسية" ، يوليو ٢٠٠٠ .

٢٢- Gomaa; *op. cit*, p. 5.

٢٣- رشاد ، عبد الغفار ، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠ : تحليل الإطار العام ، في علوى ، مصطفى (محررا) ، *انتخابات مجلس الشعب* ٢٠٠٠ ، القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠١ ، ص ١٧٦ .

٢٤- السمالوطي ، جنات ، *مرجع سابق* ، ص ٤٧ .

٢٥- البرعي ، نجاد ، *مرجع سابق* ، ص ٤ .

٢٦- حمود ، رفيقة ، *مرجع سابق* ، ص ٧٧-٧٨ .

٢٧- *المرجع السابق* ، ص ٧٦ .

٢٨- *المرجع السابق* ، ص ٧٨-٧٩ .

٢٩- السمالوطي ، جنات ، *مرجع سابق* ، ص ٤٨ .

٣٠- حمود ، رفيقة ، *مرجع سابق* ، ص ٧٨ .

٣١- وهبي ، عزة ، *مرجع سابق* ، ص ١٤-١٥ .

٣٢- الاشعل ، عبد الله ، المرأة والدبلوماسية في مصر ، في : عبد الرحمن ، حمدى(محررا) ،

مرجع *سابق* ، ص ٢٠٥ .

٣٣- عبد الرحمن ، عواطف ، المرأة العربية والإعلام فى مواجهة تحديات العصر ، فى : المجلس القومى للمرأة ، *المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية* ١٨-٢٠ نوفمبر ٢٠٠٠ : المحاور الفكرية ، ج٢ ، ٢٠٠١ ، ص ٢٠ .

٣٤- وهبى ، عزة ، مرجع *سابق* ، ص١٦ .

٣٥- السمالوطى ، جنات ، مرجع *سابق* . ص ٤٨ .

٣٦- حمود ، رفيقة ، مرجع *سابق* . ص ٧٩ .

٣٧- وهبى ، عزة ، مرجع *سابق* ، ص ١٩ .

٣٨- السمالوطى ، جنات ، مرجع *سابق* . ص ٥٠ .

٣٩- محمود ، أمل ، نظام الحصص وجهة نظر سياسية ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر *"تخصيص مقاعد النساء فى الهياكل المنتخبة"* ، مرجع سابق ، ص ص ٢-٣ .

٤٠- الفقى ، مصطفى ، المواطنة والحقوق السياسية ، فى : المجلس القومى للمرأة ، المنتدى الفكرى الثانى *"المرأة والمشاركة السياسية"* ، يوليو ٢٠٠٠ ، ص ٣١ .

٤١- المنوفى ، كمال ، *الثقافة السياسية للفلاحين المصريين : تحليل نظرى ودراسة ميدانية فى قرية مصرية* ، بيروت : دار ابن خلدون ، ط١ ، ١٩٨٠ ، ص ص ٢٥٤-٢٥٥ .

٤٢- نوير ، عبد السلام ، *الثقافة السياسية للمعلم فى مصر : دراسة لمعلمى التعليم الأساسى* ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٣٧٩ .

٤٣- *المرجع السابق* ، ص ص ٣٨٠-٣٨١ .

٤٤- حمود ، رفيقة ، مرجع *سابق* ، ص ص ١٥١-١٥٤ .

٤٥- الفقى ، مصطفى ، مرجع *سابق* ، ص ٣١ .

٤٦- نوير ، عبد السلام ، مرجع *السابق* ، ص ٢٦٢ .

٤٧- *المرجع السابق* ، ص ٣٦٧ .

٤٨- السمالوطى ، جنات ، مرجع *سابق* . ص ٥٠ .

٤٩- خربوش ، محمد صفى الدين ، الثقافة السياسية والتطور الديموقراطى فى مصر، منبر *الحوار* ، السنة التاسعة ، عدد ٤٣ ، خريف ١٩٩٤ ، ص ١٤٠ .

٥٠- رءوف ، هبة ، الأسرة والسياسة : نحو إطار نظرى لدراسة الواقع المصرى ، فى : زايد ، أحمد ، الخشاب ، سامية (محررين) ، *المجتمع المصرى فى ظل متغيرات النظام العالمى* : أعمال الندوة السنوية الأولى ١٠-١١ مايو ١٦٩٤ ، القاهرة : كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٩٨ .

٥١- خربوش ، محمد صفى الدين ، مرجع *سابق* ، ص ١٤١ .

٥٢- شرابى ، هشام ، *مقدمات لدراسة المجتمع العربى* ، بيروت : الأهلية للنشر والتوزيع ، ط٥ ، ١٩٨٥ ، ص ص ٣٩-٤٠ . كذلك :

Rugh, Andrea (1985), *Family in Contemporary Egypt* . The American University in Cairo Press, pp. 43-45.

٥٣- عصفور ، جابر ، المشكلات الثقافية للمرأة العربية ، فى : المجلس القومى للمرأة ، *المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية*، مرجع سابق ، ص ص ١٠-١١ .

٥٤- زيدان ، خليل ، دور المدرسة الثانوية فى تنمية الوعى السياسى لدى الطلاب : دراسة مقارنة بين التعليم الثانوى العام والتعليم الصناعى ، فى : المنوفى ، كمال ، توفيق ، حسنين (محررين) ، *الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير* ، الجيزة : مركز البحوث والدراسات السياسية – جامعة القاهرة ، ج٢ ، ١٩٩٤ ، ص ٩٨٠ .

٥٥- P. Clark, Robert ; *Power & Policy in the Third World* , New York, Macmillan Publishing Company, 4th Ed., 1991, p. 83.

٥٦- بيلى ، أحمد ، دور الجامعة فى التنشئة السياسية ، فى : المنوفى، كمال ، توفيق ، حسنين(محررين) ، مرجع *سابق* ، ص ٩٥٦ .

٥٧- *المرجع السابق* ، ص ٩٨٠ .

٥٨- المشاط ، عبد المنعم ، التوجهات السياسية فى كتب الدراسات الاجتماعية ، فى : المنوفى ، كمال (محررا) ، *التعليم والتنشئة السياسية فى مصر* ، الجيزة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٩٦-٩٧ .

٥٩- مسعد ، نيفين ، التوجهات السياسية فى كتب اللغة العربية لمرحلتى التعليم الابتدائى والاعدادى، فى : كمال المنوفى (محررا) ، *التعليم والتنشئة* ...، مرجع سابق . ١٣٧ .

٦٠- سالم ، نادية ، التنشئة السياسية للطفل العربى ، *المستقبل العربى* ، عدد ١٥ ، مايو ١٩٨٣ ، ٦٣-٦٤ ، ص ص ٦٧-٦٨ .

٦١- حمود ، رفيقة ، مرجع *سابق* ، ص ١٥٤ .

٦٢- خربوش ، محمد صفى الدين ، التوجهات السياسية فى كتب اللغة العربية للمرحلة الثانوية ، فى : المنوفى ، كمال (محررا) ، *التعليم والتنشئة السياسية* ، مرجع سابق ، ص ١٦٠ . وكذلك

– مسعد ، نيفين ، التوجهات السياسية فى كتب اللغة العربية للمرحلتين الابتدائية والإعدادية ، فى : المنوفى ، كمال (محررا) ، *التعليم والتنشئة* ...، مرجع سابق ، ص ١٣٢ .

٦٣- نوير ، عبد السلام ، مرجع *سابق* ، ص ٣٨٣ .

٦٤- عصفور ، جابر ، مرجع *سابق* ، ص ١٢-١٣ .

٦٥- خربوش ، محمد صفى الدين ، *الثقافة السياسية والتطور* ...، مرجع سابق ، ص ١٣٩ .

٦٦ – وهبى ، عزة ، مرجع *سابق* ، ص ١٠ .

٦٧- عبد الرحمن ، عواطف ، مرجع *سابق* ، ص ٢٠ .

٦٨- *المرجع السابق* ، ص ص ٢١-٢٢ . وكذلك : حمود ، رفيقة ، مرجع *سابق* ، ص١٥٤-١٥٧ .

٦٩- معوض ، نازلي ، تمثيل المرأة في الأحزاب السياسية ، ورقة خلفية مقدمة إلى مؤتمر *المرأة وتحديات القرن الحادي والعشرين* ، ٦-٨ يونيو ١٩٩٤ ، المجلس القومي للطفولة والأمومة ، ص ص ٣١-٤٤ .

٧٠- قنديل ، أماني ، الجمعيات الأهلية والثقافة والتنشئة السياسية في مصر : قراءة في التاريخ الاجتماعي والسياسي ، في : المنوفي ، كمال ، توفيق ، حسنين (محررين) ، مرجع *سابق* ، ص ١٠٦٩ .

Abstract

POLITICAL PARTICIPATION OF THE EGYPTIAN WOMEN,
POLITICAL DIMENSIONS

Abdel Salam Noweer

This article deals with some aspects of the political participation of the Egyptian women. It analyzes the rates of women participation in:

- Electoral vote.
- Membership of political parties, civil society, and parliament.
- Representation in the executive authorities.

The study reports a low level of the Egyptian woman political participation, and tries to explain these indicators through studying the relevant factors that may decrease the participation rates.

The results show the negative role of socialization institutions in creating the political attitudes towards active citizenship and increasing participation rates of the Egyptian women.

الإعلام الغربى والسياسة الخارجية

آمال كمال*

تعنى هذه الورقة بمناقشة إشكالية العلاقة بين الإعلام الغربي والسياسة الخارجية وحدود التفاعلات المتبادلة بينهما، والأدوار التى يمارسها الإعلام فى إدارة الصراعات الدولية ، وتأثير السياسة الخارجية عليه ، ومدى الاتساق بين ثوابت السياسة الخارجية ومرتكزات التغطية الإعلامية فى وسائل الإعلام الغربية ، لاسيما عند تناول الأزمات والصراعات الدولية .

ومن ثم سيتم تناول الموضوع من خلال أربعة محاور أساسية تشمل :

الجدل حول علاقة الإعلام الغربى بالسياسة الخارجية فى الصراعات الدولية ، وبعض العوامل المؤثرة على إنتقاء الأحداث الخارجية للنشر فى وسائل الإعلام ، وأثر الأطر الإعلامية على طبيعة تناول القضايا الدولية ، ودور الإعلام فى صياغة التصورات حول القضايا الخارجية والشعوب والدول الأجنبية .

مقدمة

يختلف دور الإعلام فى مجال السياسة الخارجية اختلافا واضحا عن دوره فى تناول الشئون الداخلية ، حيث تتزايد الضغوط السياسية على وسائل الإعلام فى الشئون الخارجية ، وتكاد تكون وسائل الإعلام هى المصدر الرئيسى الوحيد للجمهور لمتابعة القضايا الخارجية ، إذ يعتمد عليها الجمهور فى الحصول على المعلومات ، نظرا لقدرته المحدودة على الوصول للمعلومات عن السياسة الخارجية من مصادر أخرى . وتزداد التأثيرات الإعلامية عندما لايكون لدى الأفراد مصادر شخصية للمعلومات ، وعندما ترتفع حدة الصراع فى القضية ، ومن ثم تعمل وسائل الإعلام على صياغة التصورات عن الدول والشعوب الأجنبية والقضايا والأزمات الدولية .

* خبير فى الإعلام ، قسم بحوث الاتصال الجماهيرى والثقافة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد التاسع والثلاثون ، العدد الثانى مايو ٢٠٠٢ .

وقد أصبح دور الإعلام في مجال السياسة الخارجية أكثر بروزا خلال العقدين الماضيين ، وذلك نظرا للتقدم الهائل في وسائل الإعلام والتبادل الفوري للمعلومات . ومن ثم يكون التساؤل الجوهري في تحليل دور وسائل الإعلام في السياسة الخارجية ليس مدى ماتقوم به ، أو مايجب أن تقوم به ، ولكن كيف تعمل هذه الوسائل تحت ظروف معينة واستجابة لعوامل سياسية واقتصادية وثقافية معينة ؟ إذ تحد القيم الثقافية والأطر المرجعية الأيديولوجية من قدرة وسائل الإعلام على أن تمارس دورها كمصادر مستقلة للمعلومات ، لاسيما في أوقات الأزمات والصراعات الدولية .

فوسائل الإعلام لاتعكس الصراعات الدولية فحسب ، ولكنها ذات علاقات وظيفية بهذه الصراعات . وعلى الرغم من أن دور الإعلام في إدارة الصراع غير محدد المعالم، فإن وسائل الإعلام تعتبر طرفا مفروضا في العملية الاجتماعية ، كما يختلف دورها وفقا للظروف التي تعمل في ظلها [١] .

وتزداد أهمية الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام إلى حد أنه يمكن اعتبارها طرفا مشاركا في الصراع ، بما يعني أن لها أهدافها الخاصة ، ورؤاها المتأثرة بتنظيمها وأدوارها، ومن ثم فإنها لا تكتفي بمجرد التعبير عن مستويات الصراع ، بل تضطلع أيضا بعلاقة وظيفية ، ودور حيوي تلعبه في هذا الصراع ، ولذلك فهي تقوم -في بعض الأحيان - بتقليل التعارض في المواقف ، وفي أحيان أخرى تعمل على تعميق هذا التعارض [٢] .

وعلى الرغم من أنه لاتزال الأشكال التقليدية من الاتصال الدولي الدبلوماسي قائمة ، فإن الحروب الحديثة وصراعات التحرر والنزاعات الإقليمية أصبحت وسائل الإعلام تشكل أبرز الساحات التي تدور من خلالها هذه الصراعات [٣] . هذا فضلا عن دورها كقنوات للاتصالات الدبلوماسية ، وكمنتدى للتفاعل الدولي .

ومن ثم تبرز أهمية التأثيرات التي تمارسها وسائل الإعلام في تشكيل الجدل حول القضايا السياسية المطروحة ، وفي صياغة تصورات معينة عن تلك القضايا والأطراف الفاعلة فيها .

وعلى الرغم من أن وسائل الإعلام تعمل وفقا لعوامل مؤسسية وتقنية وثقافية

متعددة تتحكم فى التغطية الإعلامية للشئون الخارجية ، فإن التأثير الإعلامى فى عملية السياسة الخارجية لايمكن تجاهله . فوسائل الإعلام لديها القدرة على تعريف المواقف وإضفاء الشرعية على أحداث وشخصيات معينة ، كما يمكن أن تمارس دور الحث للعمل على التعجيل بالسياسات الحكومية فى الشئون الخارجية ، أكثر من قيامها بدور عرقلة هذه السياسات ، هذا فضلا عن دورها كأدوات دعائية فى مرحلتى صياغة السياسة الخارجية وتنفيذها [٤] .

وقد أكدت الدراسات العلمية الدور الحيوى الذى تمارسه وسائل الإعلام فى إدارة الأزمات والصراعات الدولية ، من خلال تشكيل الجدل حولها ، وتقديم تصورات بشأن الأطراف المشتركة فيها ، وإضفاء الشرعية على بعض الأطراف ، وفى الوقت ذاته تجريد أطراف أخرى من الشرعية ، وإبراز قضايا فرعية معينة وتجاهل أخرى . ومن أبرز الأمثلة على هذه الصراعات : حرب ڤيتنام ، والصراع فى جزر فوكلاند ، وغزو بنما ، وأزمة الرهائن الأمريكيين فى إيران ، والغزو الإسرائيلى للبنان ، والحرب العراقية الإيرانية ، والصراع العربى الإسرائيلى ، وحرب الخليج الثانية ، وأحداث الصومال ، والبوسنة ، وكوسوڤو ، والقضية العراقية خلال التسعينيات من القرن العشرين . وقد تزايدت فعالية الدور الإعلامى فى هذه الصراعات فى العقد الأخير من القرن العشرين نظرا للتطور التكنولوچى الهائل فى وسائل الاتصال وتبادل المعلومات .

أولا : الجدل حول علاقة الإعلام الغربى بالسياسة الخارجية

تتباين تقديرات الباحثين حول إشكالية دور الإعلام فى السياسة الخارجية فى الصراعات والأزمات الدولية ، حيث تراوحت هذه التقديرات من النظر لوسائل الإعلام باعتبارها مصدرا هاما للمعلومات عن الشئون الخارجية إلى قوة وسائل الإعلام فى التأثير على عملية صنع السياسة الخارجية .

ويشير تحليل التراث العلمى فى بحوث الاتصال السياسى إلى بروز ثلاثة اتجاهات حول حدود الدور الذى يمارسه الإعلام فى عملية السياسة الخارجية ، وذلك على النحو التالى :

أ - يرى أنصار الاتجاه الأول أن الصحافة تعتبر مشاركا رئيسيا فى عملية السياسة الخارجية ، وأن الصحفيين يؤثرون على السياسة ، وأنه أحيانا تكون الصحافة قوية ومتحيزة ، مما يدفع المسئولين الحكوميين إلى الشكوى من أن الإعلام يفسد سياساتهم الخارجية .

ب - أما الاتجاه الثانى فيؤكد أصحابه على أن الحكومة تحتكر الإعلام ، حيث يقدم المسئولون الأحداث من خلال معلومات منتقاة ، ويخفون الحقائق خلف ستار من السرية ، ويمدون الإعلام بكم من البيانات الصحفية ، ومن ثم تصبح الصحافة دمية بين أيدى الحكومة .

ويستند هذا الاتجاه إلى أن أحد الافتراضات الرئيسية فى علاقات الإعلام بالسياسة الخارجية فى الصراعات الدولية يتمثل فى أن الإعلام يقف بجانب المصالح القومية للنظام السياسى الذى ينتمى إليه ، مما يجعل من الصعوبة التأكيد على الاستقلال الإعلامى والحياد فى مواجهة الانتماء الوطنى (٥) .

وتشير الأدبيات إلى أن تأثير السياسة الخارجية للدولة لا ينحصر فقط فى موقف الصحف من الأحداث الخارجية أو نوعية المصادر التى تعتمد عليها، ولكن أيضا يمتد ليشمل التصورات الإعلامية التى تقوم الصحف بصياغتها عن الدول والشعوب الأخرى ، واختلاف هذه التصورات وفق توجهات السياسة الخارجية .

جـ - أما أنصار الاتجاه الثالث فيرون أن الصحافة ليست مستقلة تماما فيما تقدمه عن توجهات السياسة الخارجية ، كما أنها ليست تحت سيطرة الحكومة فى تناولها للشئون الخارجية . وإنما يتوقف حجم الدور الذى تمارسه وسائل الإعلام فى المجتمعات الديمقراطية على عدد من المحددات من أهمها :

★ المرحلة التى تمر بها عملية السياسة الخارجية

يشير برى Berry (١٩٩٠) إلى أن حدود الدور الذى تمارسه الصحافة يتوقف على المرحلة التى تمر بها عملية السياسة الخارجية، حيث يرى أن الصحافة لاتستطيع أن

تقوم بتقييم السياسة الخارجية فى مراحلها المبكرة التى تتم فيها صياغة هذه السياسة وتنفيذها. ففى هذه المراحل تركز الصحافة على الحصول على القصة الإخبارية ومايعلنه المسئولون ، ومن ثم تكون المهمة الأساسية للصحافة هى أن تعلم القراء بما تريده الحكومة من الحكومات الأجنبية وما لاتريده ، وما الذى تنوى الحكومة القيام به للوصول إلى النتائج المرجوة . هذا فى حين تصبح وسائل الإعلام ناقدة للسياسة الخارجية حينما لا تؤتى تلك السياسة ثمارها وتفشل فى تحقيق أهدافها(٦) .

ويتفق سيرفاتى Serfaty مع هذا الرأى ، حيث ذكر أنه على الرغم من التأثير الإعلامى فى السياسة الخارجية ، فإن الإعلام لايحدد أجندة السياسة الخارجية ، وكذلك كوهين Cohen الذى ينظر لوسائل الإعلام باعتبارها ذات دور رئيسى يعتمد عليه فى نقل معلومات حيوية إلى الجمهور ، أكثر من قيامها بدور فاعل فى العملية الداخلية لصنع السياسة الخارجية ، إذ إنه حينما يخرج الجدل بشأن السياسة الخارجية من الدائرة المغلقة إلى المجال العام عندئذ يمارس الإعلام تأثيرا متزايدا (٧).

★ طبيعة الأحداث والقضايا الخارجية

يشير مولانا Mowlana (١٩٩٧) إلى عدد من الأدوار التى تمارسها وسائل الإعلام فى أوقات الصراعات الدولية ، منها أنها تعمل كمصادر بديلة للمعلومات حينما تغلق القنوات الحكومية أثناء الأزمات والصراعات ، ومن ثم مع انقطاع الاتصالات الدبلوماسية يكون على وسائل الإعلام عبء تحمل دور حاسم ودقيق فى المواجهة بين القوى .

وهناك دور إيجابى آخر للإعلام ، حيث يمكن أن يعمل كآلية للحلول الدبلوماسية للقضايا الدولية ، من خلال توجيه الأطراف المشاركة إلى وجود قنوات سلمية متاحة أمامهم . كما يمكن للإعلام أن يساهم فى نجاح المفاوضات من خلال تقليل سوء الفهم والتشويه بين الأطراف المختلفة . وبالإضافة إلى ذلك فإنه فى مواقف الوساطة فى السياسة الخارجية يمكن أن تمارس وسائل الإعلام دور الوسيط من خلال قدرتها على إضفاء المكانة على الوسطاء .

وربما تكون أكبر مساهمة ممكنة للإعلام فى عمليات صنع القرار فى السياسة الخارجية هى قدرتها على التأثير على وجدان ومشاعر الحكومات والنخب والجماهير[٨].

وثمة سبل عديدة يمكن من خلالها لوسائل الإعلام أن تمارس دور الوساطة وتشمل : المؤتمرات الصحفية ، والمقابلات ، وتسريب الأخبار، وإرسال رسائل إلى قادة ودول أخرى . والتنوع فى هذه الآليات هو ما أطلق عليه Gilboa دبلوماسية الوساطة الإعلامية media- broker diplomacy ، والذى يشير إلى الوساطة الدولية التى أحيانا ماتحدث من خلال الإعلاميين . ومن أبرز الأمثلة على ذلك المقابلات التى أجراها والتر كرونكيت Walter Cronkite بشبكة CBS مع الرئيس السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلى مناحم بيجين قبل زيارة السادات التاريخية إلى إسرائيل [٩] .

كما أن دور الإعلام كمنشط ومحفز للحث على التدخل فى الصراعات الدولية يرتبط – إلى حد كبير – بنوع هذا التدخل ومدى ما يمثله من خطورة على المجتمع . يشير روبينسون Robinson (٢٠٠٠) [١٠] إلى ضرورة التمييز بين أنواع التدخل . ففى حين قامت وسائل الإعلام بدور المحفز الذى يحث الحكومة على إرسال قوات جوية للتدخل فى البوسنة ، كان دور الإعلام تابعا للسياسة الخارجية الأمريكية فى حالة اتخاذ قرار بإرسال قوات برية ، حيث تمثل الدور الإعلامى فى حشد التأييد للقرار الحكومى .

وهناك عدة مراحل تحدث من خلالها عملية التناول الإعلامى للشئون السياسية كما يطلق عليها مازولنى Mazzoleni وشولز Shulz (١٩٩٩) [١١] Mediatization of Politics وتشير إلى أن وسائل الإعلام لا تقدم سوى عينة منتقاة من الأحداث وفقا للقيم الإخبارية التى تحدد الأحداث التى توضع فى بؤرة الاهتمام الإعلامى ، مما يضفى تحيزا على التناول الإعلامى للواقع السياسى . كما تقوم هذه الوسائل بتشكيل المجال العام للمعلومات والآراء من خلال تحديد أدوار الفاعلين والمتفرجين ، ووضع الأحداث فى إطار معين ، ووضع التصورات العامة عن هؤلاء الفاعلين ، وتحديد أهمية القضايا المختلفة من خلال اختيار بعضها والتأكيد عليه ، وفى ذات الوقت تجاهل قضايا أخرى . ونظرا للقواعد التى تضعها وسائل الإعلام للاهتمام بالقضايا المختلفة،

فقد يقوم الفاعلون السياسيون بتعديل سلوكهم وفقا للمقتضيات الإعلامية ، أو بتقديم حدث ما لجذب الاهتمام الإعلامي ، مما يشير إلى التأثير الإعلامي على الواقع السياسى .

ثانيا : العوامل المؤثرة على التغطية الإعلامية للأحداث الخارجية

تتعدد العوامل المؤثرة على تغطية الأحداث الخارجية ، وتختلف من دراسة لأخرى ، بيد أنه يمكن تصنيف الاقتراب النظرى فى دراسة هذه العوامل إلى محورين رئيسيين هما:

★ التوجه للسياق المحيط بتلك الأحداث

ويعنى هذا المنظور بنشأة الأحداث الخارجية وعلاقتها بالعوامل المرتبطة بالسياق مثل : العلاقات الاقتصادية بين الدول ، والتشابه الثقافى والانتماء السياسى ، والبعد الاجتماعى والقرب الجغرافى . ويكمن الافتراض الأساسى – وفق هذا المنظور– فى أن تغطية الأحداث الخارجية تتحدد بالسياق الذى تقع فى إطاره الأحداث[١٢] . وقد ناقشت دراسات عديدة كثيرا من العوامل المؤثرة على تدفق الأخبار ، منها : القرب الجغرافى ، والصلات الثقافية ، وحجم السكان ، والتجارة الخارجية ، ومكانة الدولة التى يقع بها الحدث[١٣].

★ التوجه للحدث

ويعنى ببعض السمات التى تتسم بها طبيعة الأحداث الخارجية مثل درجة انحراف الحدث عن الأعراف السائدة ، والطبيعة السلبية للأحداث ، حيث تحدد هذه العوامل ما إذا كانت هذه الأخبار سوف تحظى بالنشر فى وسائل الإعلام أم لا [١٤] .

وفيما يلى بعض العوامل التى لا تؤثر على انتقاء الأخبار الخارجية للنشر فحسب ، بل المؤثرة على طبيعة هذه التغطية وكثافتها وتوجهاتها نحو تلك الأحداث الدولية أيضا. ومن أبرز هذه العوامل مايلى :

١ - مكانة الدولة التى يقع بها الحدث

أشار جالتنج وروج إلى أنه كلما ازداد ارتباط الحدث بالدول الكبرى ، زاد احتمال أن يحظى بالنشر من خلال وسائل الإعلام .

وتعرف مكانة الدولة بأنها الوضع النسبى للدولة من وجهة نظر الدول الأخرى. وعرف ساند Sande الدولة التى تحتل موضع النخبة فى المجتمع الدولى بأنها تكون واحدة من القوى الكبرى . وعرفها شرام Schramm بأنها الدولة التى حققت تقدما كبيرا ، والتى تعد ذات ثقل فى السياسة العالمية [١٥] .

وقد توصل سيمل Semmel (١٩٧٦) إلى أن غالبية الأخبار الخارجية ترد من خلال عدد محدود من الدول الكبرى التى تمثل قوى سياسية واقتصادية عظمى ، وأن هناك قدرا من التشابه فى تغطية الأخبار وفى إعطاء مزيد من الاهتمام للدول الكبرى المتقدمة اقتصاديا وسياسيا، وأن الأحداث التى تقع فى دول المركز أو الدول المتقدمة ذات قيمة إخبارية كبيرة بالنسبة للصحف الأمريكية مقارنة بالأحداث التى تقع فى دول الهامش أو الدول النامية [١٦] .

واختبر كاريل Kariel ولين Lynn (١٩٨٤) مكانة الدولة كأحد العوامل المؤثرة على تدفق الأخبار الخارجية وقارنا بينها وبين عوامل أخرى كحجم السكان ، والتجارة، والإنتاج القومى من حيث الأهمية والتأثير على تدفق التغطية الإخبارية ، وذلك فى ٢١ صحيفة يومية كندية من خلال عينة عشوائية مكونة من ٣١ يوما خلال فترة استغرقت عاما كاملا . وتوصل الباحثان إلى أن الأخبار عن دول مثل المملكة المتحدة وفرنسا كانت أكثر من الأخبار من دول مثل مالى وكوريا الشمالية . وتبين أن العلاقة بين وضع الدولة كدولة عظمى وكم الأخبار المنشورة عنها أقوى من العلاقة بين كم الأخبار المنشورة عن دولة ما وحجم سكانها أو الإنتاج القومى لها، الأمر الذى يشير إلى أهمية الوضع الذى تحتله الدولة فى المجتمع الدولى فى التأثير على تدفق الأخبار الخارجية عنها فى وسائل الإعلام المختلفة [١٧] .

ومن ثم لاتهتم وسائل الإعلام الغربية ووكالات الأنباء الكبرى بالدول النامية إلا فى أوقات الصراعات والحروب والكوارث ، مما يؤدى إلى تقديم هذه الدول للرأى العام الغربى باعتبارها تنطوى على كثير من الديكتاتورية والقهر والعنف والتخلف وعدم الاستقرار والصراع ، الأمر الذى يسفر عن تعزيز الأنماط السلبية الجامدة التى تخلو من التفهم والتعاطف ووضوح الرؤية .

٢ - اشتراك الولايات المتحدة فى الحدث

يعد اشتراك الولايات المتحدة فى حدث أو قضية ما من أبرز العوامل المؤثرة على اختيار هذا الحدث للنشر الإعلامى ، وقد اتفقت نتائج العديد من الدراسات فى ذلك . فقد خلص هيكس Hicks وجوردون Gordon (١٩٧٤) إلى أن الأحداث التى تعد الولايات المتحدة طرفا فيها تحظى بتغطية أكثر من غيرها [١٨] .

ويشير البعض إلى أن تغطية الأخبار الخارجية تبدأ وتنتهى بموضوعات تخص الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر . وأى حدث فى الشرق الأوسط - مهما كان موضوعه - يجب أن تكون له علاقة ما بالولايات المتحدة حتى يعتبر خبرا جديرا بالتغطية الإعلامية [١٩] .

كما يشير ألجر Alger (١٩٨٩) إلى أن اختيار القصص الإخبارية عن الشئون الخارجية وتحريرها يتم فى ضوء علاقتها بالمصالح الأمريكية ، وقد وجد لارسون أنه تم الإشارة إلى الولايات المتحدة فى حوالى ٦٠٪ من القصص الإخبارية الدولية المذاعة ، وأن الإشارة إلى الولايات المتحدة فى الخبر تعنى الاشتراك المباشر لها فى الأحداث أو علاقة الأحداث بالمصالح الأمريكية [٢٠] .

وقد كان اشتراك الولايات المتحدة فى الحدث أكثر العوامل المؤثرة فى التفرقة بين الأحداث التى تحظى بالتغطية الإعلامية وغيرها من الأحداث فى صحيفة نيويورك تايمز ، وذلك من خلال دراسة أجريت على ١٧٩ حدثا دوليا وقعت خلال عام ١٩٨٤ باستخدام تحليل التمايز [٢١] .

وقد اختبر تشانج Chang ولى Lee (١٩٩٢) العوامل المؤثرة على انتقاء حراس البوابة للأخبار الخارجية من خلال دراسة ميدانية على رؤساء تحرير عدد من الصحف اليومية فى ٥٤٠ صحيفة يومية ، طلب منهم ترتيب اثنى عشر عاملا وفقا لأهميتها عند انتقاء الأخبار الخارجية للنشر ، وذلك على مقياس مكون من خمس درجات . وتشير النتائج إلى أن معظم رؤساء التحرير يهتمون بالأحداث ذات التأثير أو النتائج الهامة ، ولاسيما عندما يتعلق الحدث بالأمن الأمريكى أو المصالح القومية الأمريكية . حيث يعتبرون التهديد للولايات المتحدة والسلام العالمى واشتراك الولايات المتحدة فى الحدث

من العوامل الهامة فى انتقاء الأخبار للنشر [٢٢] .

ولا يؤثر اشتراك الولايات المتحدة فى الحدث على انتقائه فحسب ، ولكنه يؤثر كذلك على كثافة المعالجة وطبيعتها واتجاهها ، حيث خلص ملكوت Melkote وبيه Peh (١٩٩١)[٢٣] إلى تأثير اشتراك الولايات المتحدة فى الأحداث على كيفية تناولها وتوجهات التغطية بشأنها، وذلك من خلال مقارنة معالجة صحف النخبة الأمريكية لكل من حادثتى ضرب السوفييت للطائرة الكورية عام ١٩٨٣، وضرب الأمريكيين لطائرة إيرانية ١٩٨٨، وتوصلا إلى وجود اختلاف فى توجهات التغطية للحادثتين كما وكيفا، إذ تم تصوير الحادث الأول بصورة سلبية ، على خلاف حادث ضرب الطائرة الإيرانية الذى قدمته الصحف بشكل إيجابى .

٣- السياق السياسى والثقافى والاقتصادى

يعتبر السياق السياسى والثقافى والاقتصادى من أهم العوامل التى تؤثر فى إنتاج الأخبار بوجه خاص ، وفى التغطية الصحفية بوجه عام . فالأخبار ليست مجرد سلسلة من الوقائع ، ولكنها "منتج ثقافى ووصف للعالم الذى تقدمه ، ويتم إنتاجها من خلال إطار تفسيرى محدد" . كما أن الأخبار تعد منتجا ينبثق من خلال ممارسات مهنية فى المؤسسات الإعلامية التى تعمل وفق ضغوط ومحددات الوقت والموارد المتاحة . وكل هذه العوامل تشكل الممارسات المهنية التى تقدم للصحفيين السبيل لرؤية العالم ، والكيفية التى يتم من خلالها صياغة التقارير الصحفية عن الأحداث المختلفة [٢٤] .

فقد توصل سرفايس Servaes (١٩٩١)[٢٥] من خلال دراسته عن التغطية الصحفية حول غزو جرينادا فى ست صحف أوربية إلى أن صحيفة التايمز البريطانية كانت أكثر الصحف اهتماما بالأحداث فى جرينادا ، وأنها نشرت أكبر عدد من المعالجات الصحفية حولها ، وكانت أكثر اعتمادا على المصادر الإخبارية الخاصة بها . وفسر الباحث هذا الاهتمام فى ضوء كون التايمز صحيفة بريطانية ، إذ تعد بريطانيا من أكثر الدول الأوربية ذات الصلات التاريخية السياسية والاقتصادية مع جرينادا، هذا فضلا عن العلاقات البريطانية الأمريكية . مما يشير إلى تأثير السياق السياسى والثقافى على إنتاج الأخبار بشأن الأحداث الدولية .

وقد اختبر وانج Wang (١٩٩٢) [٢٦] تأثير أربعة عوامل على الاختلافات فى التغطية الإعلامية فى ست دول تضم : الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفيتى، وفرنسا ، وفيتنام ، وهونج كونج ، والصين ، وذلك فما يتعلق بحادث مظاهرات الطلاب الصينيين عام ١٩٨٩، وشملت هذه العوامل : الأيديولوچية السياسية ، والعلاقات الدبلوماسية ، والصلات الثقافية ، والقرب الجغرافى . وتوصل إلى أن الأيديولوچية السياسية والعلاقات الدبلوماسية تلعبان دورا هاما فى اتجاه التغطية الإعلامية .

فقد كانت الأيديولوچية السياسية عاملا هاما فى التأثير على التغطية الإعلامية للأحداث الخارجية من خلال عدة جوانب تشمل : اتجاه التغطية ، والمصادر التى تعتمد عليها الوسائل الإعلامية فى استقاء الأخبار ، وكذلك فى أسلوب التغطية ، ووصف الأحداث ، واللغة المستخدمة فى تصوير الأحداث ، والأطراف الفاعلة فيها .

ففى حين وصفت الوسائل الصادرة من الدول الرأسمالية الحادث بأنه مذبحة وحشية ودموية ، ووصفت مسئولى الحكومة الصينية بأنهم سفاكون للدماء ، من الجانب الآخر وصفت الوسائل الإعلامية الصادرة عن الدول الاشتراكية الحادث بأنه مجرد صدام ، ووصفت الأحداث بأنها عملية مسلحة ، وعبرت عن شعورها بالأسف عن الحادث ، ومن ثم أضفت قدرا من الشرعية على قرار الحكومة الصينية باستخدام القوة[٢٧] .

كما كشفت دراسة زارمبا Zaremba للتغطية الصحفية لحرب أكتوبر١٩٧٣ لسبع صحف فى كل من : غانا ، وبريطانيا، واليابان، والولايات المتحدة ، وسنغافورة، والاتحاد السوفيتى ، عن وجود اختلافات كبيرة فى إدراك الصراع وتفسيره وفقا للانتماءات السياسية والأيديولوچية للمجتمع الذى تنتمى إليه الصحيفة [٢٨] .

٤ - *توجهات السياسة الخارجية للدولة*

تمارس وسائل الإعلام مجموعة من الوظائف والأدوار ، إحدى هذه الوظائف هو دورها الفعال فى عملية السياسة الخارجية ، حيث تعتبر هذه الوسائل قنوات رئيسية يفسر من خلالها صناع السياسة الخارجية أداءهم للجمهور ، وذلك لحشد التأييد العام

للمواقف الحكومية . كما تعد وسيلة أساسية ينقل من خلالها قادة الرأى غير الحكوميين وجماعات المصالح والجمهور العام آراءهم للمسئولين [٢٩] .

وقد أجرى كثير من البحوث حول كيفية قيام وسائل الإعلام بتشكيل وصياغة الأخبار الخارجية ، وإذا ما كانت وسائل الإعلام تفسر هذه الأحداث تفسيرا يتوافق مع السياسة الخارجية للدولة التى تصدر منها. وأكد العديد من الباحثين أن وسائل الإعلام تقوم بانتقاء الجوانب التى تتفق مع التوجهات الحكومية وإلقاء الضوء عليها، وأن الأحداث العالمية يتم تصويرها بشكل يتوافق مع المصالح القومية للدولة ، والمنظور السياسى لها ، والتفسيرات السائدة فى الدولة [٣٠] .

وقد تبين أن أولويات رئيس الدولة فيما يتعلق بالشئون الخارجية والتى تظهر من خلال الخطب السياسية تمثل متغيرا هاما ذا تأثير كبير على تشكيل وصياغة الأجندة الإعلامية ، وإن كان هذا التأثير تحكمه عوامل تتعلق بطبيعة القضايا ذاتها، والظروف التاريخية المحيطة بالأحداث ، وشخصية الرئيس .

فقد اختبرت دراسة وانتا Wanta وآخرون (١٩٨٩)[٣١] تأثير الرئيس الأمريكى كمصدر للأجندة الإعلامية ، من خلال المقارنة بين القضايا التى يتم التركيز عليها فى أربعة من خطابات حالة الاتحاد لثلاثة رؤساء مختلفين للولايات المتحدة ، والقضايا التى تهتم بها وسائل الإعلام قبل وبعد إذاعة هذه الخطابات الرئاسية ، وذلك من خلال تحليل خطاب نيكسون ١٩٧٠، وكارتر ١٩٧٨، وخطابى الرئيس ريجان ١٩٨٢، ١٩٨٥. كما تم تحليل التغطية الإخبارية حول هذه القضايا فى واشنطن بوست ونيويورك تايمز والنشرات الإخبارية المسائية فى شبكات ABC, CBS, NBC لمدة شهرين قبل وبعد كل خطاب . وقد أظهرت النتائج ارتباط أجندة القضايا لدى الرئيس نيكسون ارتباطا كبيرا بالتغطية الإعلامية بعد الخطاب ، مما يدعم افتراض تأثير أجندة الرئيس فى الأجندة الإعلامية .

كما اتضح دور رئيس الدولة فى صياغة الأولويات الإعلامية ، حيث انعكس اهتمام الرئيس كارتر بقضية حقوق الإنسان انعكاسا واضحا على التغطية الإعلامية الأمريكية لأمريكا اللاتينية فى صحف نيويورك تايمز ، وواشنطن بوست ، وكريستيان

سينس مونيتور ، ولوس انجلوس تايمز ، وذلك خلال الفترة من ٧٥– ١٩٨٢، وقد تجلى ذلك فى عدة مظاهر ، منها أن القصص المتعلقة بالقضية أصبح يكتبها محررون من ذوى المواقع الهامة ، وحدوث تغيرات فعلية فى توجهات التغطية عن أمريكا اللاتينية فيما يتعلق بحقوق الإنسان ، وزيادة المساحة المخصصة للقضية [٣٢] .

وقد أظهر كثير من الدراسات أن وسائل الإعلام الأمريكية تؤيد –بصفة عامة– السياسية الخارجية الأمريكية ، كما تعكس افتتاحيات الصحف وجهات نظر صانعى السياسة ، وتؤثر أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تأثيرا هاما على تناول القضايا الخارجية فى التغطية الإخبارية . ومن ثم تمارس وسائل الإعلام أدوارا هامشية فى عملية صنع القرار فى السياسة الخارجية [٣٣] .

كما أثبت كثير من الباحثين وجود اتساق بين السياسة الرسمية وبين التغطية الصحفية ، حيث خلص مالك Malek (١٩٨٨) إلى وجود تشابه بين موقف معالجات الرأى فى صحيفة نيويورك تايمز وسياسة الحكومة الأمريكية تجاه إيران ، وذلك فى الفترة من ٦٨–١٩٨١ ولاسيما خلال الفترة السابقة على الثورة الإيرانية ٦٨–١٩٨٧ وكذلك خلال أزمة الرهائن ٧٩–١٩٨١[٣٤] .

ويتفق ذلك مع ماتوصل إليه ديكسون Dickson (١٩٩٤) حول أن التغطية الصحفية الأمريكية تعمل على مؤازرة الموقف السائد للحكومة الأمريكية فى الأزمات المتعلقة بالسياسة الخارجية ، لاسيما فى حالة تناول الصراعات بين الولايات المتحدة وغيرها من الدول ، حيث سيطرت التوجهات الحكومية – بشكل واسع – على الجدل الدائر حول الغزو الأمريكى لبنما على صفحات صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية [٣٥] .

كما اهتم ميرمين Mermin (١٩٩٦) ببحث مدى تأييد التغطية الإعلامية للسياسة الخارجية الأمريكية فى أوقات الأزمات ، وذلك من خلال تحليل تغطية صحيفة نيويورك تايمز ونشرة الأخبار الخارجية المسائية وبرنامج " هذا الأسبوع" This Week على شبكة ABC ، وتركز التحليل على الأيام الثلاثة الأولى عقب كل حدث تشترك فيه الولايات المتحدة وذلك بالتطبيق على غزو بنما ، وقرار إرسال القوات العسكرية للخليج عام ١٩٩٠، وحرب الخليج فبراير ١٩٩١. وأظهرت الدراسة أن شبكة

ABC وجريدة نيويورك تايمز لم يناقشا مشروعية ومدى قانونية غزو بنما ، فى حين كان اهتمام التغطية منصبا على مناقشة قدرة الرئيس على تنفيذ هذه السياسة بنجاح. وكذلك بالنسبة لقرار إرسال القوات الأمريكية للخليج كانت وجهات النظر النقدية محدودة للغاية ، بينما كان التركيز على قدرة الرئيس على تحقيق أهدافه . أما فى حالة حرب الخليج ذاتها ، فقد تم عرض الحرب كحدث يتسم بمناخ من الاتفاق العام ، ولم تشر التغطية إلى احتمال أن يفشل بوش فى تحقيق أهدافه [٣٦] .

٥ - مصادر الأخبار

يشير تنوع المصادر إلى تمثيل متنوع للنخب السياسية والاجتماعية ، وكذلك تمثيل لمختلف فئات الجمهور ، هذا فضلا عن المسئولين الحكوميين وغير الحكوميين .

وعلى الرغم من ذلك ينبغى التمييز بين التنوع Diversity والمدى Range ، فيمكن أن يعنى التنوع مدى واسعا من المصادر ، أو من الممكن أن يكون هناك كم كبير من التنوع داخل مدى ضيق نسبيا من المصادر .

يشير جاندى Gandy إلى أن المحررين يفضلون المصادر الحكومية التى تقدم معلومات بصفة منتظمة وذات مصداقية ، وتوفر تدفقا للمعلومات يمكن الاعتماد عليه ، كما تقدم تصورا يمكن من خلاله صياغة الأخبار [٣٧] .

فضغوط الوقت المفروضة على عملية الإنتاج لا تسمح للصحف بالبحث عن مدى مصداقية المصدر ، ولذلك فإنه عادة مايفضل الاعتماد على المصادر الرسمية ، والاقتباس من هذه المصادر دون أن يدرك كيف أن هذه المعلومات يتم تشكيلها والتلاعب بها لتحقيق تأثيرات معينة تريدها السلطات ، وكيف تتم إدارة الأحداث بواسطة هذه المعلومات التى يعتمد عليها الصحفيون بشكل مكثف ، بينما لا تعطى هذه المعلومات سوى المنظور الحكومى للحدث . ونتيجة لذلك فإن وسائل الإعلام الأمريكية تعتمد - بشكل مكثف - على المصادر الرسمية مثل : البيت الأبيض ، والبنتاجون، ووزارة الخارجية ، فهى تشكل المراكز الأساسية للنشاط الإخبارى [٣٨] .

وتؤكد نتائج دراسة سيجال Sigal عن المصادر الإخبارية - إعتمادا على تحليل مضمون نيويورك تايمز والواشنطن بوست لمدة أكثر من عشرين عاما- كثيرا من

التوقعات عن محدودية التنوع فى المصادر . فقد وجد أن ٦٠٪ تقريبا من الأخبار فى كل القصص الإخبارية ترد من خلال القنوات الروتينية مثل المسئولين الحكوميين والمؤتمرات الصحفية التى دائما ما تكون تحت سيطرة المصدر مسبقا [٣٩] .

وعندما اختبر كلبرتسون Culbertson وستمبل Stempel (١٩٨٤) المصادر الإخبارية فى تغطية الموضوعات الطبية فى صحيفة Ohio وجدا محدودية فى التنوع . حيث تبين أن نخبة القطاع الصحى تمثل أكثر المصادر الرئيسية فى التقارير الإخبارية ومواد الرأى التى تتناول الشئون الطبية [٤٠] .

وفى دراسة مشابهة لدراسة سيجال Sigal وجد كلبرتسون Culbertson أن ٥٤٪ من كل القصص الإخبارية التى نشرت فى نيويورك تايمز والواشنطن بوست تستخدم على الأقل مصدرا غير محدد ، وكثيرا مايشار إلى هذه المصادر المجهلة بكلمتى المسئولين والمتحدثين [٤١] .

واستكمالا لتلك الدراسات ، أجرى براون Brown (١٩٨٧)[٤٢] تحليلا للقصص الإخبارية الواردة فى الصفحة الأولى يوميا خلال الفترة ٧٩-١٩٨٠ فى عدد من الصحف الأمريكية ، وتوصل إلى أن القصص الإخبارية فى الصحف القومية والمحلية اعتمدت بكثافة على المصادر الحكومية ، وأن معظم التقارير تعتمد على القنوات الروتينية مثل المؤتمرات والبيانات الصحفية .

ويشير ذلك التشابه فى النتائج إلى أنه لم يحدث تغير كبير فى استخدام المصادر الإخبارية على الرغم من حدوث تغيرات تكنولوچية عديدة ، حيث إن الاعتماد المتزايد على المصادر الحكومية يحد من تنوع المصادر .

كما خلص بينيت Bennet (١٩٩٠) إلى تزايد اعتماد صحف النخبة الأمريكية على المصادر الحكومية ، من خلال تحليل مضمون صحيفة نيويورك تايمز للسياسة الأمريكية تجاه نيكاراجوا فى منتصف الثمانينيات (٨٣-١٩٨٦) ، وشمل التحليل ٢١٤٨معالجة صحفية . وقد أظهرت النتائج أن الآراء التى ظهرت فى التغطية الصحفية كانت غالبيتها مستقاة من مسئولين فى الحكومة [٤٣] .

وأظهرت دراسة أخرى أجريت على ٢٨٥٠ قصة خبرية من نيويورك تايمز وواشنطن بوست أن ٧٨٪ من هذه القصص بنيت على أساس بيانات صادرة عن الحكومة الأمريكية أو مؤسساتها ، وأنها اعتمدت على الموظفين العامين كمصادر للمعلومات . بينما أوضحت دراسة أخرى على مجلتي تايم ونيوزويك أن ٢٠٪ من مساحة المجلتين قد ركزت على الرئيس الأمريكي وحده . كما أظهرت إحدى الدراسات عن تغطية محطات التليفزيون الأمريكية للشئون الخارجية أن هناك غيابا عاما للآراء التى لا تتماشى مع تلك التى تحبذها الولايات المتحدة ، أو تلك التى تتبناها النخبة التى تدير السياسة الخارجية الأمريكية (٤٤) .

ويشير ذلك إلى أنه عندما يوجد مناخ من الاتفاق في واشنطن فإن التغطية الإعلامية تؤيد وتدعم سياسة الحكومة . وحينما تحظى السياسة الأمريكية بتأييد كلا الحزبين الجمهورى والديمقراطى فإن وجهات النظر المعارضة من خارج واشنطن يتم تجاهلها وتهميشها فى التغطية الإعلامية .

ويفسر ألجر Alger الاعتماد على المصادر الحكومية فى الشئون الخارجية وأثر ذلك على تحيز التغطية الصحفية فى ضوء محدودية الكفاءة اللغوية للمراسلين الأجانب، مما يؤدى إلى تزايد اعتمادهم على المصادر الحكومية فى الدولة التى يقومون بتغطية أخبارها، إذ يعتمدون عادة على الترجمات الرسمية ، وعلى نخبة محدودة تجيد الإنجليزية ، مما يترتب عليه تقديم تغطية متحيزة ومشوهة (٤٥) . كما يرجع اعتماد وسائل الإعلام الأمريكية على المسئولين الحكوميين – كمصدر رئيسى للغالبية العظمى من الأخبار اليومية – إلى احتكار المسئولين للأخبار ، مما يسفر عن محدودية فى التنوع فى سوق الأفكار ، ويعزى كذلك إلى العلاقات المتبادلة بين الصحفيين والمسئولين وذلك التفاعل اليومى مع السياسيين وصناع القرار والذى يمكن الصحفيين من إمداد القراء بكم هائل من الأخبار اليومية (٤٦) .

ثالثا: أثر الأطر الإعلامية على طبيعة معالجة القضايا الدولية

يعد مفهوم الإطار مفهوما جوهريا فى دراسة دور وسائل الإعلام فى تشكيل الجدل

حول الموضوعات والقضايا الخارجية . وتشير نظرية تحليل الأطر الإعلامية Framing Analysis إلى أن الإعلاميين غالبا مايعملون وفقا لأطر إخبارية من أجل تبسيط الأحداث وتحديد أولويات لها ووضعها في إطار تفسيرى أوسع ، حيث يعنى مفهوم وضع الإطار إعطاء الأولوية لبعض الحقائق والأحداث والتطورات عن غيرها (٤٧) .

وتعتبر دراسات الإطار من الاقترابات الحديثة فى بحث دور وسائل الإعلام فى تشكيل توجهات الجمهور نحو قضايا معينة ، وقد تم تطبيق هذه النظرية على العديد من القضايا السياسية .

ولا تعد وسائل الإعلام مجرد قنوات سلبية لنقل المضامين السياسية ، ولكنها مؤسسات لها أهدافها وقواعدها التى تعمل وفقا لها . وقد أدى تطور تكنولوچيا الاتصالات في السنوات الأخيرة إلى اكتساب وسائل الإعلام قوة كبيرة فى المجال السياسى . وتؤكد ذلك الدراسات التى أجريت حول الدور الذى لعبته وسائل الإعلام الغربية فى تشكيل الجدل حول حرب الخليج الثانية ، والتى أظهرت أن وسائل الإعلام لا تعمل كقنوات محايدة لنقل الأفكار، ولكنها تمارس دورا نشطا فى تدعيم الرؤى السياسية .

فيرى إنتمان Entman (١٩٩٣)(٤٨) أنه فى الجدل حول السياسة الأمريكية تجاه العراق فى الفترة التى سبقت حرب الخليج الثانية ، كان ثمة وعى ضمنى لدى النخب الأمريكية بعدم مناقشة خيارات أخرى مثل المفاوضات بين العراق والكويت .

وقد شمل الإطار الإخبارى خيارين : إما الحرب بشكل عاجل ، أو العقوبات مع احتمال نشوب الحرب بعد ذلك . هذا فى حين كانت تعريفات المشكلة والتحليلات السببية والتقييمات الأخلاقية متجانسة ، وقامت النخب بمناقشة الأطر بين أحد هذين الخيارين ، وخلال الجدل الذى أثير أثناء فترة ماقبل حرب الخليج الثانية لم يكن أى تجاوز لهذين الخيارين - الحرب فى مقابل وقت أطول من العقوبات - ذا تأثير على السياسة المتبعة ، ومن ثم فإنه وفقا للمعايير الصحفية تعد وجهات النظر خارج هذا الإطار غير ذات قيمة إخبارية ، ومن ثم لا تحظى بكثافة فى النشر ، لذا لا تكتسب سوى عدد محدود من المؤيدين ، وبالتالى لن تسفر إلا عن تأثير محدود على الرأى

العام ، وذلك يعنى أن النخب لا تشعر بضغوط لتوسيع مدى الإطار حتى يضم خيارات أخرى مثل المفاوضات .

ويؤكد ذلك ماتوصل إليه اينجر Iyengar (١٩٩٣)[٤٩] حول أن إطار التغطية الإخبارية فى شبكة ABC لأحداث حرب الخليج أدى إلى إضفاء الشرعية على وجهة النظر الأمريكية ، وتأييد المشاهدين للحل العسكرى ، ومعارضة الحل الدبلوماسى للأزمة .

ومن ثم كانت أكثر الأدوار التى قام بها الإعلام فى خدمة السياسية الأمريكية تجاه حرب الخليج تمثلت فى تحويل الأنظار عن الجهود الدبلوماسية من خلال محدودية التركيز الإعلامى على هذه الجهود – سواء العربية أو الأوربية – لحل الأزمة ، وفى النهاية حينما ذكرت إدارة بوش أنها استنفدت الخيار الدبلوماسى أيدت وسائل الإعلام ذلك وقبلته كحقيقة [٥٠] .

يشير شومسكى إلى أن التغطية الصحفية فى صحف النخبة الأمريكية Mainstream تقبل الثوابت الأساسية فى السياسة الخارجية الأمريكية بدون جدال أو تمحيص ، وتتمثل بعض هذه الثوابت فى أن الدولة تهدف إلى النفع العام وتوجهها مقاصد نبيلة وتتبنى مواقف دفاعية ، وأنها ليست فاعلا فى الشئون الدولية فحسب ، ولكن أيضا تقوم بردود أفعال حيال الجرائم التى يرتكبها الآخرون فى المجتمع الدولى . ومن ثم لا تتعرض التغطية الإعلامية لثوابت السياسة الخارجية ، بل لا تتعدى مناقشة الخيارات المتاحة أمام الإدارة الأمريكية ، ومنها العقوبات الاقتصادية ، والغارات الجوية والتجسس ، وتأييد المتمردين على النظم السياسية ، وإعداد القوات للأعمال العسكرية ، فضلا عن الجهود الدبلوماسية .

وتساهم هذه المناقشات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية فى قوة الدولة من خلال القبول الضمنى للتفسير الاستراتيچى للصراع ، وتقتصر فى نقدها على الأسئلة التكتيكية التى تثور فى إطار اتفاق عام على ثوابت السياسة الخارجية [٥١] .

ويفسر كيبلنجر Kepplinger وآخرون (١٩٩١) الدور الذى تمارسه الأطر الإعلامية فى تشكيل الجدل حول النزاعات بأنه يحدث من خلال وسيلتين : الأولى هى

التناول الذرائعي للحقائق Instrumental actualization ، وهو يعنى إلقاء الضوء على الأحداث من خلال تأييد موقف معين فى الصراع . والثانية هى إعادة تقييم هذه الأحداث Re- evaluation ، ويعنى وضع مفهوم إيجابى أو سلبى للأحداث . وينجم عن كلتا العمليتين تقوية اتجاه معين ، وإضعاف الاتجاه المعارض ، وكذلك إضفاء الشرعية على طرف مقابل إضعاف شرعية الطرف الآخر . وكلما زادت كثافة التغطية الإعلامية التى تؤيد وجهة نظر معينة زادت شرعية الأهداف العامة التى ترمى إليها وجهة النظر هذه ، وبالتالى يزداد قبول الأفعال التى يتخذها هذا الطرف(٥٢) .

ويتفق ذلك مع ماتوصل إليه روبرت هاكيت Robert Hackett (٥٣) – من خلال تحليل معالجات الصحف الأمريكية والكندية لحرب الخليج الثانية –حول وضع هذه الصحف التوجهات المعارضة للحرب فى ثلاثة أطر تشمل :

أ – إطار العدو الداخلى Enemy within frame

ينظر هذا الإطار لمعارضة الحرب بمثابة تهديد داخلى ينطوى على عنف وخيانة لجهود الحرب وللقيم والمصالح الأمريكية الأساسية . ولم يكن هذا الإطار واضحا فى مواد الرأى فحسب ، ولكن فى التغطية الإخبارية أيضا .

ب – إطار الاختلاف الهامشى Marginal oddity frame

ويسلم هذا الإطار بالحق فى الاختلاف ، ويتجنب الإصرار على سمة الوحدة السياسية كالإطار السابق ، ولكنه يستبعد الصدق الجوهرى لمعارضة الحرب بوصفه لا يمس الواقع ، وغير عقلانى ، ويتسم بالعاطفية .

جـ – إطار إضفاء الشرعية على الجدل

يصف هذا الإطار الآراء المعارضة باعتبارها جزءا من الاتجاهات الاجتماعية السياسية بدلا من وصفها بأنها ظاهرة منحرفة . وتتناول التغطية الاتجاهات المعارضة للحرب كجزء من الجدل الشرعى ، أو كصوت فى المجتمع له الحق أن يستمع إليه .

رابعا : دور الإعلام فى صياغة التصورات حول القضايا الخارجية والشعوب والدول الأجنبية

تعتبر وسائل الإعلام النافذة التى يطل من خلالها الكثيرون على العالم الخارجى ، كما تعد المصدر الرئيسى لتشكيل الرأى العام . وتقوم وسائل الإعلام بخلق بيئة مزيفة تختلف عن الواقع ، وتساعد فى تشكيل صورة العالم فى عقول الأفراد . ويعتبر الإعلام من أهم مصادر المعلومات عن الدول الأجنبية والأحداث العالمية ، حيث يقدم يوميا تيارا من الأخبار ووجهات النظر والصور والعناوين ، التى من شأنها أن تسفر عن خلق وتدعيم صور ذهنية ، أو صور نمطية للدول والشعوب الأجنبية ، حيث تظل الاتصالات الشخصية بهذه الدول مقتصرة على الأقلية المتميزة، مما يضاعف من التأثير الإعلامى.

وهناك كثير من الدلائل على أن معرفة الجمهور بدول العالم وتكوين الرأى العام إزاء العلاقات الدولية ينبع إلى حد كبير – من خلال وسائل الإعلام فمن خلال تقديم الإعلام لشئون السياسة الخارجية يصبح مراقبا بديلا عن الجمهور بدرجة كبيرة ، ومن ثم يؤدى وظيفة هامة تتمثل فى خلق الواقع الخارجى للجمهور . ومن ثم تتحدد كيفية إدراك العالم الخارجى وتكوين التصورات بشأنه من خلال الطريقة التى تنظر إليه بها وسائل الإعلام .

وقد اتضح تأثير وسائل الإعلام على تشكيل الصور النمطية لدى الأفراد منذ المراحل المبكرة فى حياة الفرد . فقد كانت وسائل الإعلام من أبرز المصادر التى ساهمت فى تشكيل تصورات الأطفال الإسرائيليين فى سن مبكرة عن العرب ، حيث عرفوا العرب بصفات تتعلق بالعنف والعدوانية أكثر من ارتباطها بصفات فيزيقية (٥٤) .

تشير مراجعة التراث العلمى حول دراسات الصورة إلى وجود توافق بين طبيعة الصورة المقدمة من وسائل الإعلام عن الدول الأجنبية وتوجهات السياسة الخارجية تجاه هذه الدول ، ودور العلاقات السياسية بين الدول فى صناعة الصورة ، مما يشير إلى أثر النظام السياسى على التصورات الإعلامية التى تهدف إلى التأثير فى الصورة الذهنية التى تحملها جماهيرها تجاه تلك الدول الأجنبية .

ويفسر تأييد الإعلام للسياسة الرسمية فى الشئون الخارجية فى ضوء محدودية معارضة الحملات الدعائية للحكومة بين الجماهير المحلية ، وفى ضوء توظيف الحكومة

لأسلحة أيديولوچية ، بهدف كسب التأييد لسياساتها مثل : مناهضة الشيوعية ، أو تصوير العدو بصورة شيطان ، أو ادعاء وجود تهديدات للأمن القومي ؛ حتى تحافظ على إذعان وسائل الإعلام .

ومن ثم فقد استطاعت إدارة ريجان في الثمانينيات تصوير الاتحاد السوفيتي بصورة امبراطورية شريرة ، ومعمر القذافي بصورة إرهابي ، وتصوير جرينادا ونيكاراجوا باعتبارهما تمثلان تهديدا للأمن القومي للولايات المتحدة ، وتصوير نورييجا بأنه مهرب مخدرات خطير ، وذلك من خلال درجة عالية من التعاون الإعلامي (٥٥) .

ومن أبرز الأمثلة -التي يمكن الإشارة إليها في هذا الصدد - تحويل وسائل الإعلام الأمريكية للرئيس العراقي - إبان حرب الخليج الثانية - إلى شيطان ، ووضعه كنموذج للشر ، وكهتلر جديد ، وترويج قصص متعددة عن وحشيته (٥٦) .

ويتفق العديد من الدراسات حول أن الملمح الأساسي في التغطية الإعلامية الغربية لحرب الخليج الثانية ٩٠-١٩٩١ يكمن في أن التناول الإعلامي للحرب قدم العالم الواسع من خلال منتج رمزي أكثر منه واقعي . فقد تبين أن تقديم وسائل الإعلام للمعاني والصور والرموز والأساطير قد احتل الأولوية ، وفاق تقديم الحقائق أو الوقائع . كذلك كانت الصور المتعلقة بالجريمة ، والعقاب ، والخير في مقابل الشر ، والحرية في مقابل الظلم ، كانت هذه الصور هي الدعامة الأساسية للشرعية التي تسعى إليها الحرب من خلال التحالف الذي تزعمته الولايات المتحدة آنذاك .

ومن ثم فإن وسائل الإعلام الأمريكية أعادت إنتاج الادعاءات الأمريكية على أنها حقائق في وسائل الإعلام إبان حرب الخليج الثانية ، مما أفاد في أن تصبح قناة لتوصيل المعلومات التي تريد إدارة بوش تدعيمها . كما دعت هذه الوسائل إلى الحل العسكري ، وحثت على الهجوم على بغداد، ومن ثم أصبحت شريكا في إضفاء الشرعية على سياسات الرئيس بوش ، وذلك من خلال تقديم إطار شديد السلبية للرئيس العراقي ، مما أدى إلى استبعاد الحل الدبلوماسي للأزمة ، هذا فضلا عن أن الحديث المستمر عن الحرب خلق مناخا يوحي بأن الإجراء العسكري وحده هو الذي يمكن من حل الأزمة (٥٧) .

كما تركزت الصور الصحفية فى المجلات الأمريكية إبان حرب الخليج على المعدات العسكرية والتسليح ، بحيث أصبحت صناعة القوة العسكرية الأمريكية تمثل الملمح الأساسى لصورة الحرب ، بما يعنى أن الصور الصحفية تدعم التفوق الأمريكى العسكرى والتكنولوچى ، فى حين تتجاهل جوانب عديدة هامة كالتكلفة البشرية للصراع (٥٨).

وقد اتفقت وسائل الإعلام الأمريكية مع رؤية الإدارة الأمريكية ، والتى تقوم على أساس تصوير صدام بأنه يمثل تهديداحقيقيا للنظام العالمى ، ونشر قصص عن نوايا العراق في غزو السعودية ، وأن العراق لديه رابع أقوى جيش فى العالم ، والربط بين صدام والإرهاب الدولى ، وقد كان تشبيه صدام بهتلر ذا أثر فعال خلال المرحلة التأسيسية للمواجهة . وقد أدت التصورات السلبية التى قدمها الإعلام عن الرئيس العراقى والعراقيين فى هذه المرحلة إلى إضفاء الشرعية على التدخل العسكرى الأمريكى فى الخليج .

كذلك استمرت وسائل الإعلام الغربية فى تقديم صورة بالغة السلبية للرئيس العراقى صدام حسين ، ولدولة العراق خلال عقد التسعينيات ، وذلك إبان الأزمات التى تصاعدت بين العراق والأمم المتحدة أو الولايات المتحدة حول التفتيش على الأسلحة العراقية ، حيث اتسمت الصورة المقدمة للرئيس العراقى بالحدة فى طبيعة الصفات المنسوبة إليه ، إذ تم وصفه بالدكتاتورية والاستبداد ، كما ألقت الصحف الغربية على عاتق الرئيس العراقى ونظامه الحاكم مسئولية المجتمع الدولى فى معاناة الشعب العراقى من خلال استمرار العقوبات المفروضة عليه . كما تم تقديم دولة العراق بأنها دولة تمثل تهديدا للمنطقة ، وخارجة على الشرعية الدولية ، وتمتلك أسلحة الدمار الشامل . ويهدف ترويج هذه التصورات وكثافة التغطية الإعلامية حولها إلى إضفاء الشرعية على الأهداف التى تسعى الإدارة الأمريكية إلى تحقيقها تجاه العراق ، مما يؤدى إلى زيادة قبول الأفعال التى تتخذها حياله ، وتبرير العمل العسكرى ضد العراق ، وخلق مناخ من شأنه الإيحاء بأن الإجراء العسكرى وحده هو الذى يمكن من حل الأزمة .

ويفسر ذلك تأسيسا على أنه عندما يكون الوطن فى حالة حرب حينئذ تصبح التقارير الإعلامية بمثابة امتداد لجهود الحرب ، ومن ثم يتم تسويق الحرب وهدف الانتصار فيها للجمهور عبر وسائل الإعلام . وقد كان الهدف إبان حرب الخليج يتمثل فى تغيير إدراك الناس عن طبيعة الحرب ذاتها ، لاسيما حول مقتل المدنيين فى الحرب، ومن ثم تم التركيز على تقديم صور القذائف الذكية ذات الدقة العالية بأقل قدر من الخسائر . كما استخدمت اللغة بهذا الهدف ، على سبيل المثال استخدمت عبارة الخسائر المصاحبة Collateral damage بدلا من عبارة مقتل المدنيين . ويرجع المنطق وراء ذلك إلى أن الجمهور لم يعد يؤيد الإشتراك فى حرب سوف تسفر عن أعداد كبيرة الخسائر بين المدنيين . وهذا الدرس الذى استفاده الغرب من حرب ڤيتنام التى أصبحت نموذجا لفهم دور الإعلام فى الصراعات المعاصرة [٦٠] .

الخلاصة

تشير هذه الورقة إلى أنه على الرغم من تنامى الجدل حول دور الإعلام فى السياسة الخارجية ، وتأثيره على كل من صانعى القرار والرأى العام فى الصراعات الدولية ، فإنه من المتفق عليه بروز هذا الدور وتزايد فعاليته فى الآونة الأخيرة مع التطور الهائل الذى تشهده تكنولوچيا الاتصالات والمعلومات على مستوى العالم .

وإذا كانت وسائل الإعلام فى النظم غير الديمقراطية تخضع لسيطرة النظام السياسى ، وتسعى لتحقيق أهدافه ، وتبرير سياساته ، وتعيد إنتاج مقولاته ؛ بهدف كسب التأييد له ، فإن الحرية المكفولة للإعلام فى النظم الديمقراطية يكتنفها بعض المحددات فى الشئون الخارجية التى يصعب معها أن نجزم بالاستقلالية التامة للإعلام عن السيطرة الحكومية .

* تمارس وسائل الإعلام دورا هاما فى تشكيل التصورات العامة حول القضايا السياسية ، تلك التصورات التى تتسق -إلى حد كبير- مع توجهات السياسة الخارجية والعلاقات السياسية بين الدول ، وهذه الصور الإعلامية تنعكس -بشكل واضح- فى الأطر التى تستخدمها وسائل الإعلام فى تشكيل الجدل حول الشئون

الخارجية، مما يؤدى بدوره إلى التأثير في إدراك الجمهور لهذه القضايا وتشكيل الرأى العام حولها ، كما تؤثر هذه الصور الإعلامية فى صانعى القرار، وبالتالى فى طبيعة القرارات السياسية . ومن أبرز الوسائل التى يستخدمها الإعلام تجريد الآخر من شرعيته من خلال تجريده من إنسانيته بوصفه بالشيطان ، وإلصاق بعض الصفات السلبية به فى مقابل إضفاء الشرعية على الذات .

* تتباين الأدوار التى يمارسها الإعلام وفق طبيعة الأحداث الخارجية ، حيث لا يتعدى دوره -فى بعض الأحيان - المراقب للأحداث ، بينما فى أحيان أخرى يعمل كآلية للحلول الدبلوماسية ، وكوسيلة للتفاوض ، وكوسيط بين أطراف النزاع . كذلك قد يمارس الإعلام دور المنشط للتعجيل بالسياسات الحكومية ودفعها للتدخل فى بعض الصراعات ، وإن كان ذلك يرتبط بطبيعة التدخل وحجم المخاطر المتوقعة من جرائه.
* تقييم الإعلام للسياسة الخارجية ونقده لها لا يتم إلا حينما تفشل هذه السياسة فى تحقيق أهدافها ، أما فى المراحل المبكرة في صياغة هذه السياسة وتنفيذها يؤدى الإعلام دور المراقب الذى ينقل للجمهور الأسس التى تقوم عليها السياسة الخارجية والأهداف التى تبغى تحقيقها .
* ليس ثمة اختلاف كبير على ثوابت السياسة الخارجية فى الدول الغربية بين النظم الحكومية والإعلام ، ولا يتعدى الجدل الذى يثور فى وسائل الإعلام بشأن قضايا السياسة الخارجية الإطار العام لهذه الثوابت . بينما تتركز الانتقادات والاختلافات فى السبل والآليات المستخدمة فى سبيل تحقيق هذه الأهداف الاستراتيچية التى تحظى بالاتفاق العام . ويبرز ذلك واضحا فى القضايا التى تنطوى على قدر من الصراع بين الغرب والشرق ، كقضايا الصراع العربى الإسرائيلى ، والقضية العراقية ، وغيرها .
* أما الدور الإعلامى فى الحروب فيلقى بظلال من الشكوك حول مقولات الموضوعية والتوازن والحرية فى عرض التقارير الإخبارية وتغطية أحداث القتال ، حيث يكون الإعلام إحدى الأدوات الهامة التى تستخدمها النظم السياسية فى حروبها ضد الدول الأخرى ، وينفرد بنقل مايجرى فى ساحات القتال إلى الجمهور فى منزله .

حينئذ ترتفع شعارات الانتماء الوطنى ، والالتفاف حول العلم ، ويكون من الصعوبة التأكيد على الاستقلال الإعلامى والحياد. ويقوم الإعلام بالتسويق السياسى للحرب للجمهور ، فيركز على القدرات العسكرية والتكنولوجية ، ويتجاهل التكلفة البشرية للصراع .

المراجــع

١ – Mawlana, Hamid, Roots of War: The Long Road of Intervention, (in): Mowlana, Hamid; Gerbner, George and Schiller, Herbert (eds.), *Trimph of the Image, The Media's War in the Persian Gulf,* A *Global Perspective, San Francisco,* Westview Press Inc., 1992, p. 36.

٢ – قابيل ، كمال ، *المعالجة الصحفية للأحداث الخارجية فى الصحافة المصرية والفرنسية* : دراسة مقارنة بين *الأهرام ولوموند* من ٨٥ *إلى* ١٩٩٢ ، رسالة دكتوراه ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، قسم الصحافة ، ١٩٩٦ ، ص ٤٥ .

٣ – McNair, Brian, *An Introduction to Political Communication,* 2nd ed., London, Routledge, 1999, p. 14.

٤ – Mowlana, Hamid, The Media and Foreign Policy: A Framework of Analysis, (in), Malek, Abbas (ed.), *News Media and Foreign Relations: A Multifaceted Perspective,* New Jersey, Ablex Publishing Corporation, 1997, p. 36.

٥ – *Ibid.,* p. 35.

٦ – Berry, Nicholas O., *Foreign Policy and the Press: An Analysis of the New York Times' Coverage of U.S. Foreign Policy,* Greenwood Press, 1990, pp. 143-145.

٧ – Malek, Abbas, New York Times' Editorial Position and U.S. Foreign Policy: The Case of Iran Revisited, (in), Malek, Abbas (ed.), *op. cit.*, p. 19.

٨ – Mowlana, Hamid, The Media and Foreign Policy, *op. cit.,* p. 39.

٩ – Purvis, Hoyt, *Media, Politics and Government,* New York, Harcourt College Publishers, 2001, p. 253.

١٠ – Robinson, Piers, The News Media and Intervention Triggering The Use of Air Power During Humanitarian Crises, *European Journal of Communication,* Vol. 15, No. 3, 2000, pp. 405-414.

١١ – Mazzoleni, Gianpietro & Shulz, Winfried, "Mediatization" of Politics: A Challenge for Democracy?, *Political Communication,* Vol. 16, No. 3, July-September 1999, pp. 249-252.

١٢ – Chang, Tsan-Kuo, Shoemaker, Pamela J. and Prendlinger, Nancy, Determinants of International News Coverage in the U.S. Media, *Communication Research,*

Vol. 14, No. 4, August 1987, p. 400.

١٣- Kariel, Herbert G. and Rosenvall, Lynn A., Factors Influencing International News Flow, *Journalism Quarterly,* Vol. 61, No. 3, Autumn 1984, p. 510.

١٤- Chang, T. , Shoemaker P. and Prendlinger, N., *op, cit.,* p. 400.

١٥- Kariel, Herbert G. and Rosenvall, Lynn A. *op. cit.,* pp. 509-511.

١٦- Semmel, Andrew K., Foreign News in Four U. S. Elite Dailies: Some Comparisons, *Journalism Quarterly*, Vol. 54, No. 4, Winter 1976, pp. 732-736.

١٧- Kariel, Herbert G. and Rosenvall, Lynn A., *op. cit.,* pp. 509-516.

١٨- Hicks, R. & Gordon, A., Foreign News Content in Israel and U.S. Newspapers, *Journalism Quarterly*, Vol. 51, 1974, pp. 639-644.

١٩- غريب ، ادمون ، الإعلام الأمريكي والعرب ، *المستقبل العربي* ، العدد ٢٦ ، أكتوبر ٢٠٠٠ ، ص ٧٤.

٢٠- Alger, Dean E., *The Media and Politics*, New Jersey, Prentice Hall, Englewood Cliffs, 1989, p. 139.

٢١- Chang, T., Shoemaker,P. and Prendlinger, N., *op, cit.*, pp. 396-414.

٢٢- Chang, Tsan-Kuo and Lee, Jae-won, Factors Affecting Gate-Keepers' Selection of Foreign News: A National Survey of Newspaper Editors, *Journalism Quarterly*, Vol. 69, No. 3, Fall 1992, pp. 554-561.

٢٣- Peh, Diana and Melkote, Sriniras R., Bias in Newspaper Reporting: A Content Analysis of the Coverage of Korean Airlines and Iran Airbus Shooting in the U.S. Elite Press, *Gazette*, Vol. 47, 1991, pp. 59-78.

٢٤- Servas, Jan, European Press Coverage of the Grenada Crisis, *Journal of Communication*, Vol. 41, No. 4, Autumn 1991, pp. 28-41.

٢٥- *Ibid.*, pp. 28-41.

٢٦- Wang, Shujen, Factor Influencing Cross-National News Treatment of Critical National Event: A Comparative Study of Six Countries' Media Coverage of 1989 Chinese Student Demonstrations, *Gazette*, Vol. 49, 1992, pp. 193-214.

٢٧- *Ibid.*, pp. 193-214.

٢٨- Malinkina, Olga V. and Mcleod, Douglas M., From Afghanistan to Chechnya: News Coverage by Izvestia and the New York Times, *Journalism and Mass Communication Quarterly,* Vol. 77, No. 1, Spring 2000, pp. 37-49.

٢٩- Malek, Abbas, New York Times' Editorial Position and the U.S. Foreign Policy: The Case of Iran, *Gazette*, vol. 42, 1988, p. 105.

٣٠- لمزيد من التفاصيل راجع على سبيل المثال :

Bennett, Lance W., Toward a Theory of Press-State Relations in the United States, *Journal of communication*, Vol. 40, Spring 1990, pp. 103-125.

Chang, Tsan-Kuo, The News and U.S. China Policy : Symbols in Newspapers and Documents, *Journalism Quarterly*, Vol. 65, No. 2 , Summer 1988, pp. 320-327.

Dickson, Sandra H., Press and U.S. Policy Toward Nicaragoa, 1983-1987: A Study of The New York Times and Washington Post, *Journalism Quarterly,* Vol. 69, No. 3, Autumn 1992, pp. 562-571.

Entman, Robert, Framing U.S. Coverage of International News: Contrast in Narratives on KAL and Iran Air Incidents, *Journal of Communication*, Vo. 41, No. 4, Autumn 1991, pp. 6-27.

Kin, Sung T., Making Difference: U.S. Press Coverage of the Kwangju and Tianamen Pro-Democracy Movements, *Journalism & Mass Communication* Quarterly, Vol. 77, No. 1, Spring 2000, pp. 22-36.

٣١- Wanta, Wayne, et al., How President's State of Union Talk Influenced News-Media Agendas, *Journalism Quarterly*, Vol. 66, No. 3, Autumn 1989, pp. 537-541.

٣٢- Cassara, Catherine, U.S. Newspapaers Coverage of Human Rights in Latin America; 1975-1982: Exploring President Carter's Agenda-Building Influence, *Journalism and Mass Communication Quarterly*, Vol. 75, No. 3, Autumn 1998, pp. 478-486.

٣٣- Grosswiles, Paul, The Impact of Media and Images on Foreign Policy, (in) Malek, Abbas (ed.), op. cit., pp. 195-196.

٣٤- Malek, Abbas, op. cit., pp. 105-119.

٣٥- Dickson, Sandra H., Understanding Media Bias: The Press and the U.S. Invasion of Panama, *Journalism Quarterly*, Vol. 71, No. 4, Winter 1994, pp. 809-819.

٣٦- Mermin, Jonathan, Conflict in the Sphere of Consensus? Critical Reporting on the Panama Invasion and the Gulf War, *Political Communication, Vol. 13, No. 2, 1996, pp. 181-194.*

٣٧- Brown, Jane D. et al., Invisible Power: Newspaper News Sources and the Limits of Diversity, *Journalism Quarterly*, Vol. 64, No. 1, Spring 1987, pp. 45-46.

٣٨- صالح ، سليمان ، إشكالية الموضوعية في وسائل الإعلام : دراسة نقدية ، *المجلة المصرية لبحوث الرأي العام* ، المجلد الثاني ، العدد الثالث ، يوليه – سبتمبر ٢٠٠١ ، ص ص ٩١-٩٢ .

٣٩- Brown, Jane D. et al., *op. cit.*, pp. 45-46.

٤٠- Stempel III, Guido H. and Culbertson, Huge M., The Prominence and Dominance of News Sources in Newspaper Medical Coverage, *Journalism Quarterly*, Vol. 61, No. 3, Autumn 1984, pp. 671-676.

٤١- Brown, Jane D. et al., *op. cit.*, p. 46.

٤٢- *Ibid.*, pp. 45-54.

٤٣- Bennett, Lance W., *op. cit.*, pp. 103-125.

٤٤- صالح ، سليمان ، *مرجع سابق* ، ص ٩٣ .

٤٥- Alger, Dean E., *op. cit.*, p. 142.

٤٦- Bennett, Lance W., *op. cit.*, pp. 103-125.

٤٧- Norris, Pippa, The Restless Searchlight: Network News Framing the Post-Cold

War World, *Political Communication*, Vol. 12, No. 4, 1995, pp. 357-370.

٤٨- Entman, Robert M., Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm, *Journal of Communication*, Vol. 43, No. 4, Autumn 1993, p. 55.

٤٩- Iyengar, Shanto & Simon, Adam, News Coverage of the Gulf Crisis and Public Opinion, *Communication Research*, Vol. 20, No. 3, June 1993, pp. 365-383.

٥٠- Herman, Edward S., The Media's Role in U.S. Foreign Policy, *Journal of International Affairs*, Vol. 47, No. 1, Summer 1993, p. 41.

٥١- Hertog, James K., Elite Press Coverage of the 1986 U.S. Libia Conflict: A Case Study of Tactical and Strategic Critique, *Journalism and Mass Commmunication Quarterly*, Vol. 77, No. 3, Autumn 2000, pp. 612-613.

٥٢- Kepplinger, Hans, M., Brosius, Hans B. and Staab, Joachim F., Opinion Formation in Mediated Conflicts and Crisis: A Theory of Cognitive-Affective Media Effects, *International Journal of Public Opinion Research*, Vol. 3, No. 2, 1991, pp. 134-135.

٥٣- Hackett, Robert A., The Press Foreign Policy Dissent: The Case of the Gulf War, (in), Malek, Abbas (ed.), *op. cit.*, pp. 141-159.

٥٤- Hecht, Michael L. (ed.), *Communication Prejudice*, London, Sage Publications, 1998, p. 19.

٥٥- Hernan, Edward S., *op. cit.*, p. 23.

٥٦- *Ibid.*, pp. 39-40.

٥٧- Kellner, Douglas, *Media Culture*, 1st ed., London, Routledge, 1995, pp. 206-208.

٥٨- Griffin, Michael and Lee, Jongsoo, Picturing the Gulf War: Constructing An Image of War in Time, News Week and U.S. News and World Report, *Journalism and Mass Communication Quarterly*, Vol. 72, No. 2, Winter 1995, pp. 813-825.

٥٩- Walfsfeld, Gadi, *Media and Political Conflict: News from the Middle East*, Cambridge University Press, 1997, pp. 176-177.

٦٠- Williams, Kevin, Something More Important Than Truth: Ethical Issues in War Reporting, (in), Belsey, Andrew & Chadwich, Ruth, (eds.) *Ethical Issues in Journalism and the Media*, London, Routledge, 1992, pp. 158-159.

Abstract

WESTERN MEDIA AND FOREIGN POLICY

Amal Kamal

This article discusses the relationship and the mutual interactions between western media and foreign policy. It deals with media roles in the management of international crises, the effects of the foreign policy on mass media, and the degree of consistence between foreign policy and news coverage concerning international conflicts.

The article tackles four issues:

1. The debate on western media and foreign policy relations concerning to international conflicts.
2. The factors influencing international news flow.
3. The effects of framing the news on the media treatment of the international issues.
4. Media roles in constructing images of both foreign countries and foreign issues.



الملامح النفسية والاجتماعية لطفل الشارع

دراسة استكشافية

مها الكردى *

تتعرف هذه الدراسة الاستطلاعية على الملامح النفسية والاجتماعية لطفل الشارع ، من خلال العوامل والأسباب المؤدية لذلك ، ونمط وأسلوب حياته فى الشارع . وقد أوضحت النتائج صورة تعكس فى مجملها الاضطرابات السلوكية والتصدع العائلى ، والفقر وسوء معاملة الأطفال الذين يهربون إلى الشارع أو مدفوعين من قبل أسرهم ، متحملين مسئولية إعاشة أنفسهم وأسرهم فى هذه المراحل العمرية المبكرة معتمدين على الشارع كليا ، ممارسين للتسول ، معرضين للعديد من المشكلات ، كما أنهم يمارسون أنماطا سلوكية سيئة مثل : العدوان، والانحرافات السلوكية، وتعاطى المخدرات .

مقدمة

يزداد الاهتمام بالطفل عالميا ومحليا ازديادا واضحا على جميع المستويات ؛ نظرا لأهمية مرحلة الطفولة فى تشكيل وتكوين الملامح الأساسية لشخصية الفرد ، تلك المرحلة الهامة التى يتعلم فيها الفرد تعاليم المجتمع وقيمه ومبادئه ومعاييره الأخلاقية السليمة . ففى أثناء فترة التنشئة الاجتماعية ، والتى تعد من أهم المراحل التى يمر بها الفرد ، يتم صياغة وتشكيل الاتجاهات والقيم والمبادئ والأخلاق ، حيث تلعب الأسرة - باعتبارها المؤسسة الاجتماعية الأولى فى حياة الطفل - دورا هاما فى هذا المجال ، بالإضافة إلى المؤسسات الأخرى .

فالطفل هو الكائن الحى الوحيد الذى تمتد فترة طفولته سنوات عديدة معتمدا فيها على الآخرين اعتمادا كبيرا . لذا فقد حظى بأهمية كبيرة للعناية به من خلال إعطائه الكثير من الحقوق التى تساعده فى مواجهة الحياة . ولذلك كان من أهم مبادئ

* خبير علم النفس ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الإعلان العالمي لحقوق الطفل الذى صدر عن الأمم المتحدة أن يتمتع الطفل بحماية خاصة ، وأن يُمنح عن طريق الوسائل التشريعية ، القانونية والاجتماعية والصحية وغيرها ، الفرص والتسهيلات التى تتيح له النمو الجسمي والعقلي والخلقى والاجتماعى والنفسى نموا صحيحا وسويا ، وكذلك حمايته من كل أشكال الإهمال والقسوة والاستغلال [1].

وتمثل فئة الأطفال فى المجتمع المصرى نسبة كبيرة لا يستهان بها ، إذ تشير إحصاءات الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء إلى أن عدد الأطفال تحت سن ١٥ سنة حوالى ٢٤ مليون طفل ، بما يعادل نحو ٤٥٪ من إجمالى السكان ، منهم حوالى ١٥ مليون طفل تقع أعمارهم بين السادسة والرابعة عشرة حسب آخر تعداد للسكان [2] . الأمر الذى أدى برئيس الجمهورية إلى اعتبار العشر سنوات الأخيرة عقدا لحماية الطفل المصرى ورعايته . فالرعاية والحماية تعد من أهم الأسس لتكوين جيل قادر وآمن فى المجتمع . وقد صدّقت مصر على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل عام١٩٩٠ ، والتى أكدت على حق الطفل فى الحماية من الأخطار التى يتعرض لها إما بسبب الحروب أو قسوة المعاملة ، أو الوقوع ضحية للمخدرات أو العنف . ومن ثم فقد صدر قانون الطفل المصرى عام ١٩٩٦ ، والذى يتضمن فى أحد بنوده إنشاء مجلس قومى للأمومة والطفولة ، يضطلع بمهمة أساسية ، وهى الاهتمام بمشكلات الطفل والأم ، ومحاولة إيجاد الحلول الملائمة [3]. الأمر الذى يشير إلى اهتمام الدولة برعاية وحماية الطفل من كافة الجوانب ، ومن ثم دفع المشتغلين بقضايا الطفولة إلى دراسة مشكلات الأطفال الاجتماعية والنفسية والقانونية والصحية وما شابه ، والتعرف على احتياجاتهم ، ومحاولة إيجاد الحلول الملائمة ، باعتبار ذلك الأمر ليس ترفا ، بل خطوة أساسية فى النهوض بالمجتمع وتنميته ، حيث يمثل الأطفال الساعد الأساسى فى التقدم والتنمية فى كل المجتمعات .

مشكلة الدراسة وأهميتها

من المشكلات الاجتماعية التى ظهرت فى المجتمعات النامية والمجتمع المصرى بصفة

خاصة فى الآونة الأخيرة ، والتى تكاد تصل إلى حد الظاهرة - إذا صح التعبير - مشكلة الأطفال المشردين فى الشوارع ، والذين يطلق عليهم تعبير "أطفال الشارع" ، وهى فئة من الأطفال تتخذ الشارع مأوى لها ، حيث يعملون ويقيمون فيه بصورة واضحة . وتبرز هذه المشكلة كأحد إفرازات العوامل الاقتصادية السيئة ، والتحولات الاجتماعية المصاحبة لها ، والتى تتعرض لها معظم المجتمعات النامية ، فتشير الدراسات الاجتماعية والقانونية فى هذا المجال إلى إزدياد أعداد الأطفال المشردين فى الشارع فى مجتمعات آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ، فقد بلغ إجمالى عدد هؤلاء الأطفال فى هذه الدول ما يقرب من ٧٥ مليون طفل ، بالإضافة إلى ٥ ملايين طفل فى الدول المتقدمة ، ويرجع ذلك إلى العوامل الاقتصادية السيئة فى المقام الأول ، وما يستتبع ذلك من آثار اجتماعية سلبية (٤). وفى مصر تشير تقارير الأمن العام إلى إرتفاع معدلات الأطفال المشردين والمعرضين للانحراف ارتفاعا ملحوظا عاما بعد عام . فعلى الرغم من صعوبة حصر وتقدير الأعداد الفعلية لهؤلاء الأطفال إحصائيا نظرا لاعتبارات عديدة تتعلق بالمشكلة فى حد ذاتها ، منها - على سبيل المثال - انتشار الأطفال المشردين فى أماكن متعددة ومن ثم يصعب تقدير العدد الفعلى ، ومن ناحية أخرى ، يحجم كثير من الأسر عن الإبلاغ عن اختفاء أطفالهم - إذا ما كانوا هم السبب وراء خروجهم للشارع - سواء بدفعهم للعمل أو بسبب هروبهم، بالإضافة إلى هروب هؤلاء الأطفال المستمر من ملاحقة الشرطة لهم ، وفى هذا المجال يتعامل الأطفال بلغة خاصة بهم للإفلات من حملات الشرطة ، بالإضافة إلى عدم تحرير محاضر رسمية للأطفال المقبوض عليهم لأول مرة . وعلى الرغم من هذه الاعتبارات ، فإن ما يتم رصده وتحريره فى التقارير الرسمية للأمن العام عن إجمالى الأطفال المشردين والغائبين أو الضالين يمكن التعامل معه باعتباره مؤشرات عامة تساهم - إلى حد ما - فى فهم حجم الظاهرة واتجاهاتها بقدر الإمكان . فتشير هذه البيانات - على سبيل المثال - إلى ارتفاع معدلات جنح تعرض الأطفال للانحراف من ٤٣٣٣ حالة فى عام ١٩٩٥ إلى ٦٥٢٦ حالة فى عام ١٩٩٦ (٥) ، الأمر الذى يشير إلى وجود مشكلة ينبغى الاهتمام بها وتداركها .

وتبرز أهمية دراسة مشكلة أطفال الشارع فيما ينتج عنها من آثار سلبية على جميع المستويات : الاجتماعية ، والأمنية ، والاقتصادية ... إلخ . ومن أهم الآثار السلبية - التى تنشأ على المستوى الأمنى والاجتماعى - إمكانية تعرض الأطفال للإنحراف والانخراط فى صفوف المنحرفين والمجرمين ؛ نظرا لقابليتهم الشديدة إلى التشكيل وصياغة اتجاهاتهم بحكم تكوينهم الجسمى والعقلى والانفعالى . فالأطفال فى هذه المرحلة العمرية يتقبلون ويستمدون اتجاهاتهم وسلوكياتهم وقيمهم من البيئة المحيطة بهم ، الأمر الذى يشكل خطورة على مستقبلهم إذا ما استمدوا هذه الاتجاهات والقيم من الكبار المنحرفين ، ومن ثم يتعلمون أساليب وأنماط سلوكية سلبية تتسم بالعدوانية ، والأفكار المضادة للمجتمع بما قد يشكل قنبلة موقوتة تهدد أمن المجتمع واستقراره وأخلاقياته ومعاييره . فقد يتعرضون للانحرافات الأخلاقية ، ويكونون ما يشبه العصابات الصغيرة Gangs ، والتى تزداد خطورتها يوما بعد يوم ، ويقعون فريسة لسيطرة الكبار المشبوهين والمنحرفين ، ويستغلون من قبلهم أسوأ استغلال ، وبالتالى يصعب على المسئولين عنهم - سواء الأسرة أو المجتمع - إصلاح الأمر إذا لم يتم تداركه فى بدايته .

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى محاولة التعرف على الملامح النفسية والاجتماعية لطفل الشارع ، من خلال الوقوف على أهم الأسباب والعوامل المؤدية إلى ذلك ، والتعرف على نمط وأسلوب حياة هذه الفئة من الأطفال .

وللتوصل إلى هذا الهدف تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية :

١ - ما هى المراحل العمرية لأطفال الشارع ومدى اعتمادهم كليا أو جزئيا على الشارع ؟

٢ - ما الخصائص الأسرية لأطفال الشارع ؟

٣ - ما أهم الأسباب المباشرة التى دفعت الأطفال إلى الشارع ؟

٤ - ما هو أسلوب ونمط حياة طفل الشارع (الحالة العملية ، الأنماط السلوكية) ؟

٥ - ما المشكلات التى يتعرض لها أطفال الشوارع ، وكيفية مواجهتها، والأساليب التى يتبعونها للدفاع عن أنفسهم ؟

٦ - ما طموحات أطفال الشارع ، ومدى رضاهم عن وضعهم ؟

وتتناول الدراسة المحاور التالية :

أولا : التعريفات والمفاهيم

١ - الطفل

الطفل فى اللغة هو الولد حتى البلوغ ، وفى علم النفس يطلق على معنيين ، عام وخاص ، يطلق المعنى العام على الأفراد من الجنسين من سن الولادة حتى النضج الجنسى ، أما المعنى الخاص فهو يطلق على الأعمار من فوق سن المهد حتى المراهقة [٦]. وتنقسم مرحلة الطفولة إلى عدة مراحل : الطفولة المبكرة ، والوسطى ، والمتأخرة (قبل المراهقة) . ويهتم علماء النفس الاجتماعى بتعريف مرحلة الطفولة من خلال العمليات التطورية التى تؤدى بالفرد إلى مرحلة المراهقة [٧].

أما التعريف العالمى للطفل - والمتفق عليه حاليا فى معظم الدول حسب اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ - "أن الطفل هو كل إنسان لم يتجاوز سنه ١٨ سنة مالم يبلغ سن الرشد بمقتضى قانونه الوطنى" [٨]. وفى هذا التعريف ، يلاحظ ضم مرحلة الطفولة مع المراهقة ، بالرغم من الاختلافات والتغيرات الفسيولوچية والانفعالية التى تحدث فى هذه المرحلة ، وذلك لاعتبارات المساءلة القانونية وما يستتبعها من إجراءات .

٢ - أطفال الشارع Street Children

يشير تعريف الأمم المتحدة لأطفال الشارع "بأنهم الأطفال الأولاد والبنات الذين أصبح الشارع بمعناه الواسع (الشوارع ، الميادين ، الحدائق ، الأماكن المهجورة والخربة ... إلخ) مأوى لهم ومقرا لإقامتهم ومصدرا لكسب معيشتهم ، حيث يفتقر هؤلاء الأطفال إلى الإشراف والحماية من قبل الأشخاص الكبار المسئولين [٩]. بينما تميز دراسة لـ Lusk بين نوعين من أطفال الشارع :

النوع الأول : الأطفال الذين يعتمدون على الشارع اعتمادا جزئيا ، وهؤلاء

الذين يزاولون فى الشارع أعمالا هامشية مثل : بيع الأشياء البسيطة ، ومسح زجاج السيارات ، ومسح الأحذية وما شابه ، والتسول ، ومن الممكن أن يبيتوا فى الشارع بعض الأيام ، ولكن علاقتهم بأسرهم لم تنقطع .

النوع الثانى : الأطفال الذين يعتمدون على الشارع اعتمادا كليا ، أو الأصليين Genuine ، وهؤلاء يتخذون الشارع مأوى لهم ، ويعملون ويقيمون فيه بصورة دائمة ، وعلاقتهم بأسرهم مقطوعة [١٠] : إما بسبب هروبهم من أسرهم ، أو بسبب فقدانهم لهم ، أو لتفكك أسرهم تماما [١١] . كما تشير دراسة أخرى إلى نوع آخر من الأطفال المعتمدين على الشارع كليا والذين يعيشون مع أسرهم فى الشارع ؛ نظرا لعدم وجود مأوى للأسرة ذاتها[١٢]. بينما يعرفهم Boyden بأنهم الأطفال الذين ليس لهم حقوق والمظلومين والذين يقيمون ويعملون فى الشارع[١٣] . وبصفة عامة ، يعانى كلا النوعين من ظروف اقتصادية واجتماعية سيئة ، وينمون فى بيئة اجتماعية ليس فيها أى نوع من الامتيازات ، ولا يلقون أى نوع من الرعاية والحماية الوالدية ، وغالبا تكون الأم هى العائل الوحيد لهم ، والتى تعانى أصلا من الحرمان والضيق، وتحاول جاهدة إيجاد سبل معيشتها وأطفالها ، كما أنهم ملاحقون من الشرطة بصورة دائمة [١٤] .

وفيما يتعلق بالدراسات المحلية ، فإنه نظرا لحداثة المفهوم ، فقد كان يطلق عليهم - فى الدراسات السابقة الاجتماعية والقانونية - الأحداث المشردين أو المعرضين للانحراف أو ذوى الخطورة الاجتماعية ، أو الأحداث الجانحين[١٥] . وتدور معظم التعريفات لهؤلاء الأطفال فى ضوء نمط الجريمة التى ارتكبوها والمرحلة العمرية . ففى التعريف القانونى للطفل المشرد ، "إنه الصغير الذى هجر أبويه أو تخليا عنه ، أو كان يتيما وليس له عمل أو محل إقامة ، أو كان يحصل على رزقه عن طريق الفساد الخلقى أو الحرف المحظورة ، وأن يكون معرضا للانحراف إذا كانت صحته أو أمنه أو أخلاقه فى خطر ، أو إذا كانت ظروف تربيته تعرضه بصورة جسيمة للخطر" [١٦]. وفى دراسة أخرى ، يعرف بأنه الطفل الذى عجزت أسرته عن إشباع حاجاته الأساسية كنتاج لواقع اجتماعى أشمل دفع به إلى واقع آخر يمارس فيه

أنواعا من النشاطات لإشباع حاجاته ، مما قد يعرضه للمساءلة القانونية (١٧). وفى تعريف لمركز حماية الطفل ، إن طفل الشارع "هو ذلك الطفل المنتمى لأسرة متصدعة أو مفككة ، ويعانى من جملة ضغوط نفسية واجتماعية لم يستطع التكيف معها ، فأصبح الشارع مصيره ، ويعانى من كل صنوف انتهاكات حقوق الطفل الدولية (١٨).

أما الدراسات النفسية فتتناول طفل الشارع من خلال مؤشرات التوافق والتكيف والسلوك العدوانى والتعلم . فقد يكون انحراف الأحداث ناتجا عن سوء التوافق ، إما بسبب عجز داخلى ، أو صعوبة التوافق والتكيف مع البيئة الخارجية ، لعدم إشباع الحاجات الأساسية ، أو من خلال العدوان كتعبير عن التمرد على السلطة الوالدية أو كنتاج لمؤثرات أو خبرات سيئة تعرض لها الصغير أثناء فترة التربية والتنشئة والعلاقات الوالدية السيئة . (١٩)

نخلص مما سبق ، إلى التعريف الإجرائى للدراسة ، بأن أطفال الشارع هم أفراد من الجنسين يمثلون مراحل الطفولة حتى المراهقة ، وتقع أعمارهم بين ٧ إلى أقل من ١٨ سنة ، تعرضوا لخبرات سيئة متباينة ، مثل قسوة المعاملة الوالدية أو الإهمال ، ويفتقرون إلى الرعاية والحماية الكافية من أسرهم – التى تعانى أصلا ظروفا اجتماعية واقتصادية صعبة وسيئة – الأمر الذى يؤدى إلى عدم تحقيق الإشباع الكافى لحاجاتهم الأساسية ، ومن ثم معاناة هؤلاء الأطفال من الحرمان المادى والعاطفى ، وهم يتخذون الشارع بمعناه الواسع مأوى لهم بعض أو كل الوقت ، وعلاقتهم بأسرهم إما متقطعة أو مقطوعة تماما ، كما أنهم يزاولون فى الشارع أعمالا بسيطة هامشية ، أو يتسولون ، أو قد يمارسون بعض الأفعال المنافية للآداب أو المنحرفة ، كما أن ظروفهم البيئية وتكوينهم الجسمانى والعقلى والانفعالى يعرضهم للخطر ، بالإضافة إلى ملاحقة الشرطة المستمرة لهم ، ومن ثم تعرضهم للمساءلة القانونية .

ثانيا : إجراءات الدراسة

١ - نوع الدراسة

دراسة استكشافية للتعرف على الملامح النفسية والاجتماعية لطفل الشارع .

٢ - العينة

تضم العينة ٢٠ حالة من أطفال الشارع من الجنسين ، مقسمين إلى : عشر حالات من الذكور وعشر حالات من الإناث ، وتتراوح أعمارهم بين ٧ و ١٦ سنة ، ممن يعتمدون على الشارع اعتمادا جزئيا أو كليا . وقد تم اختيار العينة من الأطفال الذين يترددون على إحدى الجمعيات الأهلية (جمعية قرية الأمل) ، التى تهتم باستقبال أطفال الشارع بعض الوقت ؛ نظرا لصعوبة إجراء المقابلات الميدانية مع الأطفال في الشارع ، إما بسبب هروبهم المستمر ، أو خوفهم أو نتيجة لممارستهم بعض الأعمال فى الشارع ، لذلك أجريت المقابلات فى مقر الجمعية في أحياء : شبرا ، وروض الفرج ، والسيدة زينب ، وفى الفرعين الأوليين يتم استقبال الأطفال منذ الصباح حتى العصر فقط ، وتقدم لهم الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية ، ويقومون بتحفيظهم القرآن الكريم أيضا ، كما تقوم الجمعية بإجراء البحوث الاجتماعية لهؤلاء الأطفال ، ومحاولة حل مشكلاتهم الشخصية والاجتماعية بقدر الإمكان ، ومحاولة إعادتهم لأسرهم .

وعلى الرغم من الدور الإيجابى الذى تقوم به هذه الجمعية فى هذين المقرين ، إلا أنها لا تشمل فى خدماتها المبيت. بينما يقدم فرع الجمعية فى منطقة السيدة زينب خدمة المبيت ، بالإضافة إلى مساعدة الأطفال فى تعلم بعض الحرف اليدوية التى تمكنهم من الاعتماد على أنفسهم ، ولذا - وفى هذا المجال - نطالب بأن تشمل فروع الجمعية المختلفة تقديم خدمة المبيت ؛ حتى لا يتعرض الأطفال للعودة للشارع مرة أخرى . وقد تم اختيار الأطفال من الجنسين ، الذين يترددون على الجمعية بانتظام باختيارهم .

٣ - الأدوات

تم إعداد دليل مقابلة متعمقة حرة ، وهو من الأدوات البحثية التى يمكن من خلالها الحصول على البيانات بصورة تفصيلية ومتنوعة حول موضوع الدراسة ، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للكشف عن الأبعاد غير الظاهرة التى تشكل الأنماط السلوكية للأفراد فى مواقف الحياة اليومية . خاصة وأن عينة الدراسة من فئة الأطفال ، الأمر الذى يتيح إقامة علاقة شخصية مباشرة ، تقلل من احتمالات سوء الفهم لتصرفاتهم واستجاباتهم ، بالإضافة إلى أن أسلوب المقابلة المتعمقة الحرة يتيح الفرصة لإيضاح ما قد يكون غامضا من أسئلة وإجابات الأطفال ، حيث يتميز بالمرونة والحرية فى توجيه مسار المقابلة .

وقد تضمن دليل المقابلة محاور الدراسة التى اشتملت على :

أ - بيانات أساسية عن عينة الدراسة من حيث : النوع ، والسن ، ومكان الميلاد ، ومحل السكن مع الأسرة (إن وجد) ، وعدد حجرات المسكن ، وعدد أفراد الأسرة ، والترتيب بين الإخوة ، وعمل الوالدين ، والحالة الاجتماعية والتعليمية للوالدين ، والظروف المعيشية للأسرة .

ب - بيانات عن مدى اعتماد الطفل على الشارع : جزئيا أم كليا ، وبداية الخروج إلى الشارع ، وأهم الأسباب الدافعة إلى ذلك من وجهة نظره .

جـ - أسلوب ونمط حياة الطفل فى الشارع : نوع العمل الذى يمارسه ، وأوجه إنفاق الدخل الذى يحصل عليه ، وظروفه المعيشية فى الشارع وكيفية قضاء مطالبه الأساسية ، والأنماط السلوكية للطفل فى الشارع ، وجماعات الرفاق ، وكيفية تمضية أوقات الفراغ (السلوك الاجتماعى للطفل فى الشارع) ، كيفية ومكان المبيت فى الشارع ، وما هى المشكلات التى يتعرض لها وكيفية مواجهتها .

د - مدى رضاء أطفال الشارع عن أوضاعهم المعيشية ، وطموحاتهم ورؤيتهم المستقبلية .

وتجدر الإشارة إلى الصعوبات التى واجهت الباحثين الميدانيين عند إجراء المقابلات المتعمقة ، منها عدم استجابة الأطفال بسهولة نظرا لانشغالهم إما بالطعام ،

أو اللعب ، أو مشاهدة التليفزيون ، أو النوم بصفة خاصة ، بالإضافة إلى تعاطى البعض منهم للمواد المخدرة ، مثل البانجو أو الكلّة ، الأمر الذى يجعلهم غير واعين ومغيبين لفترات طويلة ، مما أدى إلى استغراق التطبيق الميدانى للمقابلات فترات زمنية طويلة .

ثالثا : النتائج

أسفرت الدراسة عن النتائج التالية :

١- المرحلة العمرية ودرجة الاعتماد على الشارع

من أهداف الدراسة التعرف على المرحلة العمرية لأطفال الشارع ودرجة الاعتماد ومكان المبيت للوقوف على الصورة الواقعية لهم .

جدول رقم (١)

المرحلة العمرية ودرجة الاعتماد على الشارع (الإناث)

سن الطفل	السن عند بداية التواجد في الشارع (بالسنة)	الفترة الزمنية التى قضاها فى الشارع (بالسنة)	مكان التواجد الدائم فى الشارع	مكان المبيت	درجة الاعتماد على الشارع: جزئى	درجة الاعتماد على الشارع: كلى
١٥	١٠	٥	الترعة البولاقية	حديقة أحمد حلمى		√
١٦	١٢	٤	رمسيس	حديقة أحمد حلمى		√
١٤	١١	٣	شبرا	حديقة رمسيس	√	
١٢	١٠	٢	رمسيس	رمسيس		√
١٣	٩	٤	الأزبكية – الحسين	حديقة الأزبكية		√
			العتبة			√
١٥	١٥	—	موقف الأتوبيس	موقف الأوتوبيس		
			إمبابة	امبابة		
١٠	٧	٣	رمسيس	رمسيس	√	
١٤	١٢	٢	القطار	القطار	√	
١٣	٥	٨	موقف الأتوبيس	موقف الأتوبيس	√	
			إمبابة	امبابة	√	
١٢	٨	٤	القطار	القطار		√

جدول رقم (٢)

المرحلة العمرية ودرجة الاعتماد على الشارع (الذكور)

سن الطفل	السن عند بداية التواجد فى الشارع	الفترة الزمنية التى قضاها فى الشارع (بالسنة)	مكان التواجد الدائم فى الشارع	مكان المبيت	درجة الاعتماد على الشارع: جزئى	درجة الاعتماد على الشارع: كلى
١٥	١٠	٥	رمسيس	رمسيس	√	
١١	٨	٣	ش الترعة البولاقية	أحمد حلمى		√
١١	٩	٢	رمسيس	أحمد حلمى		√
١٠	٨	٢	سوق الجيارة	جامع الجيارة	√	
١٣	٩	٤	ميدان رمسيس	رمسيس		√
١٤	٩	٣	ش رمسيس	حديقة رمسيس		√
١٢	٨	٤	ميدان شبرا	شبرا		√
١٤	٧	٧	غمرة وسفنكس	مع الأب وزوجته	√	
١٣	٧	٥	شبرا	عربة نصف نقل		√
١٤	١٠	٤	ش رمسيس	حديقة رمسيس		√

يوضح الجدولان رقما (١) و (٢) أن معظم أطفال العينة يعتمدون على الشارع اعتمادا كليا بنسبة ٧٠٪ للذكور و ٦٠٪ للإناث ، حيث أفادوا بأنهم يتواجدون ويقيمون بصفة دائمة فى الشارع ، بمعناه الواسع ، أى فى الشوارع والميادين والحدائق ومواقف الأوتوبيسات والقطارات وما شابه ذلك ، بما يتفق والتعريفات السابقة التى سبقت الإشارة إليها عن مفهوم طفل الشارع ، ولذلك يمكن أن نطلق على هذه العينة أطفال الشارع الأصليين ، ومن جهة أخرى يلاحظ من الجدولين السابقين ، انخفاض أعمار معظم أطفال العينة عند بدء التواجد فى الشارع ، حيث أشار معظم الأطفال من الذكور إلى أنهم قد بدءوا التواجد فى الشارع فى سن ٧ إلى ٩ سنوات ، بينما ارتفع السن نسبيا بالنسبة لعينة الإناث حيث تراوحت السن فى بداية التواجد بين ٧ إلى ١٢ سنة ، مما يدل على خطورة المشكلة ، إذ إن هذه الفئة العمرية تمثل مرحلتى الطفولة المبكرة والوسطى ، والتى من أهم سماتها اعتماد الطفل اعتمادا كليا على أسرته لإشباع حاجاته الأساسية ، سواء الجسمية أو النفسية أو الاجتماعية ، حيث يحتاج الطفل إلى الرعاية والحماية والأمن والطمأنينة، بالإضافة إلى الحاجة إلى التقدير ، فإذا

أهمل الطفل فى هذه المراحل العمرية المبكرة ، وأسيئت معاملته ينعكس ذلك على نموه الجسمى والنفسى ، فيعانى من اضطرابات فى النمو ومن سوء التوافق النفسى والاجتماعى لعجزه عن مواجهة الواقع . ففى دراسة عن أثر الإهمال وإساءة المعاملة الوالدية للطفل فى هذه المرحلة ، تبين من نتائجها بطء فى النمو الجسمى والعقلى ، فيبدو مظهر الطفل ضعيفا ونحيفا ، كما يكون أكثر عدوانية ولديه نشاط زائد hyperactivity ، وقد يعانى من التخلف العقلى ، واستجابته بطيئة فى المواقف المختلفة [٢٠]. ويتفق ذلك الوصف مع المظهر العام لأطفال عينة الدراسة ، هذا بالإضافة إلى مظاهر التحدى والنظرات الحادة والسلوك العدوانى ، ومن جانب آخر ، يلاحظ أن أعمار معظم أطفال العينة أثناء إجراء الدراسة تراوحت بين ١١ و١٥ سنة ، والتى تمثل مرحلتى الطفولة المتأخرة وبداية المراهقة، والتى من أهم سماتها التمرد على السلطة والاستقلالية ، والميل إلى الانضمام إلى جماعات الأصدقاء والرفاق بعيدا عن الأسرة . وفى هذه الحالة يتبين خطورة الخبرات السيئة التى مر بها أطفال العينة فى مرحلة الطفولة المبكرة ، حيث تظهر آثارها السلبية – بصورة واضحة – فى المراحل اللاحقة ، حيث لا يجدون فى الواقع أى نوع من الرقابة أو الحماية أو الرعاية ، ويعانون من كل أنواع الإهمال ، وليس لهم حقوق ، ويعيشون فى بيئة اجتماعية واقتصادية سيئة ، لذلك لابد أن ينعكس ذلك على أسلوب حياتهم فى الشارع ، فيخالطوا المشبوهين ويسهل عليهم بالتالى ممارسة السلوكيات الانحرافية بأشكالها المختلفة ، فقد تعودوا على الحياة فى الشارع ، إذ قضوا فيه ما بين ٣ إلى ٨ سنوات ، وهى فترة كافية تماما لتعلم الأنماط السلوكية المنحرفة .

٢ - الخصائص الأسرية لعينة الدراسة

تشمل الخصائص الأسرية ما يلى :

- الحالة الاجتماعية للوالدين .
- محل الميلاد ومحل سكن الأسرة .
- عدد أفراد الأسرة وعدد حجرات المسكن .

- عمل الوالدين والمستوى الاقتصادى للأسرة .
- الحالة التعليمية للوالدين .

تبين فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية للوالدين - من خلال نتائج المقابلات - أن معظم أسر العينتين من الذكور والإناث ممن يطلق عليهم "الأسر غير الكاملة" بأشكالها المختلفة (الطلاق ، الوفاة لأحد الوالدين أو كليهما ، زواج أحد الوالدين بآخر ، السجن لأحد الوالدين أو كليهما ، هروب الأب) . فقد أجاب معظم أفراد العينة من الذكور والإناث بأن أسرهم تعانى من التصدع أو التفكك الأسرى بشكل أو بآخر . وتشير العديد من الدراسات الاجتماعية والنفسية فى هذا المجال إلى أهمية هذا العامل الأسرى فى خلق الأضطرابات النفسية لدى الطفل ، ويرجع ذلك إلى أن المعاملة الوالدية من أحدهما أو كليهما تجاه الطفل تصبح أكثر حدة ويسودها التوتر والبغض والعنف ، مع إشعارهم بعدم الرغبة فيهم ، حيث يسقطون مشاكلهم على الأطفال ، ومن ثم ينعكس ذلك فى صورة اضطرابات سلوكية [٢١] . فالطفل إذا شعر بالذنب وأسيئت معاملته لا يستطيع مواجهة ذلك الأمر بحكم تكوينه العقلى والانفعالى ، فيندفع إلى الهروب إلى الشارع ، بالإضافة إلى أن الأسرة نفسها قد تدفعه لذلك الأمر . ويؤيد هذه النتيجة دراسة أجريت عن أطفال الشوارع فى مصر ، حيث تبين من نتائجها أن ٨٨٪ من أسر هؤلاء الأطفال غير متماسكة أو متصدعة [٢٢].

أما بالنسبة لمحل الميلاد ومحل السكن مع الأسرة ، فتبين أن معظم عينة الإناث ممن ينتمين إلى أسر ريفية من محافظات الوجهين البحرى والقبلى ، بينما يختلف الأمر نسبيا فى عينة الذكور ، إذ تبين أن حوالى ٦٠٪ منهم يتركز محل الميلاد والسكن فى مناطق شعبية وعشوائية فى محافظة القاهرة . وتتفق هذه النتيجة مع ما أوضحته الدراسة المشار إليها سابقا ، فى أن ٨٠٪ من أطفال العينة الكلية ينحدرون من أسر بعض محافظات الوجهين البحرى والقبلى . وما أظهرت دراسة أخرى ، فى أن ٦٨٪ من أسر أطفال الشوارع من مناطق شعبية وعشوائية فى محافظة القاهرة [٢٣].

وفيما يتعلق بالمستوى الاقتصادى لأسر عينة الدراسة ، الذى يظهر من خلال عمل الوالدين - نظرا لصعوبة الاعتماد على إجابات الأطفال للتعرف على دخل الأسرة - فتبين أن معظم الأعمال التى يزاولها الوالدان لا تخرج عن فئة الأعمال البسيطة ، التى تعكس المردود المادى الضعيف وغير الثابت ، مثل : بائع متجول ، أو صياد ، أو سائق ، أو غفير ، أو ماسح أحذية ، وما شابه ، والأم غالبا إما أنها لا تعمل ، أو أنها تعمل فى خدمة المنازل أو التسول . وبالطبع فإن المستوى الاقتصادى يبدو متدنيا ، وينعكس ذلك على المستوى المعيشى والاجتماعى للأسرة . وفى هذا المجال ، تؤيد معظم الدراسات هذه النتيجة ، حيث بينت أثر العلاقة الوثيقة بين انخفاض المستوى الاقتصادى لأسر أطفال الشوارع والمشكلة فى حد ذاتها [٢٤]. وقد تبين من نتائج إحدى الدراسات أن حوالى ٨٥٪ من دخل أسر أطفال الشوارع منخفض وغير ثابت [٢٥].

وفيما يتعلق بحجم الأسرة وعدد حجرات المسكن ، فيتبين العلاقة الارتباطية بين كثرة عدد أفراد الأسرة وضيق المسكن ، فقد أشار معظم أطفال العينة من الجنسين إلى أن عدد أفراد الأسرة يتراوح بين ٥ و ١١ فردا يعيشون إما فى حجرة أو حجرتين ، الأمر الذى يمثل مشكلة كبيرة على المستوى الحياتى اليومى للأسرة مقارنة بمعدل التزاحم . إذ إنه من المطلوب من هذه الأسرة ، الإقامة والمعيشة وممارسة حياتهم اليومية وسط هذا العدد من الأفراد فى مكان ضيق ، الأمر الذى يؤدى إلى ظهور المشكلات والمشاجرات بين الوالدين ، والتى تنتهى غالبا بالطلاق الذى ينعكس على الأطفال ، ومن جانب آخر وبسبب ضيق المكان وتدنى المستوى الاقتصادى ، فإن الأسرة نفسها تشجع أطفالها على الخروج إلى الشارع ، إما لممارسة الأعمال الهامشية ، أو التسول لمساعدة الوالدين ، أو قد يهرب الأطفال من تلقاء أنفسهم حلا للمشكلة من وجهة نظرهم . ويتفق ذلك مع ما أوضحته إحدى الدراسات إذ تبين من نتائجها أن عدد أفراد أسر أطفال الشارع يتراوح بين ٦ و ٩ أفراد ، ويعيشون غالبا إما فى حجرة أو حجرتين [٢٦]. كما توضح دراسة أخرى أن ٨٩٪ من أطفال الشارع لا يقل عدد أفراد أسرهم عن ٨ أفراد غالبا [٢٧] ، بالإضافة إلى العلاقة الارتباطية بين

كثافة أفراد الأسرة وضيق المسكن وارتباط ذلك بالفقر [٢٨].

أما بالنسبة للمستوى التعليمى للوالدين ، فيتبين من النتائج انخفاض هذا المستوى بوضوح ، إذ تبين أن ٦٠٪ من آباء أفراد العينة أميون ، والباقى يقرأ ويكتب فقط ، بينما الأم أمية بنسبة ١٠٠٪ فى العينتين .

وعندما تتضافر هذه العوامل السابقة التى تعكس خصائص أسر عينة أطفال الدراسة من الجنسين لابد وأن تفرز مشكلة أطفال الشارع ، الذين يهربون إليه كحل لمشاكلهم النفسية والاجتماعية والاقتصادية ، أو بتشجيع من الأهل فى غالبية الحالات .

٣ - الأسباب التى دفعت الأطفال للخروج إلى الشارع من وجهة نظرهم

بالنظر إلى الخصائص الأسرية التى تعكس الظروف المعيشية والبيئية التى يعيش فيها الأطفال فى عينة هذه الدراسة ، لاحظنا وجود علاقة وثيقة بين التصدع الأسرى وانخفاض المستوى الاقتصادى والاجتماعى وعدم ملاءمة المسكن مع كثافة أفراد الأسرة وبين مشكلة الدراسة . وعلى الرغم من هذه العوامل السابقة ، فإنه يبقى وجه آخر للمشكلة يظهر فى الأسباب الخاصة المباشرة التى دفعت الأطفال إلى الشارع ، فقد تتوافر هذه العوامل السابقة فى كثير من الأسر ولكن أطفالها لا يلجأون إلى الشارع ، ومن هذا المنطلق ، حاولت الدراسة التعرف على الأسباب المباشرة من وجهة نظر الأطفال أنفسهم التى دفعتهم إلى هذا المصير ، فكانت أهم الأسباب التى أبداها الأطفال من الجنسين ، تعكس فى مجملها سوء وقسوة المعاملة الوالدية خاصة من الأب ، وقسوة العقاب المبالغ فيه فى بعض الحالات ، حيث شملت صور العنف تجاه الأطفال بأشكاله المختلفة ، بدءا من السب والإهانة والضرب بالأيدى ، إلى حد الضرب بآلة حادة كالسكين أو الجنزير ، أو العقاب بالكهرباء والربط بالحبال فى بعض الحالات . هذا بالإضافة إلى الحرمان العاطفى الناتج عن فقدان أحد أو كلا الوالدين ، إما بسبب الوفاة ، أو الطلاق ، وزواج أحد الوالدين بآخر ، الأمر الذى يعكس صورة الأسرة المتصدعة بمعناه الواضح ، وما يستتبع هذه الصورة من آثار واضطرابات نفسية وأنماط سلوكية سلبية مختلفة .

ففيما يتعلق بالأسباب التى أبدتها عينة من الإناث ، وإن كانت متشابهة فى مجملها مع تلك التى أبداها الأطفال الذكور ، فيوردن تعرض البعض منهن للإغتصاب ، ومن ثم الهرب خوفا من العقاب المتوقع فى مثل هذه الحالات . فعلى سبيل المثال ، تقول إحدى الحالات "أعمامى كانوا بيضربونى ويكهربونى بعد موت أبويا وأمى ، ومرة اغتصبنى ابن خالتى فهربت خوفا من تعذيب أعمامى" ، وقول أخرى ، "أهلى كانوا بيشغلونى خدامة فى بيت وكان فيه واحد ساكن فوق السطوح بيعتدى علىّ وأنا أخاف أقول لأهلى لغاية ما هربت" ، وأخرى تقول "هربت من أهلى بعد ما فقدت عذريتى خوفا من قسوة عقاب أمى وأبويا كان مدمن مخدرات على طول ومش عارف حاجة". بينما أشارت حالات أخرى إلى صور وأشكال أخرى من سوء المعاملة ، فعلى حد تعبير إحدى الحالات "أبويا كان بيضربنى على طول بعد طلاقه لأمى ، ومرة رفعنى إلى السقف ورمانى على الأرض على وشى جاب دم ورحت المستشفى" ، وأخرى تقول "مرة أبويا كسر لى ذراعى ورجلى وارمة لغاية دلوقت" ، وحالة أخرى تعيش مع أخيها وزوجته بعد وفاة والديها تقول "مرات أخويا بتضربنى وتشتمنى وتسلط أخويا علّى ، ودايما تضربنى بالسكين على وشى أو أى حتة فى جسمى" . بينما تعكس حالات أخرى دفع الأسرة لهن للخروج إلى الشارع للتسول لمساعدة الأسرة (خاصة الأم بعد ترك الأب لهم) ، فتقول إحدى الحالات "لازم أخرج أنا وأختى نسرح كل يوم نجيب فلوس نديها لأمى" ، وأخرى تقول "لازم أخرج كل يوم أجيب عشرين جنيه أديها لأمى وإذا ماجبتش العشرين جنيه أمى تضربنى" . وقد تكرر هذا القول بالنسبة لأربع حالات من الإناث . كما تشير حالة أخرى إلى اضطرارها إلى العيش مع أخوالها بعد سجن والديها ومعايرتهم الدائمة لها ، وخوفها من الإقامة بمفردها ، فتركتهم وخرجت إلى الشارع .

أما بالنسبة للأسباب التى أبداها الأطفال من الذكور ، فقد أوضحت صورة قسوة المعاملة من جانب الأب خاصة ، فقد أفاد أحدهم ، "أبويا دائما كان بيضربنى أنا وأخويا وكان بيكهرب أخويا لغاية ما مات وأنا خفت وهربت لأن محدش يقدر على أبويا لما يضربنا" ، وأفاد أخر "أبويا كان بيربطنى بالجنزير ولما أمى تدافع عنى

يضربها"، ويقول آخر "أبويا كان بيكتفنى بالحبل لمدة ثلاثة أيام علشان ما أخرجش ألعب مع الأولاد فى الشارع" . ومن ناحية أخرى ، أشارت بعض الحالات إلى سوء معاملة الأب للأم وطلاقهما والعيش إما مع الجدة ، أو مع زوجة الأب . وعن المعاناة الناتجة عن سوء معاملة زوجة الأب يقول "هربت علشان مرات أبويا بتضربنى وتشغلنى وتسلط أبويا علشان يضربنى وميخلنيش أشوف أمى" . وقد تكرر هذا القول فى ثلاث حالات . كما لوحظ من إجابات بعض الأطفال الذكور ، أن الأب كان يضربهم لمنعهم من الخروج إلى الشارع أصلا ومصاحبة الأولاد (الوحشين) على حد تعبيرهم ولكن العقاب كان مبالغا فيه . ومن ناحية أخرى ، كان بعض الأسر يدفعون الأولاد للخروج للعمل ، لأن الأب كان متعطلا عن العمل ومدمنا للمخدرات ، فأشار هؤلاء إلى أنهم عملوا لدى أصحاب أعمال مثل النجارة أو الكىّ ، أو فى مصانع صغيرة ، أو التسول ، كما أشار الغالبية منهم إلى أن الأم كانت ضحية لممارسات الأب العنيفة ، وكانت تحاول الدفاع عنهم بقدر الإمكان .

ومما سبق ، يلاحظ مدى قسوة العقاب المبالغ فيه لبعض حالات الدراسة ، وعدم وجود سند لهم أو مدافع عنهم ، بالإضافة إلى دفع الأهل لهم للخروج للعمل فى الشارع ، الأمر الذى أدى إلى خروجهم إلى الشارع بصفة دائمة . وفى هذا الصدد ، وبالنظر إلى المراحل العمرية لأطفال العينة من الجنسين ، والتى من المفترض أن يجدوا فيها الرعاية والحماية والتقدير من آبائهم ، ولإشباع حاجاتهم الجسمية والنفسية والاجتماعية ، فيرى أصحاب مدرسة التحليل النفسى أهمية الدور الذى تلعبه العلاقات العاطفية فى النمو الوجدانى السوى للأطفال ، حيث يرى بولبى Bowlby أن الأطفال الذى يفقدون الرعاية والحب والطمأنينة ، إما أن يصبحوا معتدين إيجابيين ، وإما متبلدين ، ويميلون إلى التشرد والهروب من البيت والميل إلى السرقة [٢٩]. كما أشارت بنديك Benedeck إلى أن السقم الوجدانى حالة كامنة مهيئة للامتصاص الثقافى اللاجتماعى ، والذى يؤدى بدوره إلى السلوك الإجرامى عندما تسنح الفرصة لذلك [٣٠].

ولتفسير سلوك الآباء فى إيذاء أطفالهم ، فقد يرجع بصورة أو بأخرى إلى أن

هؤلاء الآباء مرضى بشكل أو بآخر ، وغالبا ما يكونون سيكوباتيين وغير ناضجين انفعاليا ، ويوصف هذا النمط من الآباء بأنه أنانى ، متوتر ، سادى – مازوخى Sado- Mazouchi ، كما أنه محبط دائما ، وأن هؤلاء الآباء بإيذائهم أطفالهم إنما يطرحون ساديتهم وعدوانيتهم ، بالإضافة إلى ضعف الضبط العاطفى لديهم ، وأنهم غير متسقين نفسيا Inadequate وغضوبون واتكاليون ومتمركزون حول الذات ، وغير آمنين فى نفس الوقت [٣١]. ومن جانب آخر ، فإن سوء معاملة الطفل وإيذاءه جسديا ، يسبب له – بصورة فورية ودائمة – صدمة جسمية وانفعالية ، ومن ثم فهو معرض للاكتئاب وضعف صورة الذات لديه ، وينعكس ذلك فى علاقاته الاجتماعية فيكون إما متبلدا عاطفيا ، أو لديه نشاط زائد أو عدوانى ، كما سبقت الإشارة [٣٢]. كما أن سوء التوافق النفسى والاجتماعى – كنتاج لما تعرض له – يظهر بصورة أكثر وضوحا فى فترة المراهقة ، حيث أبرزت العديد من الدراسات فى هذا المجال ، العلاقة بين إساءة معاملة الأطفال وسلوك العنف لدى الجانحين وإمكانية تورطهم فى أعمال انحرافية وإجرامية [٣٣].

وقد ألقت العديد من دراسات علم النفس الاجتماعى الضوء على العوامل المؤدية للعنف العائلى ، ومن أهمها [٣٤]:

١ – دورة العنف العائلى بين الأجيال The cycle of violence Intergenera-tional Transmission ، بمعنى أن العنف سلوك متناقل عبر الأجيال فى العائلة، فمن تعرض للعنف يوجهه مرة أخرى لمن يقدر عليه ، وهكذا .
٢ – انخفاض مستوى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .
٣ – ضغوط البنية الاجتماعية .
٤ – العزلة الاجتماعية ، وخاصة فى المجتمعات الهامشية .
٥ – انخفاض مفهوم الذات .
٦ – المشكلات الشخصية والاضطرابات والأمراض النفسية .

وبالنظر إلى هذه العوامل وإلى الخصائص الأسرية لأطفال عينة الدراسة ، والأسباب التى أبداها الأطفال لخروجهم إلى الشارع من إساءة معاملة وإيذاء

جسدى ، نلاحظ أنها تعكس - إلى حد كبير - مشكلة أطفال الشوارع ، إذ إنهم ينتمون بشكل أو بآخر إلى مثل هذه النوعية من العائلات المريضة نفسيا التى تعانى من انخفاض المستوى الاقتصادى الاجتماعى ، والذين قد يعانون من المشكلات والاضطرابات النفسية ، والذين يطرحون عدوانهم وساديتهم على أطفالهم ، ومن ثم فإن هؤلاء الأطفال يصبحون مثل الأسفنج التى تمتص العدوانية Hostility Sponge ، بحسب تعبير Guttiers ، الذى أوضح فى دراسته أن من أبرز المظاهر السلوكية الناتجة عن سوء معاملة الأطفال وإيذائهم ، تعرضهم للهروب من المنزل ومصاحبة ومخالطة المشبوهين ، حيث أنهم يبحثون عن المساندة من الكبار الغرباء بدلا من أبويهم !الذين خذلوهم [٣٥].

ومما سبق ، نخلص إلى أن غالبية أطفال الدراسة من الجنسين قد تعرضوا لخبرات سيئة على المستوى الجسدى والنفسى من الأب خاصة ، بالاضافة إلى دفع الأسرة لهم للعمل فى الشارع .

٤ - اسلوب ونمط حياة طفل الشارع

يقصد بأسلوب الحياة ، الخصائص العامة أو الشائعة والتى تتميز بثبات نسبى لنشاط الناس فى الحياة ، بينما تعنى طريقة الحياة ، صيغة المعيشة كما يعبر عنها إدراك نشاط الناس الحياتى فى علاقته بأحوال الحياة المادية واللامادية ، كما يعبر عن هذه الأحوال بمستوى المعيشة ونوعية الحياة [٣٦]. ويذهب البعض إلى أن دراسات طرق الحياة وأساليب الحياة لها علاقة خاصة ببحوث نوعية الحياة ، والتى تهدف إلى الفحص الشامل لخصائص وأنماط الحياة اليومية للناس فى علاقتها بالظروف التى يعيشون فيها وبالقيم والدوافع التى تقف وراء هذه الأنماط [٣٧]. ويعرف علماء نفس الشخصية أسلوب الحياة بأنه حالة الشخص الفردية ، والتى تتكون من المجموع الكلى لدوافعه واهتماماته وسماته وقيمه كما تظهر فى سلوكه ككل . بينما يعرفه السلوكيون بأنه النمط الشامل من السلوكيات والدوافع والاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التى تميز الفرد ، وتربط الوظائف الخاصة به بالمجتمع الخارجى والظروف البيئية التى يتعامل

الفرد داخلها [٣٨].

ومما سبق ، سنحاول التعرف على نمط وأسلوب حياة أطفال الشارع من عينة الدراسة ، باعتبار أن لهم نمطا خاصا بهم ، حيث إنهم مسئولون عن إعاشة أنفسهم وأسرهم فى بعض الحالات ، كما أنهم يتميزون بنشاط يومى نسبى ، سواء من الناحية العملية أو الاجتماعية ، كما أنهم يتميزون بسمات عامة وخاصة تميزهم عن غيرهم من الأطفال الذين يماثلونهم فى المراحل العمرية ، ولكن يختلفون عنهم فى اعتمادهم على أنفسهم فى مواجهة الواقع فى البيئة الخارجية . وقد تبين من المقابلات ما يلى :

١ - **نوع العمل** : يلاحظ أن غالبية عينة الإناث يعملن بالتسول بنسبة ٩٠٪ ، إذا ما اعتبر التسول مهنة على حد تعبير Damon ، بالإضافة إلى لجوء البعض منهن إلى بيع بعض الأشياء البسيطة مثل المناديل الورقية ، والزهور ، والمصاحف وما شابه . وبالطبع ، فإن بيع مثل هذه الأشياء يعتبر نوعا من أنواع التسول أيضا . كما يتبين أن بعض الحالات منهن يمارسن الدعارة إلى جانب الأعمال السابقة ، وتتراوح أعمارهن بين ١٣ و ١٦ سنة ، ومن المحتمل أنهن من الحالات التى قد تعرضت للاغتصاب . بينما تبين أن بعض حالات عينة الذكور كانوا يعملون - قبل إجراء الدراسة - لدى أصحاب عمل مثل النجارة أو الكّى أو فى مصانع صغيرة . ولكنهم حاليا مثل بقية الحالات يعملون إما فى جمع بعض المخلفات وإعادة بيعها ، أو العمل كباعة جائلين ، أو فى مسح زجاج السيارات ، بالإضافة إلى التسول إلى جانب الأعمال السابقة . ويؤيد هذه النتيجة بعض الدراسات الأخرى فى هذا المجال ، سواء العالمية أو المحلية ، التى تشير إلى أن غالبية أطفال الشوارع يقومون بمثل هذه الأعمال البسيطة فى الشارع كمصدر لكسب رزقهم [٣٩]. وفى دراسة أخرى عن عمالة الأطفال ، تبين أن الأطفال الذكور يبدءون العمل فى سن مبكرة مقارنة بالإناث [٤٠].ويتفق ذلك مع دراستنا ، حيث تبين من الجدولين رقمى (١) و (٢) أن الأطفال الذكور خرجوا إلى الشارع فى سن مبكرة نسبيا مقارنة بالإناث .

٢ - **عدد ساعات العمل** : تبين من المقابلات أن عدد ساعات العمل غير محددة

لدى عينة الإناث ، حيث أشرن إلى أنهن يعملن (طوال اليوم) . بينما أجاب الذكور ، بأن عدد ساعات العمل محددة إلى حد ما ، ولا تقل عن ١٢ ساعة يوميا بالنسبة لـ ٧٠٪ من أطفال العينة . وقد يرجع ذلك إلى ارتباط ساعات العمل بأصحاب العمل الذين يعملون لديهم ، بينما أشار باقى الأطفال إلى أن الأوقات تتحدد حسب نوع العمل البسيط الذى يقومون به ، مثل غسل السيارات ، أو حمل الأمتعة ، أو جمع المخلفات البلاستيكية وإعادة بيعها ، وهكذا . وتتفق هذه النتيجة ودراسة أجريت عن الأولاد المشردين الذين يعملون فى الشارع ، بأن معظمهم يعملون كل أيام الأسبوع ، والغالبية منهم تعمل أكثر من ٧ ساعات يوميا ، ومن أبرز الأعمال التى يقومون بها . جمع المخلفات والقمامة ، وبيع بعض السلع البسيطة ، وتلميع الأحذية ، ومسح السيارات ، وما شابه [٤١].

٣ – **الدخل اليومى** : أشار غالبية أطفال العينة من الجنسين خاصة المتسولين ، إلى أن الدخل اليومى يتراوح بين ٥ إلى ١٥ جنيها ، وقد يصل – فى بعض الأحيان – إلى ٣٠ جنيها ، بينما أشار البعض من الذين يقومون ببيع الأشياء البسيطة بأن الدخل قد يتراوح بين ٣ إلى ٥ جنيهات . الأمر الذى يشير إلى أن التسول يعتبر من أكثر الأعمال التى تدر دخلا مرتفعا نسبيا بالنسبة لهؤلاء الأطفال . فالتسول هنا يعتبر مهنة تدر ربحا . ولذلك فإن غالبية الأطفال يلجئون إليه نظرا لصعوبة إيجاد مصدر آخر لكسب عيشهم . ويتفق ذلك مع معظم نتائج الدراسات السابقة فى هذا المجال ، حيث أشارت إحدى الدراسات إلى أن حوالى ٩٠٪ من أطفال الشوارع يعملون بالتسول بما يدل على وجود علاقة بين التسول كوسيلة لكسب الرزق وبين مشكلة أطفال الشوارع [٤٢].

٤ – **أوجه صرف الدخل** : أجاب غالبية أطفال العينة بأن أوجه صرف الدخل تتركز فى شراء أطعمة ، وسجائر ، بينما أفاد البعض بالإضافة إلى ما سبق بأنه يشترى مخدرات (كلّة وبانجو) ، أو فى التنزه مع الأصدقاء واللعب ، وأفاد البعض أيضا خاصة من الذكور ، بأنهم يساعدون أسرهم بجزء من دخلهم اليومى . وأشار البعض من الإناث إلى أنهن يدخرن لشراء بعض الحلّى والذهب ، والبعض من الذكور

يدخر لعمل مشروع صغير خاص به . أما معظم أطفال العينة من الجنسين ، فقد أجابوا بأنهم لا يدخرون ما يحصلون عليه نظرا لعدم وجود هدف مستقبلى لهم ، فعلى حد تعبير البعض منهم "أحوش ليه ، الكفن مالوش جيوب" ، وأجاب البعض الآخر "أنا باصرف الفلوس كلها أحسن تنسرق منى وأنا نايمة أو نايم فى الشارع أو فى المشاجرات التى تحدث يوميا فيما بينهم" .

ويؤيد هذه النتيجة دراسة أجريت عن المشردين المتسولين ، حيث تبين من نتائجها ، أن معظم المتسولين يعيشون يوما بيوم ، وبعضهم يعيش نفس اللحظة . ذلك لأنهم دون حماية ودون تصور لمستقبل ما ، حيث إن المتسول المتشرد معرض دائما للحوادث المختلفة فى الطريق ، أو الأمراض أو التعرض للسرقة والعدوان من الغير ، لذلك فهو ينفق كل دخله يوميا[٤٣] . وفى دراسة أخرى تبين كذلك أن معظم أطفال الشوارع يميلون إلى الاستمتاع إلى أقصى حد باللحظة التى يعيشونها ، وقد أجاب بهذا المعنى حوالى ٨٠٪ من أطفال الدراسة [٤٤]. وفى هذا الصدد وفى تفسير ذلك السلوك ، يتبين أن هؤلاء الأطفال يبحثون عن إشباع رغباتهم واحتياجاتهم الجسمية والنفسية ، حيث يتحكم فى ذلك مبدأ اللذة من وجهة نظر مدرسة التحليل النفسى ، حيث لا يوجد لديهم هدف مستقبلى ، ويعانون من الحرمان المادى والعاطفى ، ويعتمدون على أنفسهم لكسب معيشتهم ، وفى نفس الوقت يحاولون الهروب من واقعهم المؤلم ، فعلى حد تعبير البعض منهم "أنا لما باشد الكلّه بأنسى كل حاجة وأتوه" . وهم بذلك يعكسون نمط وصورة التشرد ، الذى يعد حالة واقعية للشخص المنبوذ من المجتمع والهائم على وجهه بلاهدف ، مع انتفاء أى مورد مالى مشروع يفى بحاجاته الضرورية [٤٥]. فالتسول هنا يتناسب مع حجم الاعتماد الكلى على الشارع بالنسبة لأطفال العينة ، ومع ما يعانيه الطفل من أذى بدنى ونفسى فى أسرته ، أو الأذى غير المباشر الذى يتعرض له فى المجتمع بصفة عامة .

ومما سبق نخلص إلى أن الحالة العملية لأطفال الشارع كما توضحها عينة الدراسة تعكس بوضوح مدى التعرض للانحراف نظرا لعدم توافر الرعاية والحماية لهم .

٥ - الانماط السلوكية لأطفال الشارع

إن أهم ما يميز مرحلتى الطفولة الوسطى والمتأخرة والمراهقة احتلال جماعات الرفاق والأقران مكانة خاصة لدى الأطفال فى هذه المراحل العمرية ، حيث تمهد الصحبة أو الصداقة للطفل وتساعده أن يجرب أنماطا جديدة من السلوك ، وأن يكون له أدوار وتصورات جديدة عن الذات [٤٦]. فالأطفال فى هذه المراحل العمرية يميلون إلى تكوين جماعات صغيرة من نفس النوع غالبا ، أو مع الجنس الآخر فى بعض الحالات . ومن أهم المظاهر السلوكية التى تميز هذه الجماعات ، التواجد معا بصفة دائمة ، والقيام بأنشطة اجتماعية ، مثل الذهاب إلى السينما ، أو اللعب الجماعى ، أو حتى مجرد التحدث سويا[٤٧]. وتتفق هذه الصورة مع ما سبق الإشارة إليه ، فى صور أوجه إنفاق الدخل الذى يحصل عليه الأطفال . ومن جانب آخر ، وبحسب المراحل العمرية الأكبر سنا ، تختلف العلاقة بين الذكور والإناث بحسب نوع التنشئة ، ولكنها تتميز بطابع عام ، وهو رفض الذكور للإناث مشاركتهم ألعابهم ، بينما ترى الفتيات أن الذكور جذابون ويحاولن التقرب منهم [٤٨]. وبارتفاع السن ومع اقتراب مرحلة المراهقة ، تظهر الإنفعالات المصاحبة للتغيرات الفسيولوچية والتى يظهر فيها الميل إلى الجنس الآخر تدريجيا . وتكمن الخطورة فى هذه المرحلة إذا لم يتم إعلاء هذه الانفعالات ، وخاصة إذا كانت الظروف البيئية والاجتماعية لا تساعد على هذا الإعلاء ، مثل ظروف عينة هذه الدراسة . وبصفة عامة ، فإن أهم الدوافع لتكوين جماعة الأصدقاء هو العثور على أصدقاء متوافقين فيما بينهم أو متشابهين فى وحدة الأهداف [٤٩]. وفى هذا المجال ، وبالنظر إلى خصائص عينة الدراسة من أطفال الشوارع ، فإن جميع الظروف المحيطة بهم ، سواء الأسرية أو البيئية ، بالإضافة إلى خصائص المرحلة العمرية التى يمرون بها من جوانبها المختلفة ، تؤكد حاجتهم الماسة إلى الانتماء إلى جماعة الرفاق والأصدقاء ؛ لكى يستطيعوا من خلالها إشباع حاجاتهم الاجتماعية والنفسية ، ويتضافر هذه العوامل يندفع هؤلاء الأطفال للبحث عن رفاق الشارع الذين تتوافر فيهم ما يفتقدون ، من حيث وحدة الهدف والتجانس فى الخبرات والألفة التى يمكن أن تقوم بينهم بسرعة نظرا لتشابه ظروفهم . وقد تبين من نتائج الدراسة التى تناولت هذا

الجانب الذى يعكس السلوك الاجتماعى لأطفال الشارع مايلى :

تكوين جماعات الرفاق والأصدقاء : فقد أظهرت نتائج المقابلة أن معظم أطفال العينة من الجنسين لديهم أصدقاء من نفس النوع ومن النوع الآخر ، فيما عدا بعض الحالات من الذكور والإناث الذين لا يفضلون تكوين علاقات مع الجنس الآخر ، ويظهر هذا - بوضوح - لدى بعض الأطفال الذين تقع أعمارهم بين ١٣ و ١٥ سنة ، حيث أفاد البعض منهم "ما باحبش البنات لأنى ماليش طاقة معاهم" ، وبعض الإناث اللاتى لا يفضلن مصاحبة الذكور ، فقد أشار البعض منهن "أنا ما أحبش ألعب مع الصبيان لأنهم بيعملوا قلة أدب" . فى حين أشارت بعض الحالات من الإناث ، إلى أن أصدقائهن من الذكور يدافعون عنهن إذا تعرضن لمشكلة ما مع أحد الغرباء . ويدل ذلك على أن تكوين جماعات الأصدقاء فى الشارع من الجنسين ترجع - بصفة أساسية - إلى ضرورة تواجدهم فى الشارع معظم الوقت . ويختلف الأمر نسبيا فى العلاقة بين الجنسين بحسب السمات الخاصة التى تميز كلا من الذكور والإناث .

المظاهر السلوكية لأطفال الشارع : يتبين من نتائج الدراسة أن المظاهر السلوكية للأطفال تتخذ شكلين : الأول يعكس السلوك الاجتماعى القائم على الرغبة فى إشباع الحاجات الاجتماعية فى الرفقة والصحبة ، بينما يعكس النوع الثانى ، السلوك العدوانى فى شكل مشاجرات يومية فيما بينهم ، والناشئ بصفة أساسية عن الظروف البيئية فى الشارع .

وينعكس السلوك الاجتماعى فى عدة صور ، منها اللعب ، سواء الفردى أو الجماعى ، باعتبار أن اللعب يعد من أهم الأنشطة الاجتماعية التى تعكس المظاهر السلوكية للطفل ، حيث يجد الطفل فى أشكال اللعب المختلفة وسيلة لمواجهة الواقع ومحاولة التكيف معه [٥٠]. وقد تبين من النتائج أن غالبية الأطفال من الجنسين يلعبون ألعابا جماعية فى جمعية الأمل ، سواء كانت بين الأطفال من نفس النوع، أو بين الجنسين ، كما أنهم يمارسون ذلك أيضا فى الشارع . كما أنهم يتنزهون سويا ، سواء للذهاب إلى السينما ، أو إلى المطاعم ، وهم ينفقون ما يحصلون عليه من دخل يومى فى هذا المجال ، كما تبين أيضا أن معظم الأطفال يشاهدون التليفزيون ،

ويفضلون فى هذا المجال مشاهدة أفلام العنف والكوميديا بنسبة ١٠٠٪ للذكور ، و٨٠٪ للإناث . كما أشار البعض منهم إلى أنهم يميلون إلى تقليد بعض مشاهد العنف أو الكاراتيه التى يشاهدونها ، بينما أجابت بعض الفتيات بأنهن يقلدن المشاهد التى بها رقص أو أغانى ، كما أشار معظمهم بنسبة ٧٠٪ للإناث و ٦٠٪ من الذكور ، إلى أنهم يفضلون أيضا الأفلام العاطفية والرومانسية . وفى هذا يتبين خطورة مشاهدة بعض أنواع المواد الإعلامية فى التأثير على الأطفال فى هذه السن ، حيث يفضلون تقليد النموذج الذى يفضلونه حتى ولو كان سيئا [٥١].

ومن جانب آخر ، توضح نتائج المقابلة أن من السلوكيات الشائعة لمعظم أطفال العينة من الجنسين تدخين السجائر بنسبة ٨٠٪ للذكور و٦٠٪ للإناث ، وقد أشار بعض هؤلاء من الجنسين إلى أنهم بدءوا التدخين فى سن مبكرة جدا تراوحت بين ٧ و ٩ سنوات . وأنهم قد تعلموا ذلك من الأصدقاء فى الشارع . وأشارت بعض الحالات من الجنسين حوالى ٦٠٪ من الذكور و٥٠٪ من الإناث إلى أنهم يتعاطون بعض المواد المخدرة مثل (الكُلّة والبانجو) ، وفى هذا المجال تؤيد معظم الدراسات السابقة أثر جماعات الأصدقاء فى الاتجاه نحو تدخين السجائر أو تعاطى المخدرات [٥٢].

صور السلوك العدوانى لدى أطفال الشارع : من المظاهر السلوكية السلبية الشائعة التى يمارسها الأطفال – كما أوضحت نتائج المقابلة – العراك والمشاجرات اليومية فيما بينهم أو مع الغرباء ، والتى تعد إحدى السمات العامة لهؤلاء الأطفال . فقد أشار الغالبية منهم بنسبة ٩٠٪ من الجنسين إلى أنهم يتشاجرون ويتعاركون بصورة دائمة يوميا ، إما بسبب تدخين السجائر ، أو مصاحبة الفتيات ، أو بدون سبب واضح إلا تعاطى المخدرات . فعلى حد تعبير العديد من الحالات من الجنسين "أنا لما يطلع معايا بعد ما أشد الكُلّة أو أشرب البانجو ، يا إما أعور نفسى أو أعور أى حد" . وعن صور الشجار فتكون إما بالأيدى أو بالألفاظ أو العراك بأشياء حادة (مثل قطع الزجاج أو الموسى أو المطواة أو برمى الحجارة) . ويبدو آثار هذه المشاجرات على أجسام غالبية أطفال العينة من الجنسين بوضوح . وقد أشار معظم الأطفال ، من ناحية أخرى إلى أنهم على الرغم من هذه المشاجرات فيما بينهم إلا إنهم لازالوا

أصدقاء ، كما أنهم يتحدون فيما بينهم إذا ما تعرضوا للاعتداء من الغرباء ، فعلى حد تعبير العديد منهم "لما يجى حد غريب يضربنا نتلم كلنا ونبقى إيد واحدة ، أو نضربه بالطوب ، وكمان بندافع عن البنات إذا حد ضايقهم" .

ولتفسير السلوك العدوانى كأحد المظاهر السلوكية لأطفال الشارع فهو يعتبر نتاجا لتضافر العوامل والظروف الأسرية والاضطرابات النفسية التى يعانونها بسبب الآلام النفسية والجسدية التى مروا بها فى أسرهم ، وكنتيجة مباشرة لتواجدهم فى الشارع وتعرضهم للمشكلات اليومية التى يواجهونها . وفى هذا الصدد ، تشير دراسة عن السلوك العدوانى لدى الأطفال ، إلى أن هذا السلوك يظهر غالبا إذا توافرت الظروف التالية (٥٣).

١ - أن يكون لديهم آباء يتعاملون معهم بقسوة .
٢ - إنهم موضوع للعدوان ، سواء من أسرهم ، أو من الغير .
٣ - لديهم خيالات عدوانية .
٤ - يفضلون مشاهدة برامج وأفلام العنف بكثرة فى التليفزيون .والاعتقاد بأن ما يشاهدونه حقيقه وليس خيالا ، والميل إلى التوحد بقوة مع الشخصيات التى تعكس السلوك العدوانى العنيف .
٥ - يفضلون ممارسة النشاط السلوكى الذى يعكس القوة والنشاط الجسدى ، ويعززون ما يشاهدونه من عدوان فى سلوكهم الشخص .

ومما سبق يلاحظ توافر هذه العوامل بشكل أو بآخر لدى أطفال العينة من أطفال الشارع ، الأمر الذى يعكس خطورة هذه المشكلة ، سواء على المستوى الشخص لهؤلاء الأطفال ، أو فى ممارستهم لأنماط سلوكية منحرفة ، مما ينتج عنه سلوك مضاد للمجتمع ، لأنهم ولابد سيحملون المجتمع نتيجة ما آل إليه مصيرهم بهذا الشكل المعرض للانحراف .

٦ - التعرض للمشكلات فى الشارع وكيفية مواجهتها

من أهم الآثار السلبية المباشرة الناتجة عن تواجد الأطفال فى الشارع - سواء كان الاعتماد على الشارع كليا أو جزئيا - التعرض للمشكلات ، وقد أظهرت نتائج الدراسة فى هذا المجال ما يلى :

أ - التعرض للاعتداء الجنسى : تبين أنه من أهم المشكلات التى تتعرض لها عينة الأطفال ، وخاصة من الإناث ، فقد أشارت الغالبية منهن بنسبة ٨٠٪ ، إلى أنهن تعرضن لهذه المشكلة ، بالإضافة إلى ممارسة البعض منهن للدعارة بإرادتهن . ولكن قد يحدث أن يحاول بعض الشباب أو المراهقين فى الشارع ممارسة الفعل المنافى للآداب رغما عنهن ، مما يدفعهن للدفاع عن أنفسهن ، إما بضربهم بالطوب ، أو بقطع من الزجاج ، أو الهرب ، أو بالاحتماء إما بالمارة أو بأصدقائهن من الأولاد . كما أشار البعض من الحالات إلى أنه قد يحدث الفعل المنافى للآداب وهم فى حالة من التخدير ، فعلى حد تعبير البعض منهن "لما بنشد الكلّة ما بنحسش بأى حاجة خالص وممكن حد ييجى يعتدى علينا" . هذا بالإضافة إلى تعرضهن للإهانة والسب من الغير ، سواء المارة ، أو من رفقائهن ورفيقاتهن فى الشارع ، ومن ثم تكثر المشاجرات والمشاحنات والعراك بأشكاله المختلفة .

ب - ملاحقة الشرطة : فقد أشارت الغالبية منهن ، إلى أنهن تعرضن للقبض عليهن واحتجازهن فى قسم الشرطة لعدة مرات . وقد تعرضن فى القسم لسوء المعاملة ، سواء من القائمين بالعمل فى القسم ، أو من المشبوهات المحتجزات . ومن جهة أخرى ، أشارت بعض الحالات إلى ممارسة بعض المحتجزات لأفعال منافية للآداب ، الأمر الذى يشير إلى خطورة مشاركة الأطفال من المقبوض عليهن للكبار فى هذا المجال ، بالإضافة إلى تعرضهن للإهانة والسب منهن بألفاظ خارجة .

جـ - وفيما يتعلق بالمشكلات التى يتعرض لها أطفال العينة من الذكور ، فقد انحصرت مشاكلهم فى نوعين : الأول - التعرض للمضايقات من أصحاب العمل ، إما بالإهانة والسب وعدم إعطائهم حقهم فى الأعمال التى يقومون بها ، أو بالإهانة من المارة ، أو المشاجرات اليومية التى تحدث فيما بينهم ، إما بسبب السجائر ، أو

المخدرات ، أو بسبب مصاحبة الفتيات ، أو تعرضهم للسرقة من زملائهم فى الشارع .
والثانى - ملاحقة الشرطة المستمرة لهم ، وقد أشار غالبيتهم بنسبة ٩٠٪ إلى أنهم تعرضوا للقبض عليهم بتهمة التشرد أو التسول لعدة مرات . كما أفاد من تعرض لهذه التجربة ، بأنه قد أسيئت معاملته فى القسم ، بالإضافة إلى مشاركتهم المشبوهين من الكبار الذين قد يضايقونهم . وأشار البعض منهم إلى أن بعض المشبوهين يعطوهم أرقام تليفونات ليتصلوا بأصحابها عند خروجهم وإعطائهم نقودا مقابل هذا العمل . ويتبين فى هذا الصدد ، خطورة هذا الأمر إذ إنهم قد يبلغون هؤلاء برسائل معينة دون أن يدركوا أهمية ومضمون هذه الرسائل .

وعن كيفية مواجهتهم هذه المشاكل وأسلوب الدفاع عن أنفسهم ، أفادوا بأنهم يحاولون تجنب الكبار بقدر الإمكان ، إما بالهرب منهم . أو بإبلاغ أحد المارة ليدافع عنهم ، أو ضرب من يقدرون عليه إما بالأيدى أو الطوب أو قطع الزجاج وما شابه . ومن ناحية أخرى ، فقد أشار غالبية الأطفال من الجنسين ، إلى أنهم يحاولون تجنب ملاحقة حملات الشرطة المستمرة لهم ، من خلال استخدام لغة خاصة بهم ، سواء بالإشارة ، أو باستخدام بعض التعبيرات والمصطلحات الخاصة بهم مثل (أى أى) ، أو (العفاريت جم) أو (إلحق السلعوة) ، فينتشروا ويختبئوا حتى لا يقبض عليهم .

٧ - مدى رضا أطفال الشارع عن أوضاعهم وطموحاتهم

فيما يتعلق بمدى رضا أطفال الشارع عن أوضاعهم ، أظهرت نتائج المقابلة المتعمقة أن معظمهم - من الجنسين - غير راضين عن أوضاعهم بنسبة ٧٠٪ تقريبا ؛ نظرا لما يتعرضون له من مشكلات ، وما يعانون من اضطرابات سلوكية ، بسبب عدم الاستقرار بصفة أساسية ، ولذلك يلاحظ أنهم يترددون على "جمعية الأمل" بإرادتهم يوميا ، ولكن تكمن المشكلة فى أنه يتم استقبالهم لفترة محدودة ، ومن ثم فهم يعودون إلى الشارع فى نهاية اليوم . ومن جهة أخرى ، أشار بعض الأطفال من الجنسين بنسبة ٣٠٪ ، إلى أنهم راضون عن وضعهم ، فعلى حد تعبير البعض منهم "أنا مبسوطة أو مبسوط كده ، على حريتى ، وبأعمل اللى أنا عايزه" ، أو "أنا محدش يقدر

علّى" ، أو "كده أحسن من اللى باشوفه فى البيت" ، وهكذا .

وعن طموحاتهم ، أشار معظم أطفال العينة من الجنسين ، إلى أنهم ليس لهم هدف واضح ، وأنهم كانوا يفضلون أوضاعا أخرى أكثر استقرارا مثل بقية الأطفال فى مثل أعمارهم ، وأنهم كانوا يتمنون لو أنهم استمروا فى التعليم ، حيث أشار الغالبية فى هذا المجال إلى أنهم لم يستمروا فى التعليم أو لم يدخلوا أصلا المدارس ، بسبب الظروف الأسرية والأوضاع الاقتصادية السيئة لأسرهم التى منعتهم من التعليم . فعلى حد تعبير البعض منهم "أنا كان نفسى أكمل تعليمى وأطلع دكتور أو مهندس" ، وآخر "كان نفسى أطلع ضابط شرطة علشان أطلع كل الأولاد المظلومين من الحبس" ، وفى هذا إشارة واضحة لمدى شعورهم بالأسى والظلم والدونية ، بينما أشار معظمهم إلى أهمية دور الأسرة فى الاعتناء بالأطفال بالقول "نفسى أقول لكل أب يأخذ باله من ولاده وما بيضربهمش" ، أو "لو الأهل حنوا على أولادهم ما كانوش يخرجوا الشارع أصلا". وقد تردد هذا القول من الكثير من الأطفال ، خاصة الذين مروا بتجربة سيئة من قسوة المعاملة الوالدية أو الإهمال .

خاتمة

تعكس نتائج الدراسة فى مجملها صورة الملامح النفسية والاجتماعية لأطفال الشارع ، وهى صورة سيئة وقاتمة إلى حد كبير ، حيث تعكس مظاهر الاضطرابات الأسرية فى المقام الأول ، والتى تظهر آثارها السلبية فى صورة اضطرابات سلوكية فى المراحل العمرية المختلفة . فقد بدأ معظم أطفال عينة الدراسة التواجد فى الشارع فى سن مبكرة جدا (٧ أو ٨ سنوات) ، سواء كان الاعتماد على الشارع جزئيا أو كليا . فقد تبين من النتائج سوء الظروف الأسرية الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بهم . بالإضافة إلى ارتفاع حجم الأسرة مقارنة بضيق المكان ، ومن ثم تظهر الخلافات العائلية والتى تنتهى غالبا بالطلاق ، وزواج أحد الوالدين بآخر ، الأمر الذى ينشأ عنه تفكك الأسرة ، وعدم الاهتمام بالأولاد ، وإسقاط مشاكلهم واضطراباتهم على الأطفال التى تظهر فى صورة قسوة المعاملة المبالغ فيها ، حيث أفاد معظم الأطفال بأنهم مروا

بخبرة سيئة فى طفولتهم المبكرة من والديهم ، خاصة الأب . ومن أهم مظاهر سوء المعاملة : الإهانة ، والسب ، والإيذاء البدنى بصوره المختلفة إلى حد الضرب بآلة حادة أو الربط بجنزير أو العقاب بالكهرباء ، وبالطبع تعكس هذه الأساليب أشد أنواع الإيذاء البدنى والنفسى الموجه نحو الأطفال ، الأمر الذى دفعهم - بصورة مباشرة - للهروب إلى الشارع بحثا عن مكان آخر لا يلقون فيه هذه المعاملة ، ويرجع ذلك إلى تكوينهم العقلى والانفعالى ، فيلجئون إلى الهرب خوفا من العقاب ، بالإضافة إلى دفع بعض الأسر أطفالها للخروج إلى الشارع لمزاولة بعض الأعمال البسيطة أو التسول لمساعدتهم فى المعيشة ، ومن ثم وجد الأطفال أنفسهم فى مواجهة الواقع يبحثون عن إعاشة أنفسهم وأسرهم فى هذه المراحل العمرية المبكرة ، التى يفترض فيها أن ينعموا بالرعاية الوالدية وإشباع حاجاتهم الجسمية والنفسية والاجتماعية ، وقد بينت نتائج المقابلة - فيما يتعلق بأسلوب ونمط أطفال الشارع - أنهم يزاولون الأعمال الهامشية والتسول فى المقام الأول ، وينفقون ما يحصلون من دخل فى شراء الأطعمة والتنزه مع الأصدقاء ، أو حتى فى شراء السجائر والمخدرات التى يتعاطونها سويا ، فهم يحاولون الاستمتاع - بقدر الإمكان - باللحظة التى يعيشونها ؛ نظرا لعدم وجود هدف أو أى طموحات مستقبلية ، فعلى حد تعبير بعض الحالات "أحوش ليه الكفن مالوش جيوب" ، وهذا التعبير قاس جدا لأن يقوله طفل فى مقتبل الحياة . ويتوازى مع المظهر السلوكى الاجتماعى فى تكوين جماعات الأصدقاء ومحاولة الاستمتاع ، وجه آخر هو السلوك العدوانى العنيف الذى يتمثل فى صورة المشاجرات والعراك اليومى بأشكاله المختلفة بدءا من السب إلى الضرب بالأيدى أو بقطع الزجاج والموسى والطوب ، سواء كان هذا السلوك موجها نحو أنفسهم ، أو نحو بعضهم البعض ، أو نحو الآخرين من الغرباء الذين يهددونهم ، حيث يتعرضون لمشكلات يومية ، تتمثل فى الاعتداء الجسدى أو الاعتداء الجنسى ، وخاصة بالنسبة لعينة الإناث ، اللاتى أوضحن أنهن يتعرضن لهذه المشكلة ، فمنهن من يمارس الفعل المنافى للآداب (الدعارة) بإرادتها ، أو أن يُعتدى عليهن بالقوة ، سواء كن فى حالة تخدير من جراء تعاطى المخدرات (الكلّة بصفة خاصة) ، أو أثناء نومهن فى الشارع . ومن جهة أخرى ، يعانى غالبية أطفال

العينة من ملاحقة الشرطة المستمرة لهم ؛ نظرا لوضعهم غير المشروع فى الشارع ، لذا فقد تعرض معظم هؤلاء الأطفال للقبض عليهم ومشاركة المشبوهين من الكبار فى الحجز ، ومن ثم فهم يتعرضون فى هذا المجال لمشكلات أخرى تعرضهم للانحراف بصورة أخرى . لذلك فهم يحاولون باستمرار الهروب من الشرطة . وبذلك يجدون أنفسهم مهددين بصورة دائمة ، سواء من المارة ، أو الشرطة ، أو فيما بينهم .

وفى نهاية القول ، فإن هذه المشكلة تعكس إحد مظاهر المشكلات الاجتماعية الناتجة عن التغيرات والتحولات الاقتصادية التى يمر بها المجتمع المصرى فى الآونة الأخيرة ، مما ينبغى معه النظر إلى أهميتها ، باعتبار أن هؤلاء الأطفال يمثلون تهديدا لأمن المجتمع واستقراره ، حيث إنهم يعانون صنوف الحرمان المادى والعاطفى ، ومن ثم فهم معرضون للانحراف نتيجة لأوضاعهم وظروفهم الشخصية والبيئية ، وعلى ذلك فهم قد لايستشعرون الانتماء أو الولاء للمجتمع ممثلا بادىء ذى بدء فى الأسرة التى دفعتهم لهذا المصير ، ومن ثم فهم يوجهون سخطهم ومعاناتهم نحو المجتمع عامة ، ومن ثم يسهل عليهم مخالطة المنحرفين والمشبوهين من الكبار ؛ لعدم وجود رعاية أو حماية من المسئولين ، وهنا تكمن خطورة هذه المشكلة ؛ لذا ينبغى النظر إلى هذا الموضوع بالرعاية والاهتمام ؛ حتى نستطيع حماية النشء والاستفادة منه باعتباره الساعد الأساسى فى تنمية المجتمع ، بدلا أن يكون عاملا يهدد أمن المجتمع واستقراره وتنميته .

المراجع

١ - The Population Reference Bureau, *World Population Growth and Response,* Washington, 1989.

٢ - إدريس ، مدحت ، رؤية تقييمية للقانون رقم ٣١ لعام سنة ١٩٧٤ ، فى شأن مواجهة تعرض الصغار للانحراف ، *المجلة الجنائية القومية* ، القاهرة ، المجلد السابع والثلاثون ، العدد الثالث ، ١٩٩٤ ، ص٨٠ .

٣ - قانون الطفل المصرى رقم ١٢ لعام ١٩٩٦ ، تنص المادة ١٢٤ على إنشاء مجلس يسمى المجلس القومى للطفولة والأمومة تكون له الشخصية الاعتبارية ومقره مدينة القاهرة ويصدر

بتشكيله وتنظيمه وتحديد اختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية .

٤ – صديق ، أحمد ، *خبرات فى أطفال الشوارع فى مصر* ، القاهرة ، مركز حماية وتنمية الطفل وحقوقه ، ط أولى ، ١٩٩٥ ، ص ٩ .

٥ – وزارة الداخلية ، *تقارير الأمن العام* ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص٧ .

٦ – معجم العلوم الاجتماعية ، إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين ، تصدير ومراجعة إبراهيم مدكور ، الهيئة المصرية للكتاب ، الشعبة القومية للتربية والعلوم والثقافة ، يونسكو ، ١٩٧٥ ، ص٣٦٩ .

٧ – طه ، فرج وآخرون ، *معجم علم النفس والتحليل النفسى* ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٧ ، ص٢٦٦ .

٨ – الجريدة الرسمية ، اتفاقية حقوق الطفل ، العدد ٧ ، ١٤ فبراير ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص٢٢ .

٩ – Luory Coast, Forum on Street Children and Youth, International Catholic Children's bureau , 1985, in Judge, D. F. *Street Children Policies and Programs in Brazil*, Logan, Utah State University, Master Thesis, unpublished, 1987.

١٠– Lusk, M. W., Street Children Programs in Latin America. *Journal of Sociology and Social Welfare*. Vol. 16, no. 1, March 1989.

١١– Unicef Executive Board, *Exploitation of Working Children and Street Children*, UNICEF, New York, 1986, p. 14.

١٢- Child Hope Asia, *The Street Children of Asia*, Manilla, Child Hope Publishers, 1996, p. 21.

١٣– Boyden, J., *Children in Development, Policy and Programming for Especially Disadvantaged Children in Lim* , Oxford, UNICEF, 1986.

١٤– NOVARTIS Foundation, *Street Children in Brazil*, Novartis Foundation for Sustainable Development, October, 2001, pp.1-15.

١٥– الكومى ، أيمن ، *علاقة بعض المتغيرات النفسية والاجتماعية والاقتصادية بمشكلة أطفال الشوارع* ، دراسة استكشافية وصفية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ص ٨ –٩ .

١٦– وهدان ، أحمد ، اتجاهات التغيير فى تشريعات الصغار المعرضين للانحراف ، *المجلة الجنائية القومية* ، القاهرة ، المجلد السابع والثلاثون ، العدد الثالث ، ١٩٩٤ ، ص ٦ .

١٧– وهدان ، أحمد ، *الأنماط الجديدة لتعرض الأطفال للانحراف (أطفال الشوارع)* ، دراسة استطلاعية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ١٤.

١٨– صديق ، أحمد ، *مرجع سابق* ، ص١١ .

١٩– الكومى ، أيمن ، *مرجع سابق*، ص ص ٩–١٠ .

٢٠– Alison, C. T. & Susan, F., *Child Development: Infancy through Adolescence*, Canada, John Wiley & Sons, Inc., 1987, p. 301.

٢١- Patterson, G. R., *Coercive Family Process*, Eugene Ore: Castalia Press, 1982. in Alison, C., T., op. cit., p. 370.

٢٢- الكومى ، أيمن ، *مرجع سابق* ، ص١١٧ .

٢٣- أبو النصر ، مدحت ، *مشكلة أطفال الشوارع فى مدينتى القاهرة والجيزة* ، المؤتمر العلمى السنوى الخامس للممارسة المهنية فى الخدمة الاجتماعية ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

٢٤- كريم ، عزة ، *أطفال فى ظروف صعبة ، الأطفال العاملون وأطفال الشوارع* ، القاهرة ، المجلس القومى للطفولة والأمومة ، ١٩٩٧ ، ص ص ١٢٣-١٢٤ .

٢٥- الكومى ، *مرجع سابق* ، ص ١١٤ .

٢٦- جمعية قرية الأمل ، ملفات الجمعية الخاصة ببيانات أطفال الشوارع ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

٢٧- Lusk, W., *op. cit.*, p. 4.

٢٨- كريم ، عزة ، *مرجع سابق* ، ص ١٢٩ .

٢٩- شريف ، إيمان ، *سيكولوجية قتل الأقارب ، دراسة نفسية* ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص٨٤ .

٣٠- نفس *المرجع* ، ص ص ٨٤-٨٥ .

٣١- Richard J. G., *Family Violence*, United States, Sage Publication, Inc.,1987, Second ed., p. 50.

٣٢- Deborah Daro, *Confronting Child Abuse*, Research for Effective Programme Design, New York, Free Press, A Division of Macmillan, Inc., 1988, pp. 9-10.

٣٣- Kratcosk, P., *Child Abuse and Violence Against Family*, Child Welfare, 61-70, 1982. pp. 435-444.

٣٤- Richard, J., G., *op. cit.*, p. 40.

٣٥- Guttier & J. Reich, *A Developmental Perspective on Runaway Behavior: Its Relationship to Child Abuse*, Child Welfare, 60, 1981, pp. 10-16.

٣٦- صالح ، ناهد ، مؤشرات نوعية الحياة : نظرة عامة على المفهوم والمدخل ، *المجلة الاجتماعية القومية* ، القاهرة ، المجلد السابع والعشرون ، العدد الثانى ، مايو ، ١٩٩٠ ، ص٦٣ .

٣٧- نفس *المرجع* ، ص ٧٨ .

٣٨- أبو النيل ، هبة ، *علاقة أسلوب الحياة بالاستهداف لتعاطى المواد النفسية المؤثرة فى الأعصاب لدى طلبة الجامعة* ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، قسم علم النفس ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ص ١٢٧-١٢٨ .

٣٩- تقرير خاص عن عمالة الأطفال ، *وضع الأطفال فى العالم عام ١٩٩٧* ، اليونيسيف ، ١٩٩٦ ، ص ص ٤٠-٤١ .

٤٠- Abdallah, Ahmad, *Child Labour in Egypt, Leather Training Industry in Cairo,*

in Assefa B., & Boyden (eds.), *Confronting Child Labour*, I.L.O, Geneva, 1988, p. 40.

٤١- Damon, Julien, *Vagabondage et Mendicité*, Dominos, Flammarion, ISBN. 1998, p. 75.

٤٢- الكومى ، أيمن ، *مرجع سابق* ، ص١٣٣ .

انظر أيضا : نشأت حسين ، *ظاهرة أطفال الشوارع ، دراسة ميدانية فى نطاق القاهرة الكبرى* ، رسالة دكتوراه ، قسم الدراسات النفسية والاجتماعية ، معهد الدراسات العليا للطفولة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

٤٣- Damon, Julien, *op. cit.*, p. 71.

٤٤- السمرى ،عدلى ، *السلوك الانحرافى – دراسة فى الثقافة الجانحة* ، القاهرة ، دار المعارف الجامعية ، ١٩٩٢ . ص ص ٢٨٠ - ٢٩٢ .

٤٥- عبد المنعم ، سهير ، *أبعاد ظاهرة التسول فى السياسة الجنائية ، رؤية نقدية* ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص٣ .

٤٦- إسماعيل ، عماد الدين ، *الطفل من المهد إلى الرشد ، الصبى والمراهق* ، الجزء الثانى ، الكويت ، دار القلم للنشر والتوزيع ، ١٩٨٩ ، ص٢٢٠ .

٤٧- Alison, C. S. et al., *op. cit.*, p. 488.

٤٨- Picher, E., & Shultz, L. H., *Boys and Girls at Play, The Development of Sex-Roles*, New York, Praeger, 1984.

٤٩- Alison, C. S. et al., *op. cit.*, p. 490.

٥٠- Dan, Flemming, *Power Play*, Manchester, University Press, 1996.

٥١- Gunter, B. and Mcleer, J., *Children and Television: The Dynamics of the Cul-tivation Process*, Hillsdale, N. Y., Erlbaume, 1986, pp. 17-40.

٥٢- Sakes M. J. & Krupat, E., *Social Psychology and its Applications*, New York, Harper & Row, Inc. 1988, p. 184.

٥٣- Alison, C. S. et al., *op. cit.*, p. 503.

Abstract

THE PSYCHO-SOCIAL FEATURES
OF STREET CHILDREN

Maha El Kordy

The aim of the study is to explore the psycho-social features of street children, through knowing the main factors leading to this problem and exploring their patterns of behaviour and their way of life in the street. The main results of this study draw, a bad image, reflecting broken and disturbed families. These families suffer from poverty, intensive numbers of people living in a small area, and abused children. These factors lead the children to run away, taking responsibilities in early age, to support themselves or their families. The study also discusses the children's way of life, the problems which they are facing, and their patterns of behavior, such as aggression, smoking, deviated sexual behavior and abusing drugs.



القطاع الأهلى والتنشئة السياسية فى مصر

حسن سلامة *

يهدف هذا المقال إلى التعرف على حدود الدور الذى يمكن أن يلعبه القطاع الأهلى فى عملية التنشئة السياسية ، مع إلقاء الضوء على الدور التاريخى لهذا القطاع فى مصر ، والكيفية التى يمكن من خلالها إطلاق وصف مدارس الديمقراطية على هذا القطاع ، وعرض لأهم عوامل تفعيل دور هذا القطاع ، وطرح نموذج لهذا الدور فى عملية التنشئة أثناء التسعينيات من خلال معالجة لعملية تغيير القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ .

مقدمة

اكتسبت مسألة التنشئة السياسية للفرد أهمية متعاظمة منذ أواخر الخمسينيات مع بروز المدرسة السلوكية فى التحليل السياسى ، والتى انصب اهتمامها على دراسة السلوك السياسى للفرد ، انطلاقا من حقيقة أن مشاركة هذا الفرد فى الحياة السياسية يعتمد – ولو جزئيا – على نوعية وكمية المؤثرات السياسية التى يتعرض لها مع توافر قدر ما من الاهتمام السياسى لدى الفرد ، وهذا الأخير يرتبط – بدرجة كبيرة – بخبرة تنشئته المبكرة .

وقد تعددت الدراسات التى تناولت أدوات ووسائل التنشئة السياسية للفرد ، والتى تراوحت ما بين الاهتمام بالأسرة إلى المدرسة ، وجماعات الرفاق ، ووسائل الإعلام ، دون تركيز كبير على الدور الذى يمكن أن تضطلع به الجمعيات الأهلية أو القطاع الأهلى فى هذه التنشئة تماشيا مع الاعتقاد بانعزال تلك الجمعيات عن القضايا السياسية المباشرة ، وتوجهها صوب الأبعاد التنموية .

* باحث العلوم السياسية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد التاسع والثلاثون ، العدد الثانى ، مايو ٢٠٠٢ .

غير أن عقد التسعينيات من القرن العشرين شهد تحولا كبيرا وتصاعدا فى الاهتمام بدور هذا القطاع الأهلى - أو ما يطلق عليه عالميا المنظمات غير الحكومية - فى العملية السياسية ، خاصة مع تزايد أعدادها ، واتساع مجالات أنشطتها ، وبروز أجيال أو أنماط جديدة منها تهتم بصورة مباشرة بقضايا الحريات والتحول الديمقراطى والتغيير السياسى والاجتماعى .

وليس بخاف أن هذا التنامى المتزايد لأعداد وأنماط جمعيات ومنظمات هذا القطاع الأهلى طال شطآن مختلف دول العالم ، ومن بينها مصر . وهو ما دفع إلى التساؤل حول الدور المتصور لهذا القطاع فى تعزيز جهود التطور الديمقراطى ، والتأثير على عمليات صنع السياسة فى مجالات الحياة المختلفة ، من خلال خلق أفراد قادرين على المشاركة السياسية الإيجابية فى قضايا مجتمعهم .

وسينصب اهتمام هذه الدراسة على محاولة التعرف على دور القطاع الأهلى فى عملية التنشئة السياسية فى مصر عبر عدة نقاط :

أولا : ضبط وتحديد المفاهيم : مفهوما التنشئة السياسية والقطاع الأهلى .

ثانيا : القطاع الأهلى والتنشئة السياسية : إطار نظرى .

ثالثا : الجمعيات الأهلية والتنشئة السياسية فى مصر .

أولا : ضبط وتحديد المفاهيم

يعد ضبط وتحديد المفاهيم اللبنة الأولى والأهم لاستيعاب مسار العلاقة بين تلك المفاهيم وبعضها البعض وسيتركز اهتمامنا على تحديد مفهومى : التنشئة السياسية ، والقطاع الأهلى .

١ - التنشئة السياسية

شأنه شأن العديد من المفاهيم السياسية ، فقد تعددت التعريفات التى قدمت لمفهوم التنشئة السياسية بتعدد الباحثين والعلماء الذين تصدوا لهذه المهمة ، غير أنه يمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين فى هذا الصدد [(١)] : أما الاتجاه الأول وهو الأكثر شيوعا فينظر إلى التنشئة كعملية يتم بمقتضاها تلقين المرء مجموعة من القيم والمعايير

السياسية المستقرة فى ضمير المجتمع بما يضمن بقاءها واستمرارها عبر الزمن . فقد عرفها كمال المنوفى بأنها بمثابة اكتساب لثقافة سياسية معينة ، مشيرا إلى أنها عملية مستمرة يتعرض لها الإنسان طيلة حياته بدرجات متفاوتة وتضطلع بها جملة من المؤسسات الاجتماعية والسياسية ، كالأسرة والمدرسة ، وجماعات الرفاق ، والحزب السياسي ، ووسائل الإعلام [٢] .

وتتفق مع هذا الاتجاه رؤية ألين Allen الذى يعتبر التنشئة السياسية جزءا من عملية التنشئة الاجتماعية ، مؤكدا أن هذه الأخيرة تمثل جزءا رئيسيا فى أى مجتمع منظم ، وتتسم بصفة الاستمرارية [٣] . ويذهب إلى أن التنشئة السياسية هى بمثابة تكيف الفرد مع البيئة السياسية المحيطة [٤] .

أما الاتجاه الثانى فجوهره أن المرء يكتسب من خلال التنشئة هويته الشخصية التى تسمح له بالتعبير عن ذاته وقضاء مطالبه بالطريقة التى تحلو له ويظهر أن هذا الاتجاه لا يركز فحسب على الاستمرارية والتوافق ، وإنما يمتد إلى التغيير والاختلاف ناظرا إلى التنشئة كأداة أو ميكانزم لتعديل الثقافة السياسية السائدة فى المجتمع ، أو لخلق ثقافة سياسية جديدة سواء من خلال النخبة الحاكمة ، أو نخبة بديلة . ومن أنصار هذا الاتجاه ما ذهبت إليه الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية من أن التنشئة السياسية هى "كل أنماط التعليم الرسمى وغير الرسمى ، المخطط وغير المخطط فى كل مراحل الحياة ، كما أنها لا تشمل فقط التحليل السياسى ، لكنها تشمل أيضا التعليم غير الرسمى سياسيا ، والذى يؤثر على المستوى السياسى" [٥] .

وبغض النظر عما يذهب إليه البعض من أن تعدد تعريفات المفهوم يعد أحدى نقاط الضعف له . ودون الدخول فى الجدل الدائر حوله [٦] ، فإنه يمكن النظر إلى التنشئة السياسية – أخذا فى الاعتبار الاتجاهين سالفى الذكر – على أنها عملية تلقين لقيم واتجاهات سياسية ولقيم واتجاهات اجتماعية ذات دلالة سياسية ، علاوة على كونها عملية مستمرة ، بمعنى أن الإنسان يتعرض لها طوال حياته ، كما تلعب التنشئة السياسية أدوارا رئيسية ثلاثة هى : نقل الثقافة السياسية عبر الأجيال ، وخلق الثقافة السياسية ، ثم تغيير الثقافة السياسية [٧] .

وتمثل دراسة التنشئة السياسية حصيلة تكامل علم النفس وعلم الاجتماع وعلم السياسة ، حيث يتم استعارة عدد من النظريات والمفاهيم من كل منها لاستخدامها فى تفسير السلوك السياسى للفرد فى موقف معين ، وإن كان هذا التكامل يمكن أن يؤدى فى - بعض الأحيان - إلى إثارة بعض المعوقات المنهجية بالنظر لاختلاف كل فرع من فروع العلم الثلاثة فى النظر إلى الفرد وسلوكه السياسى [٨] .

ويكاد يتفق جمهور الباحثين على أن التنشئة السياسية تبدأ فى سن الثالثة وتستمر طيلة حياة الفرد . فالأطفال يتعرضون لعملية تنشئة سياسية مباشرة وغير مباشرة يكتسبون من خلالها معارف واتجاهات ومعتقدات ، تتضافر مع عوامل أخرى على تشكيل سلوكهم السياسى وتوجيهه إثر بلوغ السن التى يتحملون معها مهام المواطنة المسئولة من زاوية ممارسة الحقوق وأداء الواجبات العامة [٩] .

وإذا كانت الدراسات المبكرة حول التنشئة السياسية قد تركزت على اكتشاف كيف يكتسب الأطفال قيمهم ومعارفهم وتوجهاتهم السياسية [١٠] ، فإن كثيرا من العلماء ركزوا اهتمامهم - أيضا - على المرحلة العمرية الممتدة من سن الرابعة عشرة وحتى الخامسة والعشرين ، بوصفها هى الأخرى مرحلة مهمة للتنشئة والتعليم السياسى للفرد ؛ لأنها المرحلة التى تشهد نموا فى القدرات الإدراكية للفرد ، وتتحدد فيها اتجاهاته وأفكاره إزاء السلطة السياسية ، وتماشيا مع الاعتقاد بأن السلوك السياسى هو سلوك يتعلمه الفرد ويتدرب عليه خلال هذه المرحلة السنية ناظرين إلى عملية التنشئة على أنها بمثابة دورة حياة مستمرة طيلة حياة المرء [١١] .

ومن نافلة القول الإشارة إلى تعدد الدراسات المبكرة التى تناولت أدوار الأسرة [١٢] ، والمدرسة [١٣] ، ووسائل الإعلام [١٤] فى عملية التنشئة السياسية ، وإن أجمع الباحثون على الدور المركزى للأسرة فى هذه العملية بوصفها البناء الاجتماعى الأول الذى يعايشه الفرد ، ويظل لسنوات عديدة المصدر الأساسى - وربما الوحيد - لتنشئة الفرد سياسيا .

٢ - القطاع الأهلى

القطاع الثالث ، القطاع غير الهادف للربح ، المنظمات الطوعية ، المنظمات غير الحكومية ، القطاع الأهلى ... كلها مصطلحات تعبر عن ظاهرة واحدة تجمع بين عدة سمات . ويشير العلماء إلى أن القطاع الأهلى ، أو ما يطلق عليه عالميا المنظمات غير الحكومية هى بمثابة مجموعة من المنظمات المتنوعة وذات المهام المختلفة التى تقع بين السوق والدولة ، فهى ليست وكالات حكومية ، كما أنها ليست شركات تسعى للربح ، وما يميزها هو الانفصال عن الحكومة فى إجراءاتها وعملياتها الخاصة وأسلوبها فى الإدارة وتقدير الأمور ، رغم أنها تقوم على تحقيق أغراض عامة ، إلى جانب تراجع مبادئ التجارة والسعى للربح فى أنشطتها ، مع ما قد تحققه فعليا من أرباح تعود من جديد للاستثمار فى مجال تحقيق رسالة المنظمة (١٥) .

وعلى ذلك فإن منظمات هذا القطاع تتسم بعدة سمات مشتركة منها (١٦) :

- إن لها هيكلا مؤسسيا دائما إلى حد كبير .
- إنها خاصة ، وغير حكومية ، ومستقلة عن الدولة .
- إنها لا تهدف إلى الربح .
- إنها ذاتية الحكم والإدارة .
- تقوم على أساس المشاركة والجهود الطوعية .
- لا تنخرط فى تحالفات مع أحزاب سياسية ، وإن كان يجوز أن تتخذ مواقف بشأن قضايا سياسية .
- غير دينية .

وأخذا فى الاعتبار أن بعضا من هذه السمات قد لا تنطبق تماما على حالة القطاع الأهلى فى بعض المناطق كالوطن العربى ، إلا أنها قد تمثل عناصر عامة يمكن الاهتداء بها فى التعرف على ملامح القطاع الأهلى فى كثير من أرجاء العالم ، وهو ما ذهب إليه البعض من أن تصاعد الدور الفعال والمتزايد لهذا القطاع والمنظمات غير الحكومية ، سواء على صعيد السياسات القومية ، أم السياسات الدولية ، يفرض علينا تجاوز هذا التعريف التقليدى لها ، والذى كان ينظر إلى هذه المنظمات من زاوية سلبية

لمجرد أنها منظمات غير حكومية ، وأن المعيار الأساسى لها هو النشأة الخاصة فى إطار القانون الداخلى بعيدا عن المشاركة أو التأثير الحكومى ، وأن يكون لها بنية تنظيمية تمثل الحد الأدنى من المؤسسية ، وألا تعمل فى مجالات ربحية ، ذلك أنه لم يعد يكفى لتعريف تلك المنظمات القول بأنها منظمات غير حكومية ، كما أنها لم تعد بعيدة كل البعد عن التأثير المتبادل للسياسات الحكومية والدولية ، ولم يعد يكفيها للبقاء والفاعلية ، أن تظل محكومة بإطار القانون الداخلى ، ولم يعد يشترط فيها مجرد الحد الأدنى من المؤسسية بعيدا عن ضرورة التزامها بالديمقراطية فى التأسيس ، والميثاق ، واتخاذ القرارات ، واختيار القيادات ، والمحاسبة على السياسات والقرارات ، مثلما أضحى عدد كبير منها يعمل فى مشروعات تدر أرباحا دون أن تستهدف مجرد الربح ، كما أنها قد تلجأ إلى خرق القانون القائم على نحو ماتفعل حركات السلام الأخضر من أجل تحقيق ماتدعيه من اختصاصها البيئى [١٧] ، وإن كان هذا المثال الأخير قد يخلط بين المنظمة غير الحكومية والحركة الاجتماعية .

ويميز البعض بين أربعة أجيال من المنظمات غير الحكومية ، وهى [١٨] :

الجيل الأول : وهو مايعرف بمنظمات الإغاثة ، وتعنى بتقديم خدمات الغذاء والخدمات الصحية أو توفير المسكن لفئات وجماعات مستفيدة .

الجيل الثانى : هو مايعرف بمنظمات التنمية المحلية ، وتستهدف تمكين المجتمع المحلى من خلال إجراءات صحية وقائية أو ممارسات بعينها لتحسين الزراعة أو حفر الآبار أو شق الطرق .

الجيل الثالث : ويسمى بمنظمات التنمية المستدامة ، وتهتم ببناء مؤسسات حديثة وجديدة ، ويزداد اعتراف الحكومة بها من خلال علاقات أكثر مؤسسية ، مع تحول فى دور تلك المنظمات من تقديم الخدمات إلى نمط دفاعى يستهدف تعبئة المجتمعات المحلية عبر التنظيمات الشعبية القاعدية .

الجيل الرابع : ويستهدف تعزيز عمليات الإصلاح المؤسسى الهيكلى من خلال تحالفات تعقد بين المنظمات غير الحكومية والتنظيمات الشعبية ، سواء على المستوى الوطنى ، أو المستوى الدولى ، ويعتبر تطويرا للجيل الأسبق عليه .

وتنبغى الإشارة إلى أن مفهوم القطاع الأهلى يتحدد موقعه فى المفاهيم العربية كما هو الحال فى المفهوم الغربى ، مابين الدولة ومؤسساتها من جانب ، والقطاع الخاص والهادف للربح من جانب آخر . ويشيع استخدام المصطلح الخاص بالقطاع الأهلى فى إشارة إلى ارتباط هذا القطاع بالأهالى أو المجتمع أو السكان ، سواء من خلال خدماته فى مجالات معينة كالرعاية للمعاقين مثلا ، أو فى عدة مجالات كالطفولة والمساعدات الإنسانية ، مع إشارة إلى أن مصطلح القطاع الأهلى قد لايلقى قبولا من بعض علماء الاجتماع ؛ لأنه يتضمن علاقات ونمط إنتاج قديما يأخذ ثنائية العائلية أو القبيلة والدولة متجاهلا وجود المجتمع المدنى (١٩) .

وقد دفع تزايد الاهتمام بدور هذه المنظمات غير الحكومية أحد الباحثين إلى القول بأنها تمثل العلامة الفارقة فى القرن العشرين ومطلع الألفية الثالثة على نحو مامثله بروز الدولة القومية فى قرون سابقة ، ومن ثم فنحن نعيش فى ظل ثورة هذه المنظمات غير الحكومية (٢٠) .

ولم تقف التغيرات التى شهدها القطاع الأهلى عند حدود التزايد العددى لمنظماته ، بل إنه شهد تنوعا فى الأنماط وتغييرا فى المفاهيم ، على نحو ماورد فى التمييز بين الأجيال الأربعة سالفة الذكر . كما حلت مفاهيم التنمية ومشاركة المجتمعات المحلية محل مفاهيم العمل الخيرى والرعاية الاجتماعية التى كانت تمثل يوما الركن الأساسى لعمل وأنشطة هذا القطاع الأهلى . كما أضحت منظمات هذا القطاع تستهدف المشاركة فى صنع القرار ، أو التأثير - على السياسات العامة ، ومساءلة النخبة الحاكمة . ولعبت دورا متناميا فى عمليات التغيير السياسى فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية (٢١) ، بحيث أصبح انخراط تلك المنظمات فى العملية السياسية أمرا متصاعدا حتى وإن تم عبر عملية التنشئة السياسية فى بعض الدول التى تحظر الدور السياسى لتلك الجمعيات الأهلية .

ثانيا : القطاع الأهلى والتنشئة السياسية : إطار نظرى

يمكن النظر إلى التنشئة السياسية بوصفها أحد بعدين تكتمل باجتماعهما تلك الوظيفة

المزدوجة التى يضطلع بها هذا القطاع فى إطار النظام السياسى ، وتتمثل تلك الوظيفة المزدوجة فى [٢٢] :

- إضفاء الطابع التعددى على المجتمع ، وتعدد مراكز القوة فيه .
- تعليم الأفراد كيفية احترام وممارسة هذه التعددية عبر عملية التنشئة .

فالجمعيات الأهلية بهذا المعنى ووفق إحدى الرؤى تعد آلية أو صيغة ملائمة لتطبيع الصياغة الجديدة للنظرية الليبرالية ، وفقا لمبدأ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، كما تلعب دورها فى تفعيل ومشاركة الطبقات الدنيا من خلال مايسمى بالتنمية القاعدية [٢٣] .

ويمن ثم يمكن النظر إلى دور القطاع الأهلى فى عملية التنشئة عبر آليتين :

١ - آلية مباشرة من خلال انخراط الفرد فى منظمات ذات هياكل وأطر مستقرة ، يسمح بتطوير نمط من الثقافة السياسية القائمة على التعاون والمساومة والتفاوض والتعايش مع سلطة الدولة ومراقبة أعمالها ، مع تنمية الرغبة فى النقد والمساءلة لمتخذى القرار ، وكلها شروط لبناء مواطن عضوى يرتبط بالشئون العامة بشكل رشيد .

٢ - آلية غير مباشرة عبر مشروعات التنمية التى تستهدف تعزيز جهود العمل التطوعى على المستوى المحلى وتعبئته الموارد بما يشعر الأفراد بمشاركة فعالة فى تسيير أمور حياتهم جنبا إلى جنب مع الدولة .

فبالنسبة للآلية الأولى ، يمكن القول إن الديمقراطية ليست عبارة مجردة من السياق الذى تخرج منه ، ولا هى حقيقة مطلقة ، إنما هى نظام وأسلوب حياة ينهض على مجموعة من القيم الاجتماعية والثقافية والأشكال المؤسسية التى تجسد تلك القيم وتعيد إنتاجها بشكل مستمر ومن بين هذه القيم : التسامح ، واحترام حقوق الإنسان ، وسيادة القانون ، وعمومية قواعده نصا وتطبيقا ، والانتقال السلمى للسلطة عبر آلية انتخابات حرة ونزيهة .

وتعد تلك الجمعيات أو التنظيمات غير الحكومية هى المستويات الأولية لتعليم الديمقراطية والتنشئة عليها ، فتصقل المواطن بالأسلوب الديمقراطى عند إبداء الرأى ،

والتدريب على أساليب التفاوض الجماعى ، وتأكيد أهمية التراضى كآلية للوصول إلى حلول وسط فى حالة اختلاف الرأى أو المصالح ، مع التركيز على قيم المشاركة فى الحياة العامة والتكافل الاجتماعى (٢٤) .

ويمكن أن تتم التنشئة على الممارسات الديمقراطية فى تلك الجمعيات من اعتماد القدوة حافزا على هذه الديمقراطية ، بمعنى أن سيادة الديمقراطية الداخلية فى تلك الجمعيات كفيل - ولو بقدر ما - بتعزيز القيم الديمقراطية فى نفوس أعضائها ، كما يمكن أيضا حفز الأفراد وتنشئتهم ديمقراطيا من خلال العديد من الوسائل ، نذكر منها :

- إقامة حلقات نقاش أو نماذج لاجتماعات مصغرة يتوافر لأعضائها والحضور قدر من الحرية فى توجيه الأسئلة وإدارة الحوار .
- توجيه برامج للتدريب على المواطنة والديمقراطية للأطفال والشباب البالغين .
- بث نشرات إعلامية تحفز على المشاركة والمواطنة الفعالة .
- المشاركة فى حملات دفاعية تهتم بعدد من قضايا التحول الديمقراطى والتغير السياسى ، وتبيان مدى ارتباطها بالمسار التنموى والبيئة الاقتصادية ، مع محاولة التأثير على السياسات العامة .
- المساهمة بالأعضاء فى حضور الاجتماعات البرلمانية أو المحلية ، بحيث يشعر المواطن بأهمية مشاركته فى عملية صنع اتخاذ القرار .

وليس بخاف أن قدرة الجمعيات الأهلية على تدريب المواطن العادى على القيم والممارسات الديمقراطية يمكن أن تفوق قدرة الأحزاب أو النقابات فى بعض الأحيان ارتباطا بطبيعة وضعها ، من حيث محدودية أعضائها من ناحية ، وتركيزها على قضية محددة فى الأغلب ، ومن ثم تضحى العلاقات بين أعضائها أكثر كثافة ، علاوة على ماتتسم به من طوعية الانضمام ، والتى تسهم فى ترابط أعضائها لتحقيق مصلحة مشتركة ، مما يجعلهم أكثر فاعلية للتطور والتعليم والتربية السياسية الديمقراطية إن جاز التعبير .

ويتعين الإشارة إلى أن نجاح تلك الجمعيات الأهلية فى القيام بدورها فى عملية

التنشئة يرتبط بعاملين أساسيين :

١ - البيئة السياسية المحيطة من خلال علاقة تلك الجمعيات بالدولة ، ومدى سماح النظام السياسى لتلك الجمعيات بدور ما فى التنشئة ، أخذا فى الاعتبار أن تلك الجمعيات ترتبط بالإطار القانونى الذى تحدده الدولة ، وبوصف أن الجمعيات الأهلية تعبر عن علاقات تنظيمية فى مجال خدمات الرفاهية الاجتماعية ، وهى العلاقات التى يقيمها الأفراد مختارين وطواعية ، مخالفة بذلك العلاقات التنظيمية التى تقيمها الدولة للغرض نفسه ، كالبرامج الوزارية وخلافه . فمن المتصور أن تصبح علاقة الدولة بالجمعيات محددا رئيسيا لقدرتها على الحركة . ويمكن التمييز بين ثلاثة أنماط افتراضية لهذه العلاقة : أولها الصراع والتضارب بين نشاط الدولة ونشاط الجمعيات فى مجال الخدمات الاجتماعية ، وذلك عندما تتدخل الدولة لإعادة تنظيم العلاقة الاجتماعية . وثانيها يتمثل فى الدمج الوظيفى والاحتواء لهذه الجمعيات داخل الأطر التنظيمية والبرامجية للدولة فى حالة الدولة التسلطية . وثالثها التنسيق والتعاون وتوزيع الأدوار فى حالة الدولة الديمقراطية .

ويلاحظ أن هذه الأنماط التصورية يمكن أن تتحول مابين المستويات الثلاثة فى حالة ازدياد نفوذ وقوة الجمعيات بحكم المكانة الاجتماعية لأعضائها ، أو استقلالها المالى عن الدولة .

٢ - القدرة الذاتية لتلك الجمعيات ومدى ارتباطها بمؤسسات أخرى يمكن أن تسهم فى تدريب المواطن على فهم حقوقه ، وذلك بالتنسيق مع مناهج المدارس والجامعات . ويرتبط بالقدرة الذاتية للجمعيات ضرورة إيجاد كوادر متميزة قادرة على التربية السياسية الديمقراطية ، وفى هذا الإطار تبرز أهمية تدريب قيادات تلك الجمعيات ذاتها على الممارسة الديمقراطية كشرط ضرورى لنجاح تلك الجمعيات فى عملية التنشئة السياسية ، مع ضرورة قيام الجمعية بعملية تقييم ذاتية Self Assessment لقياس مدى كفاءتها ومحددات نجاح عملها بشكل جماعى ، خاصة فى ظل التطورات العالمية التى أناطت بتلك الجمعيات

مـهـام قـد تحل بمقـتـضـاهـا - ولو جزئيا - مـحل الدولة التى تقلص دورها فى بعض المجـالات [٢٥] .

وتظهر أهمية التدريب الذاتى لكوادر الجمعيات تماشيا مع الاعتقاد السائد بأنه لاديمقراطية بدون ديمقراطيين ، وبالتالى يعد بناء ثقافة ديمقراطية هو العامل الأكثر أهمـية فى تدعيم الديمقراطية [٢٦] . وهنا تبـرز أهمـية التطوع كعنصـر مـهم . ويمكن القول بأن دور القطاع الأهلى فى التنشئة بطريق مباشر يسمح بتأسيس قوى مستقلة تنتظم من أسفل ، ويمكن أن تصير دافعا لتعزيز عملية التحول الديمقراطى بما تتيحه تلك التنشئة والتجمع المستقل من امتلاك موارد قوة وأساليب تفاوض جماعية لفئات أو شرائح لاترغب النخب السياسية أو الاقتصادية المسيطرة فى التواصل معها حتى تجبر على ذلك .

أما الآلية الثانية - التى يمكن من خلالها لتلك الجمعيات أن تمارس دورها فى التنشئة السياسية - فهى الآلية غير المباشرة التى تتمثل فى وصـول تلك الجمعيات ، وتقع فى موقع القلب من المجتمع المدنى ، إلى مناطق وقطاعات مـهمشة من السكان لم ترغب أو لم تستطع أجهزة الدولة ومؤسساتها فى التواصل معها ، فتلك الجمعيات تمارس دورا تنمويا بالمساهمة فى توفير الرعاية والمساعدات المالية والفنية والبشرية ، وتأهيل السكان المهمشين أنفسـهم ، ورفع قدراتهم التعليمية والمهنية ؛ حتى يكونوا قادرين على العمل ، وناشطين اجتماعيا ، وعلى دراية بحقوقهم الاجتماعية ، وهو مايستتبعه تزايد الوعى بالحقوق السياسية والقانونية وصولا إلى قيام مواطن عضوى أكثر اهتماما بالشئون العامة ، ويشعر بمزيد من المشاركة فى صنع واتخاذ القرارات .

وقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين نشأة تحالفات بين منظمات غير حكومية ذات مهام تنموية وجماعات الدفاع عن قضايا بعينها ، كحقوق الإنسان والمرأة ، إلى جانب منظمات أخرى تعمل على تخفيف آثار عمليات التكيف الهيكلى والتحول إلى اقتصاد السوق التى اتبعتها العديد مـــن دول الجنوب [٢٧] .

وقد ارتبطت كثير من الجمعيات الدفاعية بالحركات الاجتماعية التى تدافع عن قضية بعينها على نحو ما سبق ذكره ، كالمرأة وحقوق الإنسان ، بحيث أصبحت تلك

الجمعيات ساحة أساسية للتعبير عن هذه الحركات الاجتماعية ، ومن ثم تلعب دورها في تنشئة الأفراد على الحوار والتفاوض وقبول الآخر .

وقد برز دور تلك المنظمات الدفاعية ، ويشار إليها على أنها تلك المنظمات الأهلية التي تستهدف التأثير في السياسات العامة أو الرأي العام بخصوص قضايا ذات سمة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية ؛ بهدف وضعها على جدول اهتمامات صانع القرار أو الرأي العام ، وطرح بدائل تسهم في التغيير (٢٨) ، برز دورها في عملية التنشئة أيضا من خلال ممارسة مجموعة من الوظائف ، من بينها العمل على تغيير أجندة اهتمامات الأفراد ، بوضع بعض القضايا في محور اهتمامها ، كقضايا حقوق الإنسان أو قضية عمالة الأطفال ، مع السعي لتنشيط المواطنة ودعم الثقافة المدنية ، والمشاركة في جهود التنمية ، والسعي إلى تحقيق التوازن بين المناطق الجغرافية داخل البلد الواحد ، بما يستتبعه ذلك من التوصل إلى اتفاق مع الحكومة ، أو إجبارها على تغيير سياساتها تجاه نقل الموارد والإمكانات إلى قطاعات مهمشة .

إن اشتراك أعضاء تلك المنظمات في هذه الأنشطة كفيل بتحقيق تزايد مرغوب في درجة الوعي بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وصولا إلى بناء المواطنة الفعالة .

ويستلزم لإنجاح هذا الدور غير المباشر للجمعيات الأهلية في عملية التنشئة السياسية أن تتميز بوجود بناء مؤسسي يقوم على قواعد ، وقيم ، وأنماط ، وتفاعلات ، تجعل من تلك الجمعيات مدارس لتعليم الديمقراطية وممارستها ، وتضمن من ناحية أخرى استمرار مشاركة القطاعات الشعبية في عملية التنمية . فوجود جمعيات ناجحة في مجال التنمية يمكن أن يسهم في تطوير ثقافة الأفراد من أعضائها بأن مشاركتهم في تحسين نوعية الحياة أمر ضروري ، ويدفع نحو مزيد من المشاركة في الشئون العامة ، كما تعمل - في نفس الوقت - على تعزيز جهود التحول الديمقراطي عبر آليات سلمية بدلا من التغيير السياسي الراديكالي ، وهو مايصب في التحليل الأخير في اتجاه بناء ونشر ثقافة سياسية ديمقراطية تقوم على قبول الآخر ، وأهمية الحوار كمدخل لإحداث التطور الديمقراطي .

وبهذا تتوثق الرابطة بين عملية التنشئة السياسية التى قد تضطلع بها الجمعيات وبين الثقافة السياسية . فقد تكون عملية تغيير الثقافة السياسية السائدة وخلق ثقافة جديدة هى محور عملية التنشئة ، والتى يتحدد من خلالها السلوك السياسى للمواطن عبر صياغة أو إعادة تشكيل ثقافته السياسية ، ومن ثم بلورة وعيه واتجاهاته وقيمه إزاء المؤسسات أو النظام السياسى برمته ، ويتوقف عليها فى هذه الحالة مدى مشاركته في الحياة السياسية ، أو انسحابه ، أو تمرده عليها ، مع الأخذ فى الاعتبار أن وجود قنوات للمشاركة يحتمل أن يزيد من رغبة المواطنين فى الالتزام الطوعى بالقواعد الحكومية التى تسنها الدولة .

ثالثا : الجمعيات الأهلية والتنشئة السياسية فى مصر

تبرز أهمية الدور الذى تضطلع به الجمعيات الأهلية فى عملية التنشئة السياسية فى ظل مابدا من أزمة الأطر المؤسسية الأخرى المتاحة للمشاركة ، كالأحزاب ، التى تناقصت قدرة البعض منها على القيام بوظائف التنشئة والتجنيد السياسى مستندا إلى ماكشفته الانتخابات التشريعية الأخيرة فى عام ٢٠٠٠ ، ولجوء البعض من المرشحين إلى استخدام العنف ضدّ منافسيه [٢٩] .

ولعل استشراف الدور الذى يمكن أن تمارسه تلك الجمعيات فى عملية التنشئة يستلزم إطلالة سريعة وموجزة على الدور السياسى الذى مارسته من قبل ، وتطور ذلك الدور منذ نشأتها ، وصولا إلى الوقت الحاضر ، وذلك عبر عدد من النقاط :

أ - الدور التاريخى للجمعيات الأهلية المصرية فى عملية التنشئة السياسية .

ب - الجمعيات الأهلية وتطور أنماطها فى حقبة التسعينيات .

جـ - تقييم نجاح الجمعيات فى نشر ثقافة مدنية : نموذج قانون الجمعيات رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ .

أ - الدور التاريخى للجمعيات الأهلية المصرية فى عملية التنشئة السياسية

يمكن التأريخ لنشأة أول جمعية أهلية فى مصر بعام ١٨٢١ الذى شهد قيام الجمعية اليونانية بالإسكندرية لتضم أكبر الجاليات الأجنبية عددا ، التى عاشت فى مصر

آنذاك ، وطرحت على الساحة تنظيما مختلفا عما عرفته الثقافة السياسية المصرية من تنظيمات شعبية تمثلت فى الطرق الصوفية ، وتوالى بعدها إنشاء الجمعيات الثقافية التى ميزت منتصف القرن التاسع عشر ، ومنها جمعية معهد مصر للبحث فى تاريخ الحضارة المصرية ، وجمعية المعارف فى عامى ١٨٥٩ ، ١٨٦٩ على الترتيب ، ثم جاءت الجمعية الجغرافية فى ١٨٧٥ ، والجمعيات الدينية الإسلامية والقبطية ، كالجمعية الخيرية الاسلامية ١٨٧٨ ، وجمعية التوفيق القبطية ١٨٩١ . ويمكن القول إن منتصف القرن التاسع عشر شهد نشأة وتبلور الجمعيات الأهلية التى لعبت دورها فى مجال التنشئة ارتباطا بالظروف السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التى خبرها المجتمع المصرى فى تلك الفترة . فمن ناحية أولى سعت تلك الجمعيات إلى التأكيد على قيمة توجه المواطن نحو المشاركة فى الحياة العامة ، وبلورت مواقف محددة من التغيرات التى تعرضت لها البلاد ، ومثل كثير منها البذور الجنينية للأحزاب السياسية باعتبار ذلك الارتباط بين الحركة الوطنية وتلك الجمعيات .

وارتبط بذلك من ناحية ثانية نشاط تلك الجمعيات فى مجال التأكيد على قضايا الهوية والوحدة الوطنية ، وهو ما اتخذ شكلا منظما واسع النطاق من خلال جمعية معهد مصر ببحثها فى التاريخ والحضارة المصرية ، وكذا الجمعية الجغرافية التى أعدت مجموعة من الخرائط تمثل تراثا عظيما حتى هذه اللحظة .

ومن ناحية ثالثة اهتمت الجمعيات القائمة - خلال الفترة الممتدة من منتصف القرن التاسع عشر وحتى عشرينيات القرن العشرين - بنشر التعليم بين أبناء الوطن وايقاظ الوعى القومى والاجتماعى لديهم ، وهو مايمكن تفسيره بجملة من العوامل دفعت بهذه الجمعيات إلى الساحة السياسية وعززت دورها فى مجال التنشئة الاجتماعية والسياسية للمصريين ، ولعل أهم هذه العوامل[٣٠] نشاط البعثات التبشيرية الدينية وماشكلته من تهديد للانتماء الدينى ، وقد لاقت معارضة المصريين جميعا الذين سعوا إلى تشكيل الجمعيات وخاصة الدينية لتكون بمثابة آلية للدفاع عن الذات ، يضاف إلى ذلك طبيعة التركيبة الاجتماعية ، وتأثير الجاليات الأجنبية التى أثارت تخوف المصريين من تغلغل النفوذ والقيم الأجنبية ، خاصة مع الاحتلال البريطانى

لمصر ١٨٨٢ ، فاحتموا بالجمعيات الأهلية .

ويشار فى هذا الصدد إلى أنه على الرغم من انغماس الجمعيات الأهلية منذ بواكير إنشائها فى النشاط السياسى ، مما أثر إيجابا على توجهات وقيم المواطنين إزاء المشاركة السياسية ، فإن تلك الجمعيات حرصت على إبعاد هذه الصفة عنها خشية الصدام مع السلطات الحاكمة متبعة فى ذلك أمرين هما : التأكيد من خلال لوائحها وخطاب قياداتها على أنها لا تعمل بالسياسة ، وثانيهما الاستعانة برموز السلطة الحاكمة للرئاسة الشرفية للجمعيات على غرار ماحدث فى جمعية المقاصد الخيرية ، والجمعية الخيرية الاسلامية ، ولكن ذلك لم يحل دون هذا الصدام مع استمرار تلك الجمعيات فى تعبئته المصريين للكفاح الوطنى والسياسى [٣١] .

ولعب المكون الدينى دورا مهما فى اتساع نشاط تلك الجمعيات ونجاحها فى اجتذاب كافة الشرائح والقطاعات لممارسة نشاطها فى المجالات المختلفة . وشهدت الفترة من ١٩٠٠ - ١٩٢٣ تحالفات بين العديد من الجمعيات الإسلامية والقبطية ، ولعبت دورها فى دعم الوحدة الوطنية ، ومساندة ثورة ١٩١٩، وهى الثورة التى جعلت القضية الوطنية الاستقلال والدستور قاسما مشتركا لاهتمام هذه الجمعيات الأهلية ، ولكن دون إغفال القضايا الاجتماعية [٣٢] .

تميزت الفترة من ١٩٢٣ - ١٩٥٢ بإطلاق حرية تكوين الجمعيات اتساقا مع نصوص دستور ١٩٢٣ الذى أقر حق المصريين جميعا فى تشكيل الجمعيات ، مع إشارة البعض إلى أن لجوء المشرع إلى بعض القيود جاء من منطلق التنظيم القانونى لتكوين الجمعية واشهارها، وبدا ، أن هناك تفرقة واضحة بين ثلاثة أنواع من الجمعيات الأهلية :

الأول : جمعيات ذات طابع عسكرى تعمل لخدمة حزب أو مذهب سياسى معين ، وتقرر حظرها قطعيا بموجب القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٣٨ .

الثانى : جمعيات مدنية تتمتع بجميع الحقوق التى يتمتع بها أى شخص اعتبارى ولها أن تمارس كافة الأنشطة ، شريطة ألا يكون من بين أنشطتها الحصول على

ربح مادى ، وقد نظمها القانون المدنى من المواد ٥٤ - ٦٨ .

الثالث : الجمعيات الخيرية والمؤسسات التى يخصص مالها لمدة غير معينة لأعمال الخير والنفع العام ، وتعد أموالها بمثابة هبة ، أو وهبة ، وقد أخضعها القانون المدنى فى المواد من ٦٩ - ٧٨ لرقابة الدولة ، كما أصدر لها قانونا محددا هو القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ ، ومن أمثلتها الملاجئ ومؤسسات رعاية الأحداث (٣٣) .

وقد بلغ عدد الجمعيات الأهلية فى مطلع الخمسينيات ٥٠٨ جمعية خلال الفترة من ٤٥ - ١٩٤٩ مقارنة بـ ٦٣٣ جمعية خلال الفترة من ٢٥ - ١٩٤٤ ، فيما يعده البعض تعبيرا عن تراجع نسبى فى قيمة التطوع لإنشاء هذه الجمعيات ، ويعزى ذلك جزئيا إلى الدور الإشرافى والرقابى الذى استنته الدولة ، وحد من اهتمام الأفراد بالانضواء تحت لواء هذه الجمعيات(٣٤) . ومايهمنا - فى هذا الصدد - هو التأكيد على دور تلك الجمعيات فى عملية التنشئة بتركيزها على قضية الهوية والانتماء ، وما صاحب ذلك من بروز اتجاهات يركز بعضها على عروبة مصر ، والبعض الآخر على إسلامية مصر ، والاتجاه الثالث الذى يرى الأولوية لمصر الفرعونية ، ومثلت تلك الجمعيات المنشأة منابر للجدل والحوار مابين تلك الاتجاهات خاصة مع قيام أصحاب هذه التيارات - سيما العروبى القومى - بإنشاء جمعيات يمكن من خلالها مخاطبة الشارع المصرى ومثقفيه ، ومن أبرز هذه الجمعيات جمعية توحيد الثقافة العربية ١٩٣٧ .

وكان الجدل والحوار مابين تلك الجمعيات استمرارا لدورها فى تنشئة المواطنين على الأخذ والرد ، ومقارعة الحجة بالحجة ، والميل إلى الاهتمام بالشأن العام ، مما يصب فى التحليل الأخير فى اتجاه بناء ثقافة سياسية ديمقراطية للمواطنين مع ارتباط ذلك كله بالظروف السياسية المحيطة التى جعلت القضية الوطنية هى القاسم المشترك بين الجمعيات فى تلك الفترة ، ومثلت الفترة حتى عام ١٩٥٢ بيئة خصبة لنمو وتطور الجمعيات ، وهو ماشهد إجهاضا فى الفترة الثالثة .

ففى أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢ انتقل النظام السياسى إلى مرحلة التنظيم

السياسى الواحد ، والسعى إلي الهيمنة على كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، وتعامل النظام الجديد آنذاك مع مؤسسات المجتمع المدنى جميعا من منطلق التصفية والقهر لهذه المؤسسات ، بحيث يمكن القول بأن الدولة سارت فى اتجاه احتواء أو ابتلاع المجتمع وقواه الناشطة من خلال عدة إجراءات أهمها صدور قرار جمهورى فى عام ١٩٥٦ ينص على إلغاء المواد من ٥٤ - ٨٠ التى تضمنها القانون المدنى بشأن الجمعيات الأهلية ، وماتبع ذلك من حل هذه الجمعيات ، وحظر اشتراك الأشخاص المحرومين من حقوقهم السياسية فى تأسيس أو عضوية أى جمعية ، فضلا عن وقوع المخالفين تحت طائلة قانون العقوبات فى سابقة هى الأخطر من نوعها [٣٥] . وجاء القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ متفقا مع النزعة الاشتراكية التى تبناها النظام مجسدا قمة هيمنة الدولة على الجمعيات فى كافة مجالات النشاط ، بحيث يمكن القول إن النجاح الذى حققته الجمعيات الأهلية إبان العهد الليبرالى فى عملية التنشئة ، سواء عبر الآلية المباشرة بالانخراط فى العمل السياسى ، وبث الروح الوطنية ، والدعوة إلى الإصلاح السياسى ، أم عبر آلية غير مباشرة من خلال الانخراط فى مجالات الرعاية القائمة على روح التطوع ، ومايستتبعها من قيام المواطن المهتم بشئون الحياة العامة فى شتى المجالات ، هذا النجاح تلاه إخفاق وتراجع كبير فى نشاط تلك الجمعيات حتى فى مجالات الرعاية والتنمية ذاتها ، ناهيك عن حظر اشتغالها بأى دور سياسى ، كما عبرت عن ذلك مواد القانون سالف الذكر ، وأثرت بالسلب على نشأة ونشاط الجمعيات وحدت من دورها فى عملية التنشئة ، وأحكمت بمقتضاها الدولة رقابتها على تكوين الجمعيات وأنشطتها واحتفظت بحق حل الجمعيات ودمجها [٣٦] .

وقد تمثلت رقابة الدولة على الجمعيات وتكوينها فى المادة الثامنة من القانون ، والتى تنص على أنه لاتثبت الشخصية الاعتبارية للجمعية إلا إذا أشهر نظامها وفقا لهذا القانون . وحدد القانون العديد من الإجراءات لإشهار الجمعية ، كما تعددت الوثائق المطلوبة ، وحدد القانون مواعيد التظلم ، والحالات التى يجوز لجهة الإدارة أن ترفض فيها شهر الجمعية . ويلاحظ أن التظلم من قرار رفض إنشاء الجمعية يقدم إلى جهة الإدارة ، وهو مايعنى توفير الحق لجهة واحدة فى أن تكون حكما وقاضيا فى

نفس الوقت .

كما تعددت صور الرقابة على نشاط الجمعيات ، وتعددت صور سلطة حل الجمعيات أو دمجها بقرار مسبب من وزير الشئون الاجتماعية فى حالات أربع هى : أن يثبت عجز الجمعية عن تحقيق الأغراض التى أنشئت من أجلها ، وإذا تصرفت فى أموالها فى غير الأوجه المحددة لها طبقا لأغراضها ، وإذا تعذر انعقاد جمعيتها العمومية عامين متتالين ، وإذا ارتكبت مخالفة للقانون أو إذا خالفت النظام العام أو الآداب .

واستمر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ساريا حتى بعد تبنى النظام السياسى التعددية السياسية المقيدة واقتصاد السوق فى منتصف السبعينيات ، وإن كان ترديد شعارات الديمقراطية والحرية قد سمح بتزايد أعداد الجمعيات إدراكا من منشئيها بأهمية دورهم فى تدعيم التحول نحو الديمقراطية ، وترسيخها عبر ثقافة سياسية ديمقراطية ، فقفز عدد الجمعيات خلال الثمانينيات بنحو أربعة آلاف جمعية ، فبعد أن كان عدد الجمعيات فى ١٩٨١ عشرة آلاف جمعية ، قدر فى عام ١٩٩١ بنحو ١٤٦٠٠ جمعية يتركز أكثر من ٩٠ فى المائة منها فى ثلاثة مجالات : ثقافية ، ودينية ، وعلمية ، وتنمية مجتمعات محلية ، ومساعدات اجتماعية .

وإذا كان تزايد أعداد تلك الجمعيات الأهلية يعكس فى جانب تنامى قيمة المشاركة فى الشأن العام لدى المنتمين لتلك الجمعيات ، إلا أن الدور السياسى للجمعيات ممثلا فى عملية التنشئة ظل محصورا فى نطاق ضيق دون أن يتطرق إلى قضايا سياسية بعينها تمثل نموذجا حيا للتفاعل مع الدولة .

ومع تسارع خطوات الخصخصة ، والاتجاه نحو القطاع الخاص فى التسعينيات ، تصاعد دور الجمعيات ، وعكس الخطاب السياسى للدولة هذا التصاعد ، وهو ما انعكس على أنماطها ووظائفها ، ونعرض له فى النقطة التالية :

ب - الجمعيات الأهلية وتطور أنماطها فى حقبة التسعينيات

لعبت الجمعيات الأهلية فى التسعينيات مايمكن أن نسميه بالدور العلاجى من الآثار

السلبية لعملية الإصلاح الاقتصادى وما ترافق معها من الإسراع بخطى التحول إلى القطاع الخاص ، كما تطورت أنماطها ووظائفها ، وأسهمت فى تنشئة الأفراد على كثير من القيم ، كقبول الآخر ، والحوار معه ، واحترام حقوق الإنسان عموما ، وحقوق المرأة والطفل . ولم يقتصر دور كثير من تلك الجمعيات على الصعيد المحلى ، بل تجاوزته إلى الأطر الدولية والاقليمية بمشاركتها فى كثير من المؤتمرات التى كان يخصص فيها منتدى للمنظمات غير الحكومية ، يتوازى فى اجتماعاته ومناقشة القضايا مع اجتماعات الوفود الحكومية .

فمن ناحية أولى ، تزايد عدد الجمعيات الأهلية إبان فترة التسعينيات ليصل فى نهاية عام ١٩٩٩ إلى حوالى ١٦ ألف جمعية أهلية ، ينشط ربع هذا العدد فى التنمية المحلية ، وتنشط الغالبية العظمى فى الرعاية الاجتماعية ، وقد انعكس هذا التزايد العددى على نشاط الجمعيات التى استجابت بدرجة عالية من الفعالية لكثير من القضايا الاقتصادية والاجتماعية ، والتى ارتبطت بالعقد الأخير من القرن العشرين ، ومن أهمها قضية الفقر ، والبطالة ، وتزايد مشروعات الجمعيات المعنية بالتدريب وإعادة التأهيل ، وتوفير فرص عمل (٣٧) .

ومن ناحية ثانية نشط عدد كبير من الجمعيات الأهلية فى مشروعات تنظيم القروض الصغيرة ، سواء للشباب ، أو للنساء ، وكان البعض منها وسيطا بين مؤسسات التمويل العالمية وبين فئات المنتفعين .

وينبغى التذكير بأن تراجع الدولة عن التزامها ودورها فى مجال الخدمات الأساسية قد دفع إلى بروز درجة من التسامح النسبى إزاء نشاط الجمعيات ، وبروز مجالات عمل جديدة لها ، كالقروض ، والتدريب ، وأطفال الشوارع ، ونحوها .

من ناحية ثالثة برزت سلسلة من المنظمات ضمن المبادرات الأهلية استهدفت الدفاع عن الحقوق السياسية والمدنية كمنظمات حقوق الإنسان ، أو تستهدف التعبير عن مطالب بعض القطاعات ، وبذل جهد منظم للتأثير فى السياسات والتوعية بالحقوق ، من ذلك بعض المنظمات النسائية ، وبعض المنظمات المعنية بقضايا عمالة الأطفال . وقد عبر بروز هذه السلسلة من المنظمات عن مدى استجابة وتطور العمل

الأهلى مع التغيرات والقضايا الاجتماعية الناشئة ، بحيث تستكمل تلك المنظمات دورها فى التنشئة والتوعية بالحقوق وصولا إلى المواطنة الفعالة ، واجتذاب قطاعات عديدة لممارسة الاهتمام والمشاركة فى الشأن العام ، وقد عرفت تلك المنظمات بمنظمات الدفاع والمناصرة للحقوق [٢٨] .

وقد لعبت تلك المنظمات الدفاعية دورها فى تدفق المعلومات حول العديد من القضايا الملحة كحقوق الإنسان ، وأسهمت فى توعية الرأى العام بها ، وفى الرقابة الشعبية على أداء الحكومة إزاء تلك القضية .

من ناحية رابعة برز إبان التسعينيات نمط جديد من الشركات المدنية – أى الخاضعة للقانون المدنى – كصيغة قانونية تتيح فرصة للإفلات من أسر المعوقات البيروقراطية التى يفرضها القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، ونشأت مراكز بحثية ثقافية ، اعتبرها المهتمون بالمجتمع المدنى أنها تمثل نمطا جديدا لمنظمات المجتمع المدنى تتسم بالمبادرة الحرة فى إنشائها ، والإرادة الحرة فى إدارتها ، وتحتل موقعا وسطا بين الدولة وبين الفرد . وقد لعبت تلك الشركات المدنية والمراكز البحثية – إلى جانب منظمات حقوق الإنسان السابق الإشارة إليها – دورا فى الاهتمام بقضايا الديمقراطية والإصلاح الاجتماعى ، وخلقت من خلال ندواتها وأنشطتها حالة من الحيوية فى الساحة الثقافية، وشكلت وعيا ببعض القضايا ، مما أسهم إيجابيا فى اتجاه وظيفة التنشئة التى تمارسها ، ولكن ذلك لاينفى ماعانته تلك الأنماط الجديدة من مثالب تمثلت فى الطبيعة النخبوية لهذه المنظمات ، واعتماد بعض هذه المراكز البحثية على التمويل الأجنبى بصورة كبيرة ، مما أدى إلى اهتمامها بقضايا يطرحها الممول الأجنبى ، قد لايكون لها نفس الأهمية بالنسبة للواقع المحلى المصرى .

وهكذا يبدو أن البيئة السياسية المحيطة كانت مهيئة لتمارس تلك الجمعيات دورا متناميا فى التنشئة على الحوار ، وهو ماتجهت إليه تلك الجمعيات ، حيث انشغلت إبان التسعينيات بقضية تغيير القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، والذى تعتبره معوقا لنشاطها ، وسببا متكررا للصدام مع البيروقراطية المصرية . ومن جهة أخرى طرأت فى المناخ العالمى فى هذه الفترة عدة تطورات ارتبطت باطلاق المزيد من فعالية وحرية

الحركة أمام تنظيمات المجتمع المدنى ، الأمر الذى عزز من موقف الجمعيات الأهلية فى مصر نحو المطالبة بتغيير القانون . واستجابت الحكومة بتشكيل لجنة من ممثلى كل من الجمعيات الأهلية والحكومة وبعض الشخصيات العامة للبحث فى إصدار قانون جديد ، وارتبط بذلك عقد لقاءات تشاور وندوات عديدة لمناقشة مشروع قانون الجمعيات الأهلية ، مما يعد سابقة فى منهجية إصدار التشريعات ، ونموذجا يمكن أن يحتذى للممارسة الديمقراطية على جانبى الجمعيات والحكومة على حد سواء .

إن جلسات الحوار التى شارك فيها ممثلو الجمعيات يمكن اعتبارها خطوة مهمة على طريق بناء جسور الحوار والتنشئة بينها وبين الحكومة ، ووسيلة للتعليم والتنشئة السياسية على احترام وقبول الآخر والمطالبة بالتغيير عبر الآليات السلمية المشروعة دون اللجوء إلى العنف أو التغيير الثورى .

وكان نتاج الحوار هو القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ الذى أقر بعدم دستوريته لعدم عرضه على مجلس الشورى بوصفه من القوانين المكملة للدستور ، ليعود العمل من جديد إلى القانون القديم رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ليحكم الجمعيات التى لم توفق أوضاعها وفقا القانون رقم ١٥٣ قبل الحكم بعدم دستوريته ، ولكن تبقى تجربة الحوار مع الجمعيات تستحق التقييم من زاوية التنشئة السياسية ونشر قيمة الثقافة المدنية التى تتضمن التأكيد على التسامح والحوار والطوعية والإدارة السلمية للاختلافات ، وهو ماسنعرض له كأحد أبعاد النقطة التالية :

جـ - تقييم نجاح الجمعيات فى نشر ثقافة مدنية

نموذج قانون الجمعيات رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩

لابد من الإشارة إلى صعوبة مهمة تقييم مدى نجاح الجمعيات الأهلية فى التنشئة السياسية ، ونشر قيم التسامح ، واحترام حقوق الإنسان ، وقبول الآخر ، والإدارة السلمية للاختلافات ، والنزوع للعمل الطوعى ، بالنظر إلى التاريخ الطويل لتلك الجمعيات والتى تمتد منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا بالإضافة إلى تداخل العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى عملية التنشئة ،

والتى يتحدد بمقتضاها مدى نجاح أو فشل تلك الجمعيات فى أداء وظيفة التنشئة .

إلا أن ذلك لا يمنع من تناول عدة أبعاد محددة وسريعة نتعرف من خلالها على نجاح تلك الجمعيات فى مهمة التنشئة ، لنتطرق من بعدها إلى خبرة الحوار مع الحكومة من أجل تغيير قانون الجمعيات ، بصرف النظر عن التطورات اللاحقة ، والتى أدت إلى الإقرار بعدم دستورية القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ ، والعودة إلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ .

وتتمثل الأبعاد التى يمكن الاستدلال من خلالها على مدى نجاح وفشل الجمعيات فى التنشئة ونشر الثقافة المدنية فيما يلى[٣٩] :

- التأكيد على المشاركة والنزوع للعمل الطوعى .
- الإدارة السلمية للاختلافات والصراعات .
- المحاسبية والشفافية .

فبالنسبة للمشاركة والنزوع للعمل الطوعى ، تظهر كثير من الدراسات أن نجاح الجمعيات فى هذا المجال مايزال محدودا فى إشارة إلى أن الاعتماد على مؤشرات العضوية للتدليل على النزوع إلى التطوع فى حالة الجمعيات الأهلية هو مؤشر زائف ؛ لأن العمل غالبا مايتمحور حول مجموعة من الأشخاص ، ناهيك عن الأثر السلبى لتبنى النظام السياسى لقرابة ربع قرن لنظام الحزب الواحد القائم على التعبئة وحداثة تجربة التعددية السياسية فى مصر ، مما أدى إلى انحسار العمل التطوعى حتى من الأجيال الشابة ، ويرتبط بمحدودية التطوع الظروف الاقتصادية والضغوط القاسية التى يعانيها المواطن ، وتجعل مهمة الجمعيات الأهلية أكثر صعوبة .

أما الإدارة السلمية للاختلافات والصراعات ، فلم تتجذر داخل عدد كبير من الجمعيات الأهلية ذاتها لتقدم من خلالها قدوة للفرد تسهم فى تنشئته عليها ، والتى يرتبط بها عدة عناصر كالطريقة التى وصل من خلالها المسئولون فى الجمعية إلى مناصبهم ، ومعدل دوران السلطة فى مراكز اتخاذ القرار ، ومتوسط عدد أعضاء مجلس الإدارة .

وقد أظهرت دراسة ميدانية حديثة ارتفاع نسبة الانتخاب كأساس لاختيار

رؤساء مجالس ادارة الجمعيات فى مصر ، حيث تبلغ ٩ر٩٥٪ من إجمالى الجمعيات محل الدراسة ، بما يشير إلى تحقق الديمقراطية بدرجة مثالية ، ولكن يعوق هذا الأمر أو يضعف مصداقيته العنصر الثانى ، وهو معدل دوران السلطة فى مراكز اتخاذ القرار ، حيث أظهرت الدراسة نفسها ضعف هذا المؤشر داخل المنظمات الأهلية ، حيث يبقى الرؤساء فى أماكنهم لمدد طويلة ، قد تصل إلى مدى الحياة ، بما يؤثر بالسلب على عملية اتخاذ القرار ، ويبعد صفة الديمقراطية عن آليات العمل داخل الجمعيات الأهلية ، وينحى النموذج المثالى للتسامح والإدارة السلمية للاختلافات ، خاصة مع ما قد يلجأ إليه أنصار الرؤساء من استخدام العنف ضد معارضيهم وذلك على غرار ما قد نشهده فى بعض مؤسسات المجتمع المدنى الأخرى كالأحزاب والنقابات من غياب أو قصور سمة التسامح والإدارة السلمية للاختلافات فيما بين أعضائها[٤٠] .

أما بالنسبة لعنصر متوسط عدد أعضاء مجلس الإدارة ، فقد أظهرت الدراسة انخفاض هذا المتوسط ، فيما يشير إلى إصابة كثير من الجمعيات بالتيبس والجمود إلى حد ما[٤١] .ثم تأتى الشفافية والمحاسبية ، ويكفى للتدليل على غياب هذا العنصر ، مايتردد من الاتهامات بالفساد المالى بين أعضاء بعض الجمعيات ، ناهيك عن عدم تقديم كشوف سنوية دائمة عن موارد الجمعيات أو أوجه إنفاقها .

وهكذا يمكن القول إن نجاح الجمعيات الأهلية فى القيام بدور سياسى عند نشأتها وقدرتها على التنشئة السياسية للمواطنين وبث ثقافة سياسية لديهم ارتبط بظروف البيئة السياسية المحيطة التى جعلت القضية الوطنية - إبان الاستعمار البريطانى ووجود الجاليات الأجنبية بمصر - هى القاسم المشترك بين الأفراد . فلم تجد تلك الجمعيات عناء فى توجيه أفرادها للمشاركة فى الشأن العام ، فى حين كان لبعض الظروف اللاحقة أثرها على الحد من وظيفة التنشئة السياسية بوجه عام لبعض تلك الجمعيات والتى برز دورها بصورة أكبر خلال نهاية التسعينيات، وهو ماترجم فى حوار ممثليها مع ممثلى الحكومة لتغيير قانون الجمعيات ، وهو ماسنعرض له فى النقطة التالية :

قانون الجمعيات الجديد رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩

كان من أبرز التطورات التى شهدتها البلاد فى عام ١٩٩٨ عقد لقاءات وندوات مستمرة بين الحكومة ممثلة فى وزيرة الشئون الاجتماعية وبين خبراء ونشطاء العمل الأهلى لصياغة مشروع قانون جديد للجمعيات ، اعتقادا بأن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ أصبح غير مناسب ليحكم نشاط الجمعيات فى ظل التطورات السياسية والاقتصادية المحلية والعالمية . واعتبر عقد جلسات الحوار بين ممثلى الجمعيات والحكومة بداية لنموذج يمكن الاقتداء به فى تنشئة الأفراد على الجدل والحوار ، والاهتمام بالشأن العام ، والنزوع إلى التغيير عبر وسائل سلمية مشروعة .

وتضمن مشروع القانون الذى أفرزته جلسات الحوار عدة نصوص تمثل تحريرا للعمل الأهلى من الرقابة والبيروقراطية ، حيث نصت المادة (٦) منه على حرية تسجيل الجمعيات وثبوت الشخصية الاعتبارية لها بمجرد القيد ، كما نصت على أن رفض القيد من الجهة الإدارية يعطى الحق لممثل جماعة المؤسسين للطعن على القرار خلال ستين يوما من تاريخ إخطاره ، كما نصت المادة (٥) على إلغاء القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤. فى الوقت نفسه تضمن مشروع القانون بعض التعديلات التى اعترضت عليها بعض الجمعيات ، ومنها النص على حظر النشاط السياسى - بمعناه الضيق - وهو ما اعتبرته منظمات حقوق الإنسان قيدا على نشاطها ، وكذلك ما ذهبت إليه المادة ١٧ من مشروع القانون من اشتراط الحصول على إذن فيما يتعلق بالتمويل الأجنبى من وزير الشئون الاجتماعية ، وهو ما اعتبرته بعض الجمعيات الأهلية ومنظمات حقوق الإنسان نوعا من الرقابة الفعلية على أنشطتها [٤٢] . إلا أن المادة ٢٣ جاءت بتعديل آخر عندما جعلت الفصل فى النزاع بين الجمعية الأهلية والجهة الإدارية المختصة حول قرار تعترض عليه الأخيرة للمحكمة ، بعكس القانون القديم الذى تضمن عقوبات معينة على الجمعية إذا لم تقم بتنفيذ ماتطلبه الجهة الإدارية المختصة ، كما ألغيت الفقرة الأولى من المادة ١٢ ، والفقرتان الثالثة والرابعة من المادة ١٦ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ كما تكشف عن ذلك مقارنة القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩بسابقه . وكلها كانت تمثل قيدا على نشاط الجمعيات .

مايهمنا فى هذا الصدد الإشارة ليس إلى التعديلات الإيجابية فى القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ على أهميتها فى تحرير العمل الأهلى والتى طرحنا نماذج منها ، إلا أن مايعنينا - فى مجال دراستنا هذه - هو النموذج الذى قدمته جلسات الحوار بين ممثلى الحكومة وممثلى الجمعيات فى التنشئة على قيم تسهم فى إيجاد المواطن الذى يساهم بفعالية فى شئونه العامة ، وذلك على الرغم مما تشير إليه بعض الجمعيات من حدوث تعديل فى بعض بنود القانون تخضع مختلف الأنشطة الأهلية لرقابة حكومية [٤٣] . وهو ماجعل نشطاء العمل الأهلى حريصين على عدم إدخال هذا القانون حيز التنفيذ برفع دعوى بعدم دستوريته لعدم عرضه على مجلس الشورى بوصفه من القوانين المكملة للدستور ، وهو ماتم بالفعل ليعود العمل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ .

ملاحظات ختامية

- ليس من شك فى أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه الجمعيات الأهلية فى عملية التنشئة السياسية لعدة اعتبارات : منها مايتعلق بطبيعة الجمعيات وقيامها على أساس المبادرة الأهلية ، والنزوع إلى المشاركة فى العمل العام ، بالإضافة إلى مايرتبط بتعالى الدعوات للتحول الديمقراطى ، واحترام حقوق الإنسان ، خاصة على الصعيد العالمى ، ومنها مايتعلق بالحديث عن المواطنة العالمية فى مقابل انزواء الهويات الوطنية أو القومية ، خاصة فى ظل قصور قنوات التنشئة والمشاركة السياسية الأخرى كالأحزاب مثلا وحاجتها إلى ضخ دماء جديدة فيها . غير أن قدرة تلك الجمعيات ونجاحها فى الاضطلاع بدور سياسى مباشر أو دور تنموى يجتذب قطاعات كبيرة من المواطنين للمشاركة - ولو بشكل غير مباشر - فى إدارة شئونهم ترتبط بمدى ثقة النظام السياسى ذاته فى قدرة تلك الجمعيات على القيام بدور مساند للدولة فى المجال السياسى ، والتى ترجع إلى مدى القدرة الذاتية لتلك الجمعيات على تنمية مواردها فى مواجهة الدولة .
- ويستلزم نجاح الجمعيات فى دورها تدعيم ذلك الاتجاه الإيجابى للدولة والذى يبرز

فى الخطاب السياسى ونقله إلى حيز الحركة بدرجة تسمح بشراكة فعلية للقطاع الأهلى فى عملية التنمية الشاملة .

- إن هدف القطاع الأهلى سياسيا وثقافيا هو أن يتمكن الأفراد – من خلال تضامنهم وتنظيم أنفسهم – من إدارة مصيرهم وتقريره بأنفسهم ، وإدارة مجتمعهم بأسره ، سواء على صعيد السياسات العامة للدولة ، أو على صعيد المجتمع المحلى . ويلزم لنجاحه فى وظيفة التنشئة أن تتوافر له الديمقراطية الداخلية ، بحيث تصبح جزءا لايتجزأ من وجود هذا القطاع وهدفا من أهدافه . وبذلك يصبح القطاع الأهلى معنيا بالعمل السياسى غير الحزبى طالما أنه يعنى بإدارة المجتمع ككل فى شتى مجالات الحياة ، ويصبح مطلوبا توافر درجة ما من الثقة المتبادلة بينه وبين الدولة لنجاحه فى مهمته .

- إذا كان الظرف العالمى كان قد مثل فى فترة سابقة فرصة سانحة لتصاعد دور الجمعيات الأهلية والاضطلاع بمهام التنشئة ، فإن على تلك الجمعيات التمسك بهذا الظرف ومحاولة الاستفادة منه فى اتجاه نشر ثقافة سياسية ديمقراطية تدفع نحو مزيد من التحول الديمقراطى فى مصر ، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار مايمكن أن نصفه بمحدودية دور تلك الجمعيات فى نشر تلك الثقافة من منظور التحول الديمقراطى داخلها أيضا .

المراجع

١ - المنوفى ، كمال ، *أصول النظم السياسية المقارنة* ، الكويت : دار الربيعان للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧ ، ص٣٢٤ .

٢ - المنوفى ، كمال ، "التنشئة السياسية للطفل فى مصر والكويت" ، *السياسة الدولية* ، عدد (٩١) ، يناير ١٩٨٨ ، ص٤٠ .

٣ - نقلا عن :
Ranshon, Stanley."Political Socialization", in : Hawkesworth, Mary & Kogan, Mourice (eds), *Encyclopedia of Government and Politics*, Vol . 1, London : Routledge,1992, p. 444 .

٤ - *I bid,* p. 449 .

٥ - Greenstien, Fred, "Political Socialization", in : Sills, David, (ed), *International Encyclopedia of Social Science*, Vol -14,1968, p. 5511.

٦ - حول الجدل الدائر فى هذا الصدد انظر:
Sigel, Roberta, "New Directions for Political Socialization Research", *Perspective on Political Science*, Vol . 24, issue 1, Winter 1995, p.2.

٧ - نوير ، عبد السلام ، *المعلمون والسياسة فى مصر* ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠١ ، ص٣٢ .

٨ - لمزيد من التفاصيل انظر :
Rosenberg, S.W., "Sociolgy, psycology and The study of Political behaviour: The Case of Research on Political Socialization", *Journal of Politics*, Vol. 47, 1985, pp. 716- 717 .

٩ - المنوفى ، كمال "الأطفال والسياسة فى مصر : دراسة ميدانية استطلاعية ، *السياسة الدولية* عدد (١١٤) ، أكتوبر ١٩٩٣ ، ص٨ .

١٠- لمزيد من التفاصيل حول هذه الدراسات انظر :
Sigel, *op. cit,* p.3 .

١١- حول الاهتمام بتنشئة البالغين انظر :
Niemi, Richard G.& Hepburn, Mary A., "The Rebirth of Political Socialization", *Perspectvies on Poltical Science*, Vol. 24, Winter 1995, pp-1-2.

١٢- من الدراسات المبكرة حول دور الأسرة انظر :
Jennings, Kent M. & Niemi, Richard G, "The Transmision of Political Values From Parent to child", In: Dennis, Jack. (ed.), *Socialization to politics: A Reader,* NewYork: John Willey& Sons, 1973, pp. 323-338.

١٣- حول دور المدرسة انظر :
Langton, Kenneth P.& Jennings, Kent, "Political Socialzation and The High School Cilabus", in: *Ibid*, pp. 365-390

١٤- حول دور وسائل الإعلام انظر :

Chaffee, Steve H ., Scottword, L. and Tipton, Leonord P., "Mass Communication and Political Socialization", in: *Ibid*, pp. 391- 410 .

١٥- أفندى ، عطية حسين ، *المنظمات غير الحكومية والتنمية : إعادة التفكير من أجل دور أكثر فعالية مع إشارة خاصة للحالة المصرية* . القاهرة : دون ناشر، ١٩٩٨ ، ص٦ .

١٦- Clark, Gerard, *The Politics of NGOs in South East Asia: Participation and protest in The phillippines,* NewYork: Routledge, 1998, p.2.

١٧- قاسم ، محيى الدين ، "المنظمات غير الحكومية وديمقراطية العلاقات الدولية : رؤية فى الأبعاد والمجالات" ، *الديمقراطية* ، العدد الثانى ، ربيع ٢٠٠١ ، ص ص ٥٨ - ٥٩ .

١٨- Clark. op. cit, p. 3.

١٩- البصام ، درام ، العمل الأهلى العربى المشترك ، ورقة مقدمة إلى *المؤتمر الثانى للمنظمات الأهلية العربية* ، القاهرة : الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، ١٩٩٧ ، ص٧ .

٢٠- SalaOan, Lester, "The Rise of Non profit Sector", *Foreign Affairs,* Vol. 73, 1994, p. 105 .

٢١- Clarke, Gerard, "Non Governmental organization and politics in The Developing World". *Political Studies*, Vol.46, No.1, March 1998, pp.43 - 44.

٢٢- Beshara, Miranda, "The Egyptian NGO Sector: Prospects and Challenges, *"Civil-Society and Democratization in The Arab World*, Vol. 8,issue 92, August 1999, p.3, available at : http // WWW . Ibn Khaldun.org/ newsletter / 1999/aug/ essay 2.h tml (19/2/2002) .

٢٣- عبد الوهاب ، أيمن ، "الدور السياسى للجمعيات التطوعية فى مصر ١٩٨٢ - ١٩٩٢ ، فى : خربوش : محمد صفي الدين (محرر) ، *التطور السياسى فى مصر ١٩٨٢-١٩٩٨* ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص٥٢٥ .

٢٤- الصاوى ، على ، "التنظيمات غير الحكومية والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى" ، شئون عربية ، عدد (٧٥) ، سبتمبر ١٩٩٣ ، ص١٠٨ .

٢٥- حول تدريب كوادر المنظمات غير الحكومية انظر : قنديل ، أمانى ، تنمية *الموارد البشرية والقدرات التنظيمية للمنظمات الأهلية العربية* ، القاهرة : لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية ، ١٩٩٦ ، ص٤٥ ومابعدها .

٢٦- Hajj, Jean Dib, "The Role of NGOs in Building and Enhancing the Democratic Culture", Available AT: *WWW. bunian . org . Jo/bunian /English/ newsletter / Issue3, article 1 htm.* (10/11/2001) .

٢٧- ثابت ، أحمد ، *الدور السياسى الثقافى للقطاع الأهلى* ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٩ ، ص٢٥ .

٢٨ - قنديل ، أمانى ، *العمل الأهلى والتغير الاجتماعى : منظمات المرأة والدفاع والرأى والتنمية فى مصر* ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٨ ، ص٧١ .

٢٩- لمزيد من التفاصيل انظر : السيد ، مصطفى كامل ، "أزمة الأحزاب السياسية فى مصر" الهلال ، يناير ٢٠٠٢ ، ص ص ٢٤ - ٣١ .

٣٠- قنديل ، أمانى ، *المجتمع المدنى فى مصر فى مطلع ألفية جديدة* ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٠ ، ص١٦ .

٣١- قنديل ، أمانى ، "دور الجمعيات الأهلية والثقافة والتنشئة السياسية فى مصر" ، فى كمال المنوفى وحسنين توفيق (محرران) ، *الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغيير* ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص١٠٤٤ .

٣٢- قنديل ، أمانى ، المجتمع المدنى . . . ، مرجع *سابق* ، ص ص ٢٠ - ٢١ .

٣٣- قنديل ، أمانى ، الجمعيات الأهلية . . . ، مرجع *سابق* ، ص ص ١٠٤٨ - ١٠٤٩ .

٣٤- عبد الوهاب ، أيمن ، مرجع *سابق* ، ص٥٢٤ .

٣٥- قنديل ، أمانى ، المجتمع المدنى . . . ، مرجع *سابق* ، ص ص ٢٦ - ٢٧ .

٣٦- قنديل ، أمانى ، "الجمعيات الأهلية . . ." ، مرجع *سابق* ، ص١٠٦٠ .

٣٧- التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩١ ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٢ ، ص٤١٨ .

٣٨- قنديل ، أمانى ، العمل الأهلى والتغير الاجتماعى ، مرجع *سابق* ، ص٦ ومابعدها .

٣٩- قنديل ، أمانى ، "تطور المجتمع المدنى فى مصر" ، *عالم الفكر* ، المجلد (٢٧) عدد (٣) ، يناير/ مارس ١٩٩٩ ، ص١١٠ .

٤٠- الباز ، شهيدة ، *المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادى والعشرين : محددات الواقع وآفاق المستقبل* ، القاهرة : لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية ، ١٩٩٧ ، ص ص ١٠٠ - ١٠٢ .

- وحول الخلافات داخل عدد من مؤسسات المجتمع المدنى الآخرى كالأحزاب والنقابات أنظر : عويس ، مصطفى ، الحرب الأهلية فى نقابة المحامين ، القاهرة : مركز الدراسات والمعلومات القانونية ١٩٩٧ .
- التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠١ ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٢٠٠٢ ، ص ص ٤٤٧-٤٥٧ .
- قنديل ، أمانى ، تطور المجتمع المدنى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ص ١١٦-١٢٠ .

٤١- *المرجع السابق* ، ص١٠٣ .

٤٢- انظر نصوص القانون فى : مشروع قانون الجمعيات الأهلية ، القاهرة : مركز الدراسات والمعلومات القانونية بدون سنة نشر .

٤٣- لمزيد من التفاصيل انظر :
أبو زهرة ، عادل ، "تجربتى مع قانون العمل الأهلى الجديد" ، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل"من

أجل قانون أكثر عدالة وديمقراطية للعمل الأهلى" ، التى نظمها البرنامج العربى لنشطاء حقوق الإنسان بالقاهرة ، ٣ - ٤ اكتوبر ٢٠٠٠ ، ص٢ ومابعدها .

Abstract

NGO's AND POLITICAL SOCIALIZATION IN EGYPT

Hassan Salama

The main goal of this article is to discuss the relationship between NGOs and Political socialization in Egypt through highlighting the historical roots of these NGOs and their role in the Egyptian society.

The study suggests that NGOs have the ability to build a democratic soceity by encouraging dialogue, debate and voluntary participation, in order to describe those NGOs as schools of democracy. This article illustrates steps necessary towards enhancing the role of NGOs in the political field beside the other social fields.

ملخص رسالة ماجستير

الازمة السياسية فى زائير ١٩٩٦ / ١٩٩٧

الشيماء على *

طرح التطور الهائل الذى شهدته وسائل الإعلام أثارا هامة على العملية السياسية ، من حيث زيادة قوة المواطن العادى فى مواجهة السلطة السياسية ، وزوال حاجز السرية ، وزيادة حدة مشكلة صنع القرار السياسى فى ضوء توافر كم هائل من المعلومات التى تصل لصانع القرار ، وفى ذات الوقت خفّت حدة الغموض الذى يحيط بالعملية السياسية ، ويوفر لصانع القرار حرية حركة فى اتخاذ مايراه ، فضلا عن أن وسائل الإعلام هى التى تحدد الأحداث الأكثر أهمية عندما تنقل لنا أخبارا عنها .

ومن هذه الأحداث الأزمة السياسية التى تعرضت لها زائير فى عامى ١٩٩٦ و١٩٩٧ نتيجة تكتل العديد من قوى المعارضة العسكرية والسياسية ضد نظام موبوتو ، وفى مقدمتها تحالف القوى الديمقراطية بزعامة لوران كابيلا ، مما أدى إلى الإطاحة بهذا النظام . وتمتع هذا التحالف بدعم من جانب عدد من الدول الإفريقية المعادية لموبوتو ، وعلى رأسها : رواندا، وأوغندا ، وأنجولا، ودول إفريقية أخرى ، وفشلت الجهود الدولية والإقليمية فى احتواء الأزمة ، وامتنعت القوى الدولية الكبرى عن دعم نظام الرئيس موبوتو على نحو مافعلت فى أزمات سابقة .

* باحث ، قسم الاتصال الجماهيرى والثقافة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد التاسع والثلاثون ، العدد الثانى ، مايو ٢٠٠٢ .

وكما تباينت ردود الفعل الدولية والإقليمية تجاه الأزمة الزائيرية ، تباينت ردود الفعل الإعلامية من حيث درجة الاهتمام بالأزمة ، ومضمون القضايا التى تم التركيز عليها . وتعد وسائل الإعلام - من صحافة وراديو وتليفزيون - إحدى أدوات السياسة الخارجية ؛ نظرا لدورها المساعد فى تشكيل الرأى العام ، فضلا عن قدرتها على التأثير فى النخبة السياسية ، ومن ثم فهى تؤثر - بشكل غير مباشر - فى عملية صنع السياسة الخارجية ، ومن هنا فإن تحليل ردود فعل الصحافة تجاه أزمة يثرى التحليل السياسى بما يوفره من إمكانيات للمقارنة بين حجم ومضمون التغطية الصحفية للأزمة فى الصحف الكبرى لمصر والولايات المتحدة الأمريكية ، والمواقف الرسمية التى تبنتها هذه الدول تجاهها .

أولا : أهمية الدراسة

تعتبر الكونغو الديمقراطى - زائير سابقا - واحدة من الدول الإقليمية الكبرى فى القارة الإفريقية لعدة اعتبارات ، منها : موقعها الاستراتيجى فى وسط القارة ، ومساحتها الضخمة ، وثراؤها بالموارد الاقتصادية ، فضلا عن كونها إحدى دول حوض النيل ، مما يجعلها واحدة من الدول الإفريقية ذات الأهمية الخاصة للسياسة المصرية ، ويعطى للتطورات السياسية والاقتصادية بها ثقلا خاصا . ورغم الأهمية الاستراتيجية لدولة الكونغو الديمقراطية ، فإنها تعد دولة فى حالة أزمة ، فلم تكن هذه الأزمة (١٩٩٦/١٩٩٧) هى الأولى من نوعها فى الكونغو ، وإنما سبقها عدة أزمات ، ومن خلال تحليل تلك الأزمة يمكن فهم إحدى حلقات تطور العلاقة بين النظام السياسى الزائيرى والنظام الدولى .

ثانيا : المشكلة البحثية

سعت الدولة الزائيرية منذ الستينيات من القرن العشرين - كحال أغلب الدول الإفريقية بعد الاستقلال - إلى بناء الدولة القومية . ولم يتحقق هذا الهدف على مدار اثنين وثلاثين عاما ، هى عمر نظام الرئيس موبوتو . وشهدت هذه الدولة العديد من الأزمات السياسية ، وأكثر من محاولة للإطاحة بنظام موبوتو . ولم ينجح سوى التمرد المسلح

الذى قاده لوران كابيلا فى إزاحة هذا النظام . والسؤال لماذا نجح هذا التمرد فيما فشل فيه الآخرون ؟

ثالثا : الهدف من الدراسة

سعت الدراسة إلى تحليل الأزمة الزائيرية على المستويين : المستوى الجزئى ، إذ اهتمت بتحديد دور العوامل الداخلية فى تفجير الأزمة ، وإلى تحليلها على المستوى الكلى ، إذ وضعت الأزمة فى السياق العالمى والإقليمى المحيط بها ؛ لمحاولة فهم وتفسير الأحداث فى إطار التحولات فى النظام العالمى فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة .

كما حللت التغطية للأزمة فى صحيفتى الأهرام والنيويورك تايمز ؛ لتحديد مدى تأثر هذه التغطية بحجم الاهتمام الرسمى المصرى والأمريكى بالأزمة كما عرضتها الصحفيتان ، وأوجه الاتساق والاختلاف بينهما فى تغطية الأزمة ودلالة ذلك ، كذلك أوجه الاتساق بين تغطية كل صحيفة للأزمة ، وخبرة كل منهما فى تغطية القضايا الإفريقية ؛ لتحديد ملامح التحول والاستمرار فى تناولهما للقضايا الإفريقية ، ودلالات وأسباب هذا الاستمرار أو التحول إن وجد .

رابعا : تساؤلات الدراسة

طرحت الدراسة تساؤلين سعت للإجابة عليهما تحقيقا للأهداف السابقة ، وهما :

١ - ماأسباب أزمة بناء الدولة القومية فى زائير ، وما العلاقة بين هذه الأزمة وأزمة ١٩٩٧/٩٦ فى زائير ؟

٢ - ما ملامح التغطية الصحفية للأزمة فى صحيفتى الأهرام والنيويورك تايمز ؟ ومانقاط الاختلاف والاتفاق بينهما ؟ ومادلالة ذلك ؟

خامسا : الإطار المنهجى للدراسة

اعتمدت الدراسة للإجابة عن التساؤلات السابقة على :

١ - اقتراب تحليل النظم لديفيد إيستون فيما يختص بتحليل أسباب الأزمة الزائيرية بعد انتهاء الحرب الباردة ، وتحليل مواقف أطراف الأزمة ، وردود الفعل

الداخلية والخارجية تجاه الأزمة .

٢ - استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المضمون فى إطار المنهج المقارن بشقيه : الكمى ، والكيفى ؛ للمقارنة بين تناول صحيفتى الأهرام ونيويورك تايمز للأزمة ، كما استخدمت الاستمارة كأداة لتحليل المادة الصحفية ، وخضعت لاختبار ثبات وصدق ، واستخدام الأسلوب الإحصائى فى معالجة البيانات .

سادسا : نتائج الدراسة

أظهرت نتائج الدراسة التحليلية لتناول صحيفتى الأهرام ونيويورك تايمز للأزمة السياسية فى زائير ١٩٩٦/١٩٩٧ أن حجم التغطية الصحفية للأزمة فى صحيفتى الأهرام ونيويورك تايمز كان ضعيفا ، وكذلك أساليب إبرازها ، وإن كانت الأهرام أضعف اهتماما من نيويورك تايمز بالأزمة (٢٢٩ موضوعا فى الأهرام بنسبة ٨ر٤٠٪ من إجمالى العينة فى مقابل ٣٣٢ موضوعا فى نيويورك تايمز بنسبة ٢ر٩٪) ، وركزت الصحيفتان على مواد الخبر ، كما تعاملتا مع الأزمة كأزمة داخلية - إقليمية ، وجاءت التغطية الصحفية للأزمة فى الصحيفتين متسقة مع سياسة الدولة التى تصدر بها كل صحيفة إلى حد بعيد .

ووجد قدر من التباين بين نتائج الفصول الأولى للدراسة ونتائج الدراسة التحليلية حول أسباب أزمة ١٩٩٦ /١٩٩٧ . ففى حين لعب الاستعمار البلجيكى دورا واضحا فى وضع جذور الأزمة فى زائير ، حيث لجأ عن عمد إلى تسييس التنوع الإثنى واستغلال الكونغو اقتصاديا ، ولم يساهم فى تهيئة الكنغوليين لحكم أنفسهم ، أو يشجع ظهور تنظيمات أهلية ، فضلا عن استخدام القوة والقهر ضدهم ، فإن كلا من صحيفتى الأهرام ونيويورك تايمز لم تهتما بإبراز دور مرحلة الاستعمار فى وضع جذور الأزمة الزائيرية (٤ر٠٪ فقط من إجمالى مانشر فى الأهرام حول الأزمة ، و٢ر١٪ من إجمالى مانشر فى نيويورك تايمز) . ويعد تجاهل الأبعاد التاريخية للأزمات الحالية ، ودور مرحلة الاستعمار فى إثارتها ، إحدى سمات التغطية الإعلامية الأمريكية للقضايا الإفريقية ، ويعود ذلك إلى ضعف إلمام المراسلين الأجانب بالثقافات الإفريقية ،

واعتمادهم على الثقافة الغربية كإطار مرجعي في تفسير ماتشهده إفريقيا من أزمات وكوارث ، والنظر للثقافات الإفريقية على أنها ثقافات أدنى .

وركزت الصحيفتان على العوامل الإقليمية والداخلية المهيئة لتفجر الأزمة ، وكانت نيويورك تايمز أكثر حرصا على إبراز العوامل الإقليمية (٩ر٢٪ من إجمالي مانشر في الأهرام حول الأزمة ، في مقابل ٤٤٪ من إجمالي ما نشر في نيويورك تايمز) ، ثم العوامل الداخلية المهيئة للأزمة (١٤٪ من إجمالي مانشر في الأهرام حول الأزمة ، في مقابل ٣١٪ من إجمالي مانشر في نيويورك تايمز) . ويمكن إرجاع التركيز على العوامل الإقليمية والداخلية في نيويورك تايمز إلى محاولة الصحيفة التأكيد على الطابع الداخلي والإقليمي للأزمة ، وتخفيف دور العوامل الدولية في التمهيد للأزمة ، وبالتالي استبعاد فكرة التدخل الدولي في الأزمة كحل لها ، فإذا كانت البيئة الدولية غير مسئولة عن نشوب الأزمة - كما تحاول صحيفة نيويورك تايمز أن تؤكد - فهي غير مسئولة عن إيجاد حل لها أو إزالة آثارها ، وهذا الموقف من جانب الصحيفة يأتي متسقا مع موقف الإدارة الأمريكية من الأزمة إلى حد بعيد ، خاصة وأن خبرة التدخل الدولي في الصومال والكارثة التي منيت بها القوات الأمريكية هناك كانت ماثلة أمام الإدارة الأمريكية والصحيفة ، وكلتيهما اتفق على رفض استمرار نظام موبوتو ، والتدخل - من وجهة نظرهما - قد يعطي هذا النظام فرصة للبقاء لفترة أطول ، ويحقق مصلحة لفرنسا في هذه المنطقة .

وفي حين كانت الضغوط التي شهدتها البيئة الداخلية والإقليمية للنظام السياسي ناجمة عن التغير الذي شهدته البيئة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة ، فإن اهتمام الصحيفتين بالعوامل الدولية المهيئة للأزمة كان ضعيفا مقارنة بالعوامل السابقة (٧ر٤٪ من إجمالي مانشر في الأهرام حول الأزمة ، في مقابل ٦ر٣٪ من إجمالي ما نشر في نيويورك تايمز) . فقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى تراجع أهمية نظام موبوتو للدول الغربية التي ساندته لكي يبقى في السلطة رغم مساوئه ، وشرعت هذه الدول في انتقاد نظام موبوتو ودفعه للتحول الديمقراطي ، ومن جانبه حاول موبوتو استغلال هذه الفكرة في إرضاء الدول المانحة ، وساعد ضعف المعارضة السياسية

الزائيرية ، وعجزها عن فرض التحول على نظام موبوتو ، فى إفشاله .

ويلاحظ تركيز صحيفتى الأهرام ونيويورك تايمز على إبراز الأسباب الداخلية المباشرة مثل "ضعف المعارضة السياسية الزائيرية" ، و"الرغبة فى التخلص من نظام موبوتو الفاسد كأحد الدوافع المحركة للمتمردين والقوى السياسية والشعبية فى زائير خلال الأزمة" ، فى حين لم تهتم الصحيفتان بإبراز فشل مشروع بناء الدولة القومية كأحد أسباب تفجر أزمة ١٩٩٦/١٩٩٧ (٩ر٣٪ من إجمالى ما نشر فى الأهرام حول الأزمة فى مقابل ٧ر٢٪ من إجمالى مانشر فى نيويورك تايمز) ، بينما كان هذا العامل من أبرز العوامل المهيئة لتفجر أزمة ١٩٩٦/١٩٩٧ وأزمات سابقة ، كما أظهرت الدراسة النظرية . فلم يكن استقلال جمهورية الكونغو عن الاستعمار البلجيكى كافيا لضمان تمتع الجمهورية الجديدة بكافة مقومات الدولة القومية ، فحدود الإقليم من صنع الاستعمار وغير طبيعية ، والشعب منقسم إثنيا . وشجع انقسام النخبة الكنغولية على نفسها ، وعدم الاستقرار السياسى ، والتنافس السوفيتى - الأمريكى على مناطق النفوذ فى القارة ، وغنى زائير بالموارد الطبيعية ، شجع القوى الكبرى والمتوسطة على التدخل فى شئون الكونغو ، ومكّن نظام موبوتو من الاستمرار ، خاصة وأن موبوتو أجاد إبراز أهميته للدول الغربية - التى لايعنيها سوى حماية مصالحها - رافعا شعار "أنا أو الفوضى" .

أظهرت الأزمة تباين مواقف دول الجوار من الأزمة الزائيرية ؛ ففى حين ساندت أغلب دول الجوار قوات المتمردين ، وعلى رأسها رواندا وأوغندا وأنجولا ، فإن دول الجوار - مثل مصر والمغرب وجنوب إفريقيا وتوجو وباقى دول الجوار الفرانكفونية - أحجمت عن دعم النظام الزائيرى فى صراعه مع المتمردين ، وكانت القوى الإقليمية قد شرعت فى بناء تحالفات إقليمية ودولية جديدة بعد انتهاء الحرب الباردة لم يكن لنظام موبوتو دور فيها ، ورغم اهتمام صحيفة نيويورك تايمز بالتأكيد على العوامل الإقليمية المهيئة لأزمة ١٩٩٦/١٩٩٧ ، فلم تهتم بإبراز مواقف دول الجوار أثناء الأزمة قدر اهتمامها بالمحاور الأخرى (١ر٣٧٪ من إجمالى مانشر فى الأهرام حول الأزمة ، فى مقابل ١ر٢١٪ من إجمالى مانشر فى نيويورك تايمز) .

كما كانت الأهرام أكثر اهتماما بإبراز موقف مصر من أزمة ١٩٩٦/١٩٩٧ (٧ر٥٪ من إجمالى مانشر فى الأهرام حول الأزمة ، فى مقابل ٩ر٠٪ من إجمالى مانشر فى نيويورك تايمز) . وخروجا على نتائج الدراسات السابقة حول تغطية الأهرام لقضايا القارة - التى يغلب عليها التأثر بالموقف المصرى الرسمى عند معالجة هذه القضايا ، وعرض الموقف المصرى الرسمى دون نقد ، ومحاولة تبريره للقارئ كاستمرار للعلاقة التقليدية بين الصحف القومية - ومؤسسات الحكم ، منذ أن كانت خاضعة للتنظيم الحزبى الواحد - وجهت الصحيفة انتقادات ضمنية للسياسة المصرية تجاه الأزمة عندما أكدت على أن دور مصر محدود فيها (بنسبة ١ر٣٪ من إجمالى مانشر فى الأهرام حول الأزمة) ، ودعت إلى تفعيل الدور المصرى فى قضايا القارة الإفريقية .

وتأتى السياسة المصرية تجاه أزمة ١٩٩٦ , ١٩٩٧ فى زائير ، وحجم الاهتمام بالأزمة فى الأهرام استمرارا للدبلوماسية المصرية الهادئة التى انتهجتها مصر منذ بداية الثمانينيات من القرن العشرين ، والقائمة على عدم التدخل فى النزاعات المسلحة فى القارة ، والتى اقترن بها ردود فعل إعلامية محدودة تجاه أحداث شابا عام ١٩٨٤ و عام ١٩٨٥ . وتكمن الخطورة فى كون هذه السياسات لاتحقق مصالح مصر على المدى البعيد ؛ فاعتماد مصر على مياه النيل بنسبة ٩٥٪ يقتضى أن تسعى لتوطيد علاقاتها مع دول حوض النيل ، والكونغو الديمقراطية إحداها ، لتأمين حصتها من المياه ، والحيلولة دون وصول إسرائيل لهذه الدول بدرجة تهدد الأمن القومى المصرى .

وأوقع الاعتماد المكثف على وكالات الأنباء الغربية صحيفة الأهرام فى شرك التأثر برؤية هذه الوكالات لأحداث القارة ، خاصة أنها ومراسليها ينقلون الأحداث كما يرونها هم وفق القيم الإخبارية التى نشأوا عليها ، كما يتأثرون فى رؤيتهم للأحداث بمصالح دولهم ، فضلا عن أن التغطية الصحفية لأزمة ١٩٩٦/١٩٩٧ فى الأهرام واهتمام الصحفية بإبراز الأزمة كان على أغلب المحاور أضعف منه فى نيويورك تايمز . ويعود ذلك إلى انشغال الصحيفة بالقضايا الداخلية والعربية المتفجرة ، وضعف القدرة على التنبؤ بحجم ماقد يمثله التمرد من تغيير فى زائير ، وهو

مايتناقض مع الدور المفترض للصحافة المصرية فى تشكيل وصياغة الثقافة السياسية المصرية تجاه إفريقيا ، وتشكيل إهتمام الرأى العام المصرى بالبعد الإفريقى ، وأهميته لمصر ، وكذلك يتناقض وأهمية القارة الإفريقية لمصر والمنطقة موضوع الدراسة ، ولاشك أن لمصر مصالح مباشرة فى القارة ، وفى منطقة البحيرات العظمى بوجه خاص حيث منابع النيل ، وحيث توجد أسواق لترويج السلع المصرية .

ولم تتغير كثيرا ملامح التغطية الصحفية لقضايا إفريقيا فى الصحافة الأمريكية ، إستنادا إلى الموضوع محل الدراسة ، ومقارنة بنتائج الدراسات السابقة ، فيما عدا اختفاء محك الحرب الباردة فى تحليل القضايا الإفريقية فى الصحافة الأمريكية ، فلا تزال التغطية الصحفية الأمريكية للأحداث فى إفريقيا تغطية سطحية ، ويغلب على نوعية القضايا التى تركز عليها طابع الأزمة ، سواء الطبيعية أو السياسية ، خاصة تلك التى تحمل طابع الصراع الإثنى . وتعود سطحية التغطية الصحفية لقضايا إفريقيا إلى النظرة التقليدية لإفريقيا كفاعل غير مهم فى السياسة العالمية . واهتمام الصحافة الأمريكية يقتصر على القضايا الإفريقية التى تمس المصالح الأمريكية .

وركزت صحيفتا الأهرام ونيويرك تايمز على الآثار السلبية للأزمة على البيئة الداخلية - خاصة صحيفة نيويورك تايمز - من منطلق أن الأثر الإيجابى الوحيد الذى أفرزته الأزمة - ألا وهو إزاحة نظام موبوتو الفاسد - اقترن به مشكلة فراغ السلطة ، وهذه المشكلة ليست وليدة الأزمة الأخيرة ، وإنما ترتبط بمشكلة زائير والعديد من الدول الإفريقية التى تفتقر لقواعد معلُنة ومحترمة لتداول السلطة والخلافة السياسية ، وفى هذه الحالة لايكون للتمييز بين الدولة والنظام والحاكم مجال ، فاختفاء الحاكم فى الدول النامية - على خلاف الدول الديمقراطية - قد يعنى انهيار النظام السياسى ، وتمزق الدولة . فالدول النامية تعانى من هياكل اقتصادية اجتماعية مفككة ، ونظم اقتصادية ضعيفة ، وتصبح السلطة مطمعا لكل المواطنين ، حيث ترتبط بها مزايا اقتصادية ، ويترتب على ذلك صعوبة قيام أو إستمرار دول ديمقراطية رأسمالية فى الدول النامية ، ويؤدى ذلك فى ظل غياب قواعد أو نظم تتمتع بالهيمنة إلى نشوب

أزمات لايمكن معالجتها بأساليب مؤسسية ، وهو مايفسر لماذا تتسم أزمات الدول الهامشية بالحدة والعنف . أما فى الدول الرأسمالية فيكون رأس المال - وليس الإطار السياسى - هو مركز علاقات الإنتاج ، وبالتالى فحدة الأزمات أقل ، فضلا عن أن هذه الدول تقوم على نظام للمهيمنة ، وتسعى لاسترضاء جميع الطبقات بأساليب مؤسسية ديمقراطية ، تقوم على المساواة ، وتقديم تنازلات ، وهذه المؤسسية هى التى تقوِّى فكرة احترام قواعد اللعبة ، وتساعد على تخفيف حدة الأزمات ، وتساعد حال وقوعها فى حلها .

ولا يبدو أن هناك رأيا عاما أمريكيا يدعو لتغيير السياسية الأمريكية تجاه إفريقيا ؛ نظرا للدور الذى تلعبه وسائل الاتصال الجماهيرى بما تشنه من حملات إعلامية فى إدراك الأفراد لحقائق معينة دون غيرها ، وإدراكها للصورة التى ترسمها، وكلما كانت المعلومة المنقولة متسقة - باختلاف الوسائل التى تنقلها - عظم تأثير وسائل الإعلام على تشكيل الرأى العام . فضلا عن أن الفرد يتبنى فى كثير من الحالات - وكذلك الجماعة - أنماطا جامدة واتجاهات يسترشد بها فى إدراكه وسلوكه واستجاباته ، مما يساهم فى تحقيق التماثل فى مدركات الأفراد داخل المجتمع الواحد ، خصوصا وأن هذه الأنماط تنبثق من الثقافة العامة وطريقة حياة المجتمع ، وتتناقلها الأجيال عبر عملية التنشئة الاجتماعية .

وكان من المنتظر أن يكون وصول المتمردين - بقيادة كابيلا - إلى السلطة فى الكونغو الديمقراطية لصالح الولايات المتحدة والقوى الإقليمية المساندة لها ، وفى ظل تصاعد درجة التنافس بين الولايات المتحدة وفرنسا على مناطق النفوذ فى إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة ، حرصت الأخيرة على طرح حلول لأزمة ١٩٩٧/٩٦ ، وإن لم تحاول حل الأزمة الزائيرية بقدر سعيها للإبقاء على نظام موبوتو . وكانت الأهرام أكثر حرصا من نيويورك تايمز على إبراز الحلول التى تعبِّر عن وجهة النظر الفرنسية فى حل الأزمة ، ويتسق اهتمام صحيفة الأهرام بالموقف الفرنسى أثناء الأزمة ، مع الموقف الرسمى المصرى وسياساتها الخارجية الرامية إلى تفعيل الدور الفرنسى والأوربى فى القضايا العربية ، وعدم الارتكان للولايات المتحدة الأمريكية بوصفها القوة العظمى

الوحيدة المعنية بأية أزمة أو كارثة .

كما كانت رؤية صحيفة نيويورك تايمز لمستقبل الكونغو الديمقراطية - زائير سابقا - أكثر توافقا من الأهرام مع تطور الأحداث بعد أزمة ١٩٩٦ / ١٩٩٧ ، وفشل النظام الجديد فى تجاوز التحديات التى توقعت صحيفة نيويورك تايمز - وبدرجة أقل فى الأهرام - أن تواجهه .

ويدل هذا الفشل على أن الكونغو الديمقراطية - زائير سابقا - وإن كانت مصدرا لعدم الاستقرار على مدار تاريخها ، فهى كذلك ضحية لحالة عدم الاستقرار التى تعيشها سبع دول من دول الجوار المتاخمة لها ، والتى حولت الكونغو إلى ساحة للصراع بين متمردى وجيوش هذه الدول ، والتوصل لتسوية للأزمة الكنغولية قد لايؤدى بالضرورة للاستقرار بسبب حالة عدم الاستقرار التى تعيشها دول الجوار ، فضلا عن ذلك فالكونغو الديمقراطية فى حاجة ماسة لدعم هذه الدول والقوى الدولية لها ، وهى فكرة لم تتطرق لها صحيفتا الأهرام ونيويروك تايمز عند تناول محددات مستقبل زائير بعد الأزمة ، حيث ركزت الصحيفتان على نمط القيادة الزائيرية القادمة بعد موبوتو ، والتى ستحظى بالدعم الغربى (٩ر٠٪ من إجمالى مانشر فى الأهرام حول الأزمة ، فى مقابل ٦ر٠٪ من إجمالى مانشر فى نيويورك تايمز) ، وقدرة النظام الجديد على الاستجابة الإيجابية للتحديات التى تعترضه (٤ر٠٪ من إجمالى مانشر فى الأهرام حول الأزمة ، فى مقابل ٨ر١٪ من إجمالى مانشر فى نيويورك تايمز) . واستمرار مظاهر الأزمة بعد زوال نظام موبوتو يقود إلى أن الأزمة الزائيرية هى أزمة مستمرة ، وليست مجرد انقطاع أو نقطة تحول ، ولم تكن أزمة ١٩٩٦/١٩٩٧ إلا إحدى لحظات تفجر هذه الأزمة ، وكحال أغلب أزمات دول العالم الثالث يتوقع أن تكون نتائج الأزمة سلبية وهو ما أكده تطور الأحداث فى زائير بعد وصول المتمردين إلى السلطة ، وبالنظر إلى تاريخ زائير والقوى الاجتماعية المتورطة فى الأزمة يتوقع أن تزيد حالة عدم الاندماج والفوضى .

المؤتمر التأسيسى للشبكة العربية للمنظمات الأهلية

بيروت ٢٣ - ٢٥ أبريل عام ٢٠٠٢

سلوى العامرى*

انعقد المؤتمر التأسيسى الأول للشبكة العربية للمنظمات الأهلية فى بيروت فى الفترة من ٢٣ – ٢٥ أبريل عام ٢٠٠٢ ، وذلك بحضور ١٦٢٠ من ممثلى المنظمات الأهلية فى ١٩ دولة عربية ، وبحضور عدد كبير من الشخصيات العامة العربية ، وممثلى المنظمات الدولية ومؤسسات التمويل ، والإعلاميين والخبراء وأساتذة الجامعات . هذا وقد انعقد المؤتمر فى قصر اليونسكو ببيروت .

أولا : جلسات وورش عمل اليوم الأول

بدأت وقائع الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بإلقاء عدد من الكلمات بدأت بكلمة ، من رئيس مجلس أمناء الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، ثم كلمة من المقرر العام للمؤتمر ، وكلمة من ممثل جامعة الدول العربية ، وهو المفوض العام لشئون المجتمع المدنى ، وكلمة من رئيس مجلس الوزراء اللبنانى.

وقد تضمنت معظم الكلمات إدانة العدوان الإسرائيلى على فلسطين ، وأهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه المنظمات الأهلية فى كافة الدول العربية لمساندة فلسطين والفلسطينيين ، والتأكيد على أن تأسيس الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ماهو إلا حصاد عمل استهدف تشجيع بناء مؤسسات عربية حديثة تقوم بدور قيادى فى

* أستاذ علم النفس ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد التاسع والثلاثون ، العدد الثانى ، مايو ٢٠٠٢ .

عملية التنمية البشرية ، ومواجهة التحديات التى تواجه المجتمع المدنى العربى .

وبعد كلمات الافتتاح بدأت وقائع الجلسة العامة الأولى للمؤتمر ، وفيها أعلنت الجمعية العمومية للشبكة العربية تبنيها للنظام الأساسى للشبكة وإشهارها ، على أن يؤخذ فى الاعتبار التعديلات التى اقترحها أعضاء الجمعية العمومية على النظام الأساسى وتقديمها إلى مجلس الأمناء ، على أن تحال هذه التعديلات والمقترحات إلى لجنة قانونية تقدم توصياتها إلى مجلس الأمناء .

كذلك قدم المدير التنفيذى للشبكة العربية فى هذه الجلسة تقريرا بإنجازات الشبكة العربية تحت التأسيس خلال الفترة من نوفمبر ١٩٩٧ ، وهى التى شهدت الاجتماع الأول لمجلس الأمناء التأسيسى للشبكة فى الرياض ، حتى أبريل ٢٠٠٢ وهو موعد انعقاد مؤتمر بيروت .

وقد أعقب ذلك انعقاد سبع ورش عمل عقدت بشكل متواز حتى نهاية اليوم الأول والتى تضمنت التالى :

- اهتمت ورشة العمل الأولى بعرض نتائج الدراسة المقارنة للمرأة فى المنظمات الأهلية العربية (وهى إحدى الدراسات التى قامت الشبكة باجرائها) ، وذلك فى كل من الأردن ، والمغرب ، وفلسطين ، واليمن ، ومصر ، والكويت . وقدمت تقييما وعرضا تاريخيا لتطور دور المرأة فى المنظمات الأهلية العربية .
- أما ورشة العمل الثانية فقد ناقشت دور الإعلام فى مساندة القطاع الأهلى من خلال ضمان تدفق المعلومات ، والتركيز على الحدث والنماذج الإيجابية ، والإسهام فى تهيئة المناخ الاجتماعى والسياسى الملائم ادور وفعاليات المنظمات الأهلية العربية .
- واهتمت ورشة العمل الثالثة بالشراكة مع المنظمات العالمية ، مبرزة مفهوم الشراكة الذى يتخطى عملية التمويل ، طارحة وجهة نظر عربية لمفهوم الشراكة مع المنظمات العالمية .
- وركزت ورشة العمل الرابعة على دور الجمعيات الأهلية فى تقديم القروض الصغيرة ، مع عرض مشروعات وخبرات متميزة من فلسطين ، ومصر ، والأردن ، والمغرب ، واليمن ، بالاضافة إلى الخبرة المتميزة لبنك جرامين ، ودور برنامج الخليج

العربى لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (الأجفند) فى دعم مشروعات القروض الصغيرة .

- وناقشت ورشة العمل الخامسة الجزء الثانى من نتائج دراسة واقع ومستقبل المنظمات الأهلية ، والذى قامت به الشبكة العربية ، والذى شمل الدول التى لم يشملها الجزء الأول وهى : الأردن ، وسوريا ، واليمن ، وموريتانيا .
- أما ورشة العمل السادسة فقد طرحت دور العمل الأهلى فى دعم الانتفاضة الفلسطينية ، حيث ناقشت الأدوار المتميزة للعمل الأهلى خلال الانتفاضة ، وطرحت آليات وتصورات لدعم العمل الأهلى خلال هذه المرحلة الدقيقة من نضال الشعب الفلسطينى .
- أما ورشة العمل الأخيرة فقد اهتمت بتفعيل دور القطاع الخاص فى دعم المنظمات الأهلية ، وطرح المتحدثون من رجال الأعمال خبرات متميزة للدور الذى يلعبه القطاع الخاص .

ثانيا : جلسات وورش عمل اليوم الثانى

ضم اليوم الثانى للمؤتمر ثلاث جلسات عامة ، بالاضافة إلى الجلسة الرابعة الخاصة بتقديم المرشحين لمجلس الأمناء الجديد ، وهذا إلى جانب عقد ورشة عمل للأعضاء العرب فى منظمة سيفكس العالمية .

- الجلسة العامة الأولى كانت عن مبادئ وقواعد التشريعات العربية فى مجال المنظمات الأهلية ، حيث تم طرح المبادرة العربية من أجل حرية الجمعيات والتى نالت تأييد المشاركين ، ثم مبادئ التشريعات العربية للمنظمات الأهلية العربية ، وإعلان الشفافية . وأعقب ذلك مداخلة من ممثل البنك الدولى حول المبادئ التى يتبناها البنك الدولى لضمان حريات المنظمات الأهلية فى العالم .
- أما الجلسة العامة الثانية فقد ناقشت دور وزراء الشئون الاجتماعية والبرلمانيين فى دعم القطاع الأهلى ، وذلك فى ضوء ورقة خلفية قدمها المقرر العام للمؤتمر ، وقد طرحت فى هذه الجلسة عدة قضايا من أهمها : التكامل بين القطاع الحكومى

والقطاع الأهلى ، وتأمين التنسيق بين المنظمات الأهلية لتفعيل دورها ، ودور ومسئوليات البرلمانيين لتهيئة مناخ قانونى وسياسى ملائم لفعاليات المنظمات الأهلية .

- أما الجلسة العامة الثالثة فقد ناقشت دراسة مهمة قامت بها الشبكة حول الإسهام الاقتصادى والاجتماعى للقطاع الأهلى استندت على دراسات حالة من كل من : مصر ، ولبنان ، والأردن ، وتونس .
- وعلى هامش الجلسات ، تم تنظيم ورشة عمل ضمت الأعضاء فى منظمة سيڤكس العالمية ، رأسها الأمين العام لمنظمة سيڤكس . وقد نوقشت فى هذه الجلسة الاستراتيجية الجديدة لمنظمة سيڤكس للخمس سنوات القادمة ، والمؤتمر القادم للمنظمة ، والعضوية العربية فى سيڤكس ، وكذلك الدور المأمول لتفعيل دور المنظمة فى العالم العربى .
- أما الجلسة الختامية فى اليوم الثانى لانعقاد المؤتمر فقد رأسها المقرر للمؤتمر ، وقدم فيها المرشحين لمجلس الأمناء الجديد ، وقام كل عضو بعرض توقعاته والأدوار المأمولة للشبكة العربية للمنظمات الأهلية فى المرحلة القادمة . وقد بلغ عدد الأعضاء المرشحين ٣٩ مرشحا من سبع دول عربية .

ثالثا : جلسات وورش عمل اليوم الثالث

- تناولت الجلسة العامة الأولى موضوعين : الموضوع الأول يختص بعرض نتائج بحث احتياجات تدريب المنظمات الأهلية فى مطلع ألفية جديدة ، والتى تركزت على أولويات مجالات التدريب ، وآليات تفعيل التدريب ، وأفضل المنهجيات التى تستخدم لتحقيق ذلك ، وهو أحد الأبحاث التى أجرتها الشبكة (وقامت بها مقدمة هذا العرض) ، وضم عينة من تسع دول عربية هى : مصر ، وفلسطين ، والمغرب ، والجزائر ، وتونس ، والأردن ، واليمن ، ولبنان ، والبحرين .

أما الموضوع الثانى فيمثل أيضا أحد منجزات الشبكة وهو خاص بمشروع إعداد قواعد بيانات المنظمات الأهلية العربية ، وتم عرض المرحلة الأولى التى انتهت

منه والإشارة إلى ضرورة تطويره وتحديثه ، وامتداده لباقى الدول العربية التى لم تدخل فى مرحلته الأولى .

- وطرحت الجلسة العامة الثانية دور جهات التمويل فى دعم المنظمات الأهلية بالوطن العربى ، شارك فيها صندوق الإنماء الاقتصادى والاجتماعى وبرنامج الخليج العربى (الأجفند) وصندوق الأوبك والبنك الاسلامى للتنمية ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى .

وإلى جانب الجلسات العامة آجريت ثلاث ورش عمل :

- وقد اختصت ورشة العمل الأولى - والتى حضرها مجموعة الباحثين والخبراء فى القطاع الأهلى خاصة والمجتمع المدنى عامة - بمناقشة وضع البحث العلمى فى هذا الميدان فى ضوء الاتجاهات العالمية ، وأولويات البحث فى المرحلة القادمة ، وأهمية تأسيس رابطة للباحثين فى إطار الشبكة العربية للمنظمات الأهلية .
- أما ورشة العمل الثانية فقد ناقشت نتائج بحث التطوع والمتطوعين الذى أجرته الشبكة ، وهو دراسة مقارنة عن التطوع والمتطوعين فى العالم العربى تستند إلى دراسات حالة لثلاث دول هى : مصر ، والأردن ، وفلسطين .
- أما ورشة العمل الأخيرة فكانت عن دور منظمات المجتمع المدنى العاملة فى مجال الطفولة ، والاستعداد للدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الطفولة .
- وفى مساء اليوم الثالث والأخير ، وفى جلسة عامة مفتوحة ، تم إجراء انتخابات أعضاء مجلس الأمناء الجدد ، وتم ذلك بحضور ثلاثة قضاة متطوعين من لبنان ، وبمشاركة لجنة تطوعية محايدة لفرز الأصوات ، وكانت الجلسة علنية واتسمت بالشفافية ، وشارك فيها ممثلو المنظمات الأهلية العربية العضوة بالشبكة ، والذين بلغ عددهم ٣٣٩ ، كما سمح للأعضاء الأفراد وكذلك للمراقبين بحضور جلسة الانتخابات .

رابعا : توصيات المؤتمر

فى ختام المؤتمر عرضت مجموعة من التوصيات التى تم استخلاصها من المناقشات

التى دارت على مدى الأيام الثلاثة فى الجلسات العامة وورش العمل ، والتى يمكن إيجازها فى التالى :

- التوجه إلى منظمات المجتمع المدنى العالمية ، وتوفير الحقائق لها ووجهات النظر العربية من أجل اجتذاب تأييدها لمساندة احترام حقوق الانسان فى فلسطين وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ، والعمل على تنظيم مؤتمر دولى للمؤسسات المدنية بعنوان "إنهاء آخر احتلال على وجه الأرض - احتلال أرض فلسطين" .
- العمل على تعديل القوانين المتعلقة بالمنظمات الأهلية العربية ؛ لكى تتفق مع كافة الحقوق والحريات التى نصت عليها المواثيق العالمية ، ولكى توفر مساحة للممارسة الديمقراطية ، وإعداد دليل نموذجى للتشريعات الحاكمة للقطاع الأهلى ، يتم نشره لتحقيق الاستفادة القصوى منه فى هذا المجال .
- العمل على إيجاد مجالات وفرص الحوار والشراكة بين البرلمانيين والمنظمات الأهلية العربية ، وبناء جسور التفاهم بين الطرفين ، لتيسير إجراء تعديلات القوانين المتعلقة بالمنظمات الأهلية بما يتفق ومفاهيم الحرية والديمقراطية .
- تحقيق الشراكة بين الحكومات والمنظمات الأهلية والتأكيد على الدور التنموى الذى تلعبه هذه المنظمات ، مع الحفاظ على استقلالية المنظمات ، وأيضا تحقيق الشراكة مع القطاع الخاص .
- تعميق الشراكة مع المنظمات العالمية على أساس من الاحترام المتبادل والشفافية ، وبما لايتعارض مع استقلالية المنظمات الأهلية .
- قيام الشبكة العربية للمنظمات الأهلية بدور رائد فى بناء جسور التواصل مع الجامعات والمراكز البحثية لتدعيم البحث فى هذا المجال ، وتأسيس رابطة للباحثين العرب المهتمين بدراسات المجتمع المدنى لتقوية الجماعة الأكاديمية العربية ، والاستفادة من الكفاءات العلمية فى هذا المجال .
- وضع خطة عملية لخلق ثقافة التطوع فى العالم العربى ، مع التركيز على قطاعات الشباب وتدريبها على مفاهيم العمل الأهلى .
- الاهتمام ببناء قدرات المنظمات الأهلية العربية ، من خلال التدريب ، على أن

يتضمن التدريب برامج جديدة توجه نحو تقييم الأداء وقياس الفاعلية ، والتركيز على دورات إعداد المدربين حتى يمكن توفير فرص تدريبية كافية للمنظمات ، وتوسيع قاعدة التدريب .

- العمل على تفعيل دور مؤسسات التمويل العربية لدعم المنظمات العربية ، وتقديم الدعم المالى والفنى لها .

وفى النهاية نشير إلى أنه قد أقيم معرض الكتب والسلع على هامش المؤتمر ، ضم مجموعة البحوث التى أجرتها الشبكة العربية ، وبعض المستخلصات مثل الميثاق الأخلاقى للعمل الأهلى وإعلان الشفافية ، وأيضا التقرير السنوى عن العمل الأهلى العربى الذى أعده وقام به مجموعة من الباحثين العرب المتطوعين ، والذى يرصد حالة العمل الأهلى فى كل دولة ، والذى يصدر للمرة الأولى هذا العام . وبالاضافة إلى ذلك تضمن المعرض عرضا لبعض المنتجات التى تعبر عن نشاط الجمعيات الأهلية فى بعض الأقطار العربية .



ضحايا وأبطال
النساء والرفاه الاجتماعى والدولة فى مصر

إيمان بيبرس *

عرض

أحمد حسين **

يقع الكتاب الذى بين أيدينا فيما يزيد على مائتى صفحة ، نوقشت قضاياه الأساسية فى ثمانية فصول ، بما فيها المقدمة والخاتمة . يقدم الأول منها طرحا نظريا لعلاقة المرأة بالدولة ، والموقف من قضايا النوع ، "وحالة المواطنة الناقصة للمرأة" ، ومحاولات أجهزة الدولة لضبط الإرادة النسوية فى المجتمع ، بالإضافة لطبيعة السياسات والبرامج الرسمية الساعية لتلبية احتياجات النساء الفقيرات بوجه خاص . ويعرض الفصل الثانى الأبعاد المنهجية للدراسة ، ومنها إجراءات الدراسة الإمبيريقية والمناطق المختارة ومبررات الاختيار . حيث أجريت التجربة الميدانية على نساء معيلات فى سبعة سياقات حضرية يتسم قاطنوها بمستويات دخولهم المنخفضة . وأجريت استبارات مفتوحة مع عدد ٤٤٤ سيدة معيلة من الفقيرات اللاتى ينتمن إلى الطبقة العاملة الحضرية فى محافظتى : القاهرة ، والإسكندرية . كما تمت دراسات حالة لعدد ١٥ سيدة منهن ، واستبارات مقننة وشبه مقننة مع القائمين على برامج الرفاة الاجتماعى (رسمية وأهلية) ، واستخدمت الباحثة "أسلوب التاريخ الشفاهى للنساء

* Iman Bibars : Victims And Heroines, Women, welfare and The Egyptian State, Zed Book L.T.D, London, 2001.

** باحث ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد التاسع والثلاثون ، العدد الثانى ، مايو ٢٠٠٢ .

المعيلات" كأداة منهجية لجمع البيانات المطلوبة عن التاريخ الأسرى والخبرات الحياتية ، وادراك المعيلات للمواقف الاجتماعية المختلفة ، وعلاقتهن بالدولة ومؤسساتها ، وخاصة المعنية بشئون الرفاة ، بينما تضمن الفصل الثالث أهم المجادلات النظرية حول قضايا ومشكلات الإعالة النسائية من زاوية المفاهيم والتصورات والمدركات ، كما يطرح الخبرات الذاتية لطوائف مختلفة من المعيلات حيال أساليب تكيفهن فى حالات عدم الزواج ، والنظرة إلى المجتمع والسياق الاجتماعى المحيط . ويحلل الفصل الرابع نموذج دولة الرفاة الاجتماعية فى مصر بوجه عام ، ومكانته بين النماذج المتعددة للرفاة فى العالم ، كما يفحص برامج المساعدات الاجتماعية للفقراء والمعيلات بوجه خاص . ويطرح الفصل الخامس إطار عمل لتحليل الظروف التى تؤدي إلى فشل برامج التنمية فى الوصول إلى مستحقيها ، واستهداف الشرائح المعنية ، مع التطبيق على برامج المساعدات الاجتماعية ؛ للكشف عن الأسباب التى تحول دون وصول هذه الخدمات إلى شريحة النساء المعيلات . ويقدم الفصل السادس وصفا لآثار برامج المساعدات الاجتماعية التى تقدمها الجمعيات الأهلية الناشطة فى مجالات الرعاية والتنمية ، على أوضاع النساء المعيلات ، ومع عقد مقارنات سريعة بين الأنساق الحكومية المناظرة . ويحاول الفصل السابع تجسيد صور المعاناة التى تتعرض لها النساء المعيلات فى حياتهن اليومية ، والأدوار المتعددة والمختلفة التى يقمن بها ، وأخيرا يلخص الفصل الثامن الآليات المباشرة التى تلجأ إليها المعيلات لمواجهة واقعهن المشكل ، سواء بصورة إيجابية أم سلبية .

ويتناول عنوان الكتاب نمطين أساسيين من النساء هما : "الضحايا" ، و"الأبطال" . الضحايا هن النساء المعيلات الفقيرات اللاتى يقفن بين طليعة المتضررين من التداعيات السلبية لأية تحولات جذرية قد تحدث فى المجالات : السياسية ، أو الاقتصادية ، أو الاجتماعية ، أو التشريعية ، وتمس بدورها مصالح الشرائح الفقيرة . أما الأبطال فهن النساء المعيلات أيضا ، ولكن من يتسمن بالذكاء والمرونة التى تمكنهن من التغلب على أية عقبات أو ضغوط ، وتذليلها بما يخدم مصالحهن وأهدافهن الخاصة ، أبطال - كالرجال - إذ يخبرن مشكلات مختلفة كغيرهن من النساء ، ولكن

أصبحن قادرات على الصمود ، ومواجهة أية رياح قد تعصف بحياة أسرهن الاجتماعية . ويطرح الكتاب قضايا سبع رئيسية هى :

العلاقة بين المرأة والدولة ، والاعالة النسائية : الأبعاد والمشكلات ، والعوامل المؤثرة فى مكانات النساء المعيلات لأسر . والنساء المعيلات لأسر جماعة مستهدفة ذات أولوية خاصة ، ونسق الرفاة الاجتماعى فى مصر والنساء المعيلات ، وآليات الاقصاء الاجتماعى والاقتصادى للمرأة المعيلة ، وفيما وراء الحجاب الدين والرفاة الاجتماعى .

١ - العلاقة بين المراة والدولة

تمارس الدولة أدوارا داعمة لوضعية الظلم الاجتماعى والاقتصادى الواقع على المرأة فى مجتمعات العالم الثالث . وبالتالى فإن فهم وتحليل دور الدولة ، وتأثيره على علاقات النوع ، يمثل خطوة أولية ومهمة لفهم تأثيرها على أوضاع النساء بوجه عام . فالدولة وجهازها البيروقراطى فى العالم الثالث يمارسان أدوارا مركزية فى تحديد السياسات والبرامج الاقتصادية التى بموجبها يتم توزيع الموارد بين الرجال والنساء . ومن خلال صياغة برامجها التنموية ، وتدخلاتها فى سوق العمل ، وهيمنتها على قطاعات الرفاة الاجتماعى ، تتدخل بالتالى فى إعادة تنظيم علاقات النوع الاجتماعى محققة بذلك تمييزا ضد النساء . وتأخذ الدراسة على النظريات التى اهتمت بالدولة طبيعتها المجردة ، ومضمونها اللانوعى de-gendred فى علاقتها بأوضاع للنساء ، وتناول الدولة بوصفها جهازا مستقلا يتسم بالوحشية والاستغلال دونما رصد انعكاسات هذا على الأدوار والمكانات والاوضاع الاجتماعية للنساء ، وعدم الاكتراث بالتحولات الجارية من العام إلى الخاص ، بما يستتبعه ذلك من التغير فى مفهوم الدولة وأدوارها ، وارتباط ذلك بتغير النوع . وتشير الدراسة فى ذلك إلى أن النظرية النسائية Feminist Theory إذ اهتمت بتحليل علاقات النوع ، قدمت تفسيرات جديرة بالاهتمام لأوضاع النساء ومشكلاتهن والاختلافات مع الرجال كما جسدتها الأطر النظرية السابقة عن الدولة .

وفى الوقت الذى يرى أنصار الاتجاه الليبرالى الدولة قوة حيادية بين أصحاب

المصالح الاقتصادية والاجتماعية المتصارعة ، فإن الليبراليين النسويين لايقرون – على الجانب الآخر – بهذه الحقيقة ، فالدولة لديهم جهاز يخدم الرجال ويتحيز لهم ، ومن ثم يعتقدون فى إمكانية تغيير هذا الوضع ، إما بمزيد من انخراط الكثير من النساء فى أجهزة الدولة البيروقراطية ، أو بالضغط على الدولة لتأسيس المنظمات النسائية التى تحمى المرأة وتدافع عن مصالحها . ويعانى الاتجاه الليبرالى النسوى من مشكلات نظرية معقدة تعوق تعظيم الإفادة النظرية والتطبيقية لما يقدمه من طروحات ، وبخاصة التطبيق على صعيد كونى يتجاوز الحدود الضيقة للسياقات الاجتماعية التى أنتج فيها . أهم هذه المشكلات وأخطرها تركيز المنتج النظرى على واقع الدول والمجتمعات الأوربية الغربية وأمريكا الشمالية فقط . ومن ثم تدخل هذه التحليلات فى زمرة النظريات ذات المركزية الأوربية Ethnocentric . والثانية ثمة حقيقة جلية أن عملية تمكين المرأة قابلة فقط للتطبيق فى سياق الدول التى تمارس التعددية الديمقراطية . ولهذا يقصر أنصار الاتجاه الليبرالى النسوى حركتهم على الدول الرأسمالية الغربية ، ويزعمون أن دولا – مثل الصين والعربية السعودية – تفتقر إلى حركة نسوية لعدم وجود بنية سياسية ملائمة لنمو الديمقراطية الليبرالية . وبالمثل تزعم الباحثة أن الحركة النسوية الليبرالية لاتصلح لمصر فى ضوء شكلية التجربة الديمقراطية الراهنة وعدم جديتها ، وعدم وجود أحزاب سياسية مستقلة ، وجماعات مصالح قادرة على مباشرة حقوقها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ولها فرص حقيقية فى ممارسة ضغوط على الدولة وجهازها البيروقراطى كما هو الأمر فى الحالة الغربية . إلا أن المقاومة النسائية فى مصر تتخذ أشكالا مختلفة للفكر ، والحركة تختلف عن تلك التى تمارسها نساء الديمقراطيات الليبرالية الغربية . وبالتالى فإن النموذج النسائى الغربى للمفاوضات النسوية مع الدولة ليس هو المنهج الوحيد الممكن لمشاركة النساء فى الحياة العامة . أما المشكلة الأخيرة التى يعانى منها تراث الحركة النسائية الليبرالية فهى الاعتقاد بأن زيادة عدد النساء المنخرطات فى أجهزة الدولة سيفضى بالتالى إلى تغيرات فى عائد النوع وعلاقاته . وإذا كان أصحاب الاتجاه الليبرالى النسوى يرفضون الدولة بوصفها قوة حيادية ، فإن نظيره النسوى الماركسى يشخصها

بالحارس الأمين لمصالح الطبقة الاجتماعية المهيمنة ، وهى – الدولة – جهاز للقمع والهيمنة والحفاظ على شبكة العلاقات الطبقية القائمة ، ويهدف لخلق أفضل الظروف لتحقيق تراكم الثروات الرأسمالية . ويركز الاتجاه النسوى الماركسى على دور الدولة فى تكريس خضوع المرأة للرجل ، وكيف يفيد رأس المال فى الحفاظ على إعادة إنتاج قوة العمل ، وتخفيض الأجور ، مقابل استمرار الأعمال المنزلية غير المأجورة ، ومن ثم الحفاظ على العمل الرخيص . ويمتد الأمر بإبقاء تعليم المرأة عند مستويات محددة لاتتعداها ، وينظم أنساق الرفاة الاجتماعى بما يسمح باستمرار نمط الأسرة الأبوية . كما ترصد الدراسة بعدا آخر ، تراه حاكما ، فى العلاقة بين الدولة والمرأة ، وهو تأثير الجهاز البيروقراطى ، وخاصة المرتبط ببرامج الرفاة ، على حياة النساء ، إذ أضحى مناطا بكثير من المسئوليات والمهام المرتبطة بالتطور المطلوب ، أو المتحقق ، فى مجالات الخدمات الاجتماعية ، وخاصة الصحة ، والتعليم ، والتصنيع ، وسياسات التشغيل ، وسوق العمل ، فضلا عن تحقيق التراكمات الرأسمالية . ومن هنا ، فهو يمارس – بلا شك – أدوارا مفصلية تؤثر فى حياة كل أفراد المجتمع وطبقاته ، وأصبح شريكا أساسيا إما فى تمكين أو قهر أى جماعة إجتماعية ما : الرجال ، أو النساء ، أو الاقليات ... إلخ . ومن ناحية تأثير الجهاز البيروقراطى على النساء والمعيلات الفقيرات منهن بوجه خاص ، أكدت الباحثة أنه متحيز ضدهن ، يدعم علاقات النوع ، ويضع النساء فى مكانات اجتماعية ثانية Second-class status ، ويدعم خضوعهن للرجال من أجل تثبيت الأوضاع الاجتماعية القائمة Status-quo . وفى سياق الحديث عن الدولة والمرأة فى مصر ، وطبيعة الخطاب والممارسة النسائية فيها أكدت الباحثة صعوبة فهم الأمور بتجلياتها الراهنة دونما الإحاطة بتاريخ مصر السياسى . فعلاقة المرأة بالدولة المصرية مرت بتحولات عديدة مابين شهور عسل قليلة أيدت فيها الدولة مطالب المرأة ، وفترات تاريخية أطول حفلت بقمع النساء ومايعبر عنهن من تنظيمات . فمنذ فترة محمد على وبداية تكوين الدولة الحديثة ومرورا بالحقبة الليبرالية ثم الناصرية ، وفترة الانفتاح الاقتصادى ، ونهاية بعصر مبارك إلى الآن ، شهد الخطاب السياسى والممارسة السياسة المصرية تجاه المرأة تحولات جذرية ، ففى حين حصلت

المرأة كثيرا من المكاسب السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، مازالت تواجه متاعب جمة تكبل حركتها ، وبعبارة أخرى ، فان الدولة المصرية - عبر الفترات التاريخية المختلفة - جسدت مواقف أيديولوجية متناقضة بالنظر إلى المرأة وقضاياها ، إذ كان يتم إدراج وتكييف (المسألة النسائية) على الأجندة السياسية بما يخدم أغراض الدولة وتوجهاتها الأيديولوجية . وقد أرجعت الباحثة هذا التناقض فى الخطاب والممارسة إلى التناقض الكامن فى بنية المشروع الاجتماعى للدولة ، مع الفاعلية النسبية للتأثيرات التى تمارسها التيارات الأصولية الدينية ومواقف بعض أجنحتها تجاه المرأة ، وخاصة فى أوقات انتشار وتكاثر هذه الجماعات ، وبالتالى هيمنة الخطاب السياسى الدينى على الأقنية السياسية والفكرية فى المجتمع .

وفضلا عما سبق ، يعد الصراع حول تفسير حاجات النساء المعيلات لأسر مع الدولة وأجهزتها ملمحا رئيسيا للعلاقة بين الدولة والمرأة فى مصر . فهناك صراع مستمر حول تفسير ، أو بالأدق تأويل الاحتياجات النفسية والمادية للنساء المعيلات تأويلا جنسيا ، يعتمد على تعريفات أبوية للأسرة المعيشية والإعالة الأسرية . وترى الباحثة هذا الصراع بوصفه نتاجا طبيعيا لوجود جماعتين ليس لهما نفس القدرة أو الفرصة للوصول إلى المصادر الرئيسية فى الواقع ، أى الدولة ووسائطها البيروقراطية ، والنساء المعيلات الفقيرات . هنا يحاول كل طرف أن يجعل خطابه - حول تفسير الحاجة الاجتماعية - مهيمنا وسائدا ، إلا أن خطاب الدولة وأجهزتها خاصة المعنية بشئون الرفاة ، يظل المرجعية الأساسية فى تفسير الحاجات الإنسانية للنساء المعيلات لأسر .

٢ - الإعالة النسائية : الأبعاد والمشكلات

لم يكن مفهوم الإعالة النسائية واردا فى قاموس الحياة الاجتماعية فى مصر منذ ١٥ عاما . فالخطاب الرسمى لم يكن يعنى بهذا المفهوم أكثر من هؤلاء النساء الأرامل والمطلقات والمهجورات ، قليلات الحيلة ، اللاتى لايجدن الرعاية أو الحماية الممكن توافرها حال وجود الرجل فى الأسرة . كما كان يتم تقدير احتياجاتهن ضمنا فى

السياقات الأسرية والعائلية معا ، دونما تمييز لاحتياجات خاصة بهن . إلا أن بعض المنظمات النسائية - خاصة المعنية بتنمية قدرات المرأة وتمكينها - شرعت فى تعريف الظاهرة ، ولفت النظر إليها ، وتعيين خصائصها الأساسية ، وتقدير حجم وجودها الحقيقى فى مصر . ومن ثم بدأت الرؤية التقليدية للظاهرة تتراجع أمام الحقائق ، وأمام خطاب حداثى جديد يسعى للدفاع عن حقوق هذه الشريحة النسائية ، ويطلب مزيدا من الرعاية والأمان الاجتماعى ، وفرصا متساوية ، مع الرجال ، فى مجالات العمل والتشغيل بالقطاع الرسمى المنظم ، والحماية التشريعية من "الصلف الذكورى" مع تقليل حالة الاعتماد الاقتصادى شبه الكامل على الرجال . إذن مع الحداثة النسبية لهذه الظاهرة أثيرت حولها مجادلات كثيرة ، لم تخرج فى إجمالها عن طرح قضايا رئيسية ثلاث : **الاولى** هى تعريف الإعالة والإعالة النسائية بوجه خاص . **والثانية** تناولت الوصم الاجتماعى Social stigmatization المرتبط بالإعالة النسائية للأسرة ، وركزت **الأخيرة** على ارتباط الإعالة النسائية بالفقر ، وبالتالى وجوب أن تركز خطط التنمية على هؤلاء النساء ليصبحن على قمة الجماعات الهشة المستهدفة بالرعاية . فيما يتعلق بتعريف الإعالة النسائية ، أكدت الباحثة على الخصوصية الثقافية للمفهوم ، وتعقده ، واستحالة الوصول إلى تعريف كونى يصلح لتجسيد الظاهرة عبر سياقات اجتماعية وبنى ثقافية متعددة على نحو ما ذهب إليه بعض الباحثين الأجانب ، وبالتالى ليس من الضرورى أن يصلح المدلول الغربى للمفهوم ليجسد الظاهرة فى المجتمع المصرى على سبيل المثال . وعند البحث عن معايير أو مقاييس معينة يتم بناء عليها تحديدالإعالة ذاتها ، وفرز من يعولون عمن لايعولون ، واجهت الباحثة صعوبات كثيرة . لكن ثمة معايير ثلاثة رئيسية كما فى الأدبيات ، وهى تقرير المبحوث ذاته عما إذا كان يعتبر نفسه معيلا لأسرته أم أن هناك شخصا آخر مسئولا عنه ، والثانى سلطة اتخاذ القرارات الأسرية ، والثالث العمل والتكسب وإدرار الدخل الأسرى . وبالتالى طرحت الباحثة بدائل مختلفة شرعت بعد ذلك فى اختبار إمكانية الاعتماد عليها جميعا أو بعضها أو أحدها . فبداية تساءلت هل هى المسئولية الاقتصادية عن الأسرة ، أم سلطة اتخاذ القرارات بها ، أم المساهمة النسبية فى

الدخل الأسرى ، أم السيطرة على توجيه النفقات الاسرية . **فمعيار الوجود الفيزيقى** بالمنزل لايكفى لمنح صاحبه حق الإعالة الأسرية ، فهناك رجال كثيرون متواجدون معظم الوقت بالمنزل لكنهم لايقومون بالإنفاق على الأسرة ، فى حين تعمل زوجاتهم كل الوقت أو بعضه . كما يوجد بعض الرجال الذين يعملون كل الوقت داخل المنزل وينفقون من هذا العمل على الأسرة ، وبالمثل لايصلح **معيار العمل والإنفاق على الأسرة** لتحديد شخصية المعيل . فهناك زوجات يعملن ، ولايعمل أزواجهن ، ولكنهم يستأثرون بدخول زوجاتهم ويتحكمون فى مصادر إنفاقها ، وبالعكس هناك زوجات لايعملن ، ولكنهن متصرفات بحرية كاملة فى أوجه إنفاق دخول الأزواج من العمل . يصعب كذلك الاعتماد على **معيار تقرير المبحوث لذاته أنه معيل** ، إذ يمكن أن يؤدى ذلك – فى تصور الباحثة – إلى سوء الفهم والتقدير فى ضوء المعايير التقليدية والثقافية المهيمنة فى المجتمعات العربية الأبوية . فأحيانا تكون المرأة عاملة والمتكسبة الوحيدة للدخل بالأسرة ، وزوجها عاطل ، ومع ذلك – عند سؤالها – لاتقر بأنها المسئولة عن الأسرة ، فمفهوم رب الأسرة مفهوم ذكورى بالأساس ، وهو مستمد من مفهوم (الرب) أى (الإله) ومبنى على الاعتقاد بأن الرجل هو رب الأسرة . The God of the F ، ويواجه **استخدام معيار التكسب والحصول على المقدار الأكبر المال** مشكلات كثيرة أهمها أن ثمة أزواجا يتحصلون على دخول أكبر من زوجاتهم ، ولكنهم ينفقون جل هذه الدخول على تعاطى المخدرات والمسكرات أو على الزوجة الثانية لهم . وبالنسبة **لمعيار *سلطة اتخاذ القرارات الأسرية*** ، *فلا ينهض بذاته معيارا كافيا للاستناد إليه* ، بالنظر إلى طبيعة القرارات المتخذة ، والمواقف الاجتماعية التى تشهدها ، والأشخاص الذين يتخذون القرارات . فهناك قرارات يتخذها أشخاص خارجيون – قد يكونون أقارب – عن الأسرة ، ولكنهم يتمتعون بنفوذ اقتصادى عليها . ومن هنا يمثل تعريف الإعالة النسائية مشكلة كبرى أمام الباحثين المعنيين إلى الدرجة التى دفعتهم لأن لايوصوا بالاعتماد على أكثر من معيار محدد ضمانا للوصول لرصد محكم للأبنية الأسرية المتنوعة التى تعولها امرأة . وأخيرا تدفع الباحثة برؤيتها المحددة للمرأة المعيلة ، معتمدة على المعيار الاقتصادى إلى حد كبير . فهى المرأة التى تعد المتكسب الأساسى

أو الوحيد بالأسرة (والتى لابد وأن يزيد حجم ما تدره من الدخل بنسبة ٣٠٪ على الأقل عن المتكسبين الآخرين فى الأسرة) ، وهى أيضا المسئول الأساسى أو الوحيد عن إدارة شئون الأسرة والحياتية . فهى تمثل أعضاء الأسرة أمام المجتمع اجتماعيا وقانونيا . كما تتحمل المسئوليات الأسرية المختلفة داخل الأسرة وخارجها . وهكذا شملت الدراسة النساء المطلقات والأرامل وغير المتزوجات والمهجورات واللائى يجمع أزواجهن بين أكثر من زوجة لكن تعتمد على نفسها فى إعالة أسرتها ، والمتزوجات لأزواج عاجزين ومقعدين أو عاطلين أو يقضون أحكاما بالسجن أو الذين ليس لديهم أعمال منتظمة (العمالة الأرزقية) والمدمنين ، بالإضافة إلى النساء اللاتى يعملن خارج المنزل لساعات أطول من الزوج ، وبالتالى قد يتحصلن على دخول تزيد على مايتحصل عليه الأزواج . هنا تصبح المرأة هى المتكسب الوحيد ، أو الأساسى ، للدخل الأسرى ، والمسئولة عن تلبية الحاجات الاقتصادية للأعضاء ، وإدارة وتدبير شئونهم . وتنفى صفة الإعالة عن المرأة إذا ماتلقت مساعدة مالية دورية من أحد الأقارب أو الأبناء .

٣ - العوامل المؤثرة فى مكانات النساء المعيلات للاسر

وهى العوامل التى تنتج الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية بين هؤلاء النساء ، وتؤثر بدورها فى مكاناتهن الاجتماعية ، ومواقفهن الاقتصادية واستقلاليتهن . منها الحالة الزواجية ، وهى المسلك الذى من خلاله تدخل المرأة فى فئة المعيلات ، وتؤثر الحالة الزواجية على درجة الاستقلالية الاقتصادية للمرأة ، ونظرة المجتمع إليها ، ونظرة صنّاع السياسة والمسئولين عن مؤسسات الرعاية الاجتماعية إليها ، وتختلف النظرة وفقا لحالة المرأة الزواجية . ففى مصر تستهدف برامج الرفاة المطلقات والأرامل و المهجورات ، فى حين لاتولى اهتماما للمتزوجات من الرجال الأرزقية والعاملين . أو اللاتى يجمع أزواجهن بين أكثر من زوجة . إذ ترفض اللوائح والقرارات الرسمية اعتبار السيدة التى يقيم معها زوجها فزيقيا فقط ، أو له علاقة قانونية بها ، سيدة معيلة . حتى لو كانت فعلا هى العائل الوحيد للأسرة . كما أن نظرة المجتمع وتقديره

للمرأة الأرملة المعيلة تفضل كثيرا نظرته إلى المطلقة أو المهجورة ليس فقط فى مصر بل فى مجتمعات عربية كثيرة . كما أن كثيرا من الجمعيات الأهلية الإسلامية تعتبر الفئتين الأخيرتين من النساء فاشلات فى الحفاظ على أسرهن والإبقاء على الزوج . والعامل الثانى هو المرحلة الحياتية التى تمر بها المرأة المعيلة . فمن الممكن بقاء السيدة المعيلة كمصدر أساسى للدخل إلى حين يكبر أولادها ، ثم يتولون مسئولية الإنفاق على الأسرة نيابة عنها . وقد تتزوج المرأة مرة ثانية ، وبالتالى تنتقل مسئولية الإعالة إلى الرجل . وبالتالى فإن ثبات الموقف الحياتى الذى تخبره المرأة المعيلة يكون نسبيا حال تدخل عوامل أخرى فى دورة حياتها . وتظل الطبقة – العامل الثالث – متغيرا مهما فى تحديد خبرات النساء المعيلات . حيث يفترض ان انتماء المعيلة إلى طبقة أو شريحة طبقية متقدمة يعكس مواقف ومكانات اجتماعية واقتصادية جيدة ، بل ونظرة مجتمعية أفضل حالا . ورغم ذلك فليست هذه هى القاعدة دائما . أما العامل الرابع فهو الوجود الفزيقى للزوج ، ذلك الذى لايعد مجرد وجوده المادى فى الأسرة شرطا ضروريا لكونه المتكسب الأساسى أو الوحيد للدخل ، فهناك الأزواج العاطلون والمدمنون والعاجزون والزاهدون فى العمل .. إلخ ، ورغم أن الزوجة فى هذه الحالة هى المتكسب الوحيد للدخل ، إلا أنه غالبا مايتم اعتبار الرجل عائلا لها ، مما يؤثر على مكانتها الاجتماعية ، أو يصيبها بالتآكل على حد تعبير الباحثة . أما العامل الأخير فيرتبط بعنصر الإجبار أو الاختيار فى شغل المرأة لمسئولية الإعالة الأسرية ، فقد تتولى المرأة المسئولية بناء على رغبتها وفقا لما أسماه البعض (القرارات الإيجابية-Postive decisions) . وتلجأ المرأة لذلك إذا ماطلقها الزوج ، أو هجرها ، ولم يقم بمسئولية تجاه الأسرة ، ويتوقف على أى من الحالتين طبيعة النظرة المجتمعية إلى المرأة ، ووجود الوصم الاجتماعى من عدمه ، ثم إدراكها لذاتها ، وقدرتها على التكيف مع هذه الأوضاع .

٤ - النساء المعيلات لأسر جماعة مستهدفة ذات أولوية خاصة

تطرح الباحثة المبررات الكامنة حيال وجوب اعتبار النساء المعيلات الفقيرات شريحة

مستهدفة فى برامج الرفاة الاجتماعى ، فهن فقيرات ، يواجهن مختلف أنماط التحيز ضدهن فى مجالات شتى ، يفتقرن إلى المهارات الضرورية المطلوبة لالتحاقهن بسوق العمل ، وليس لديهن القدرة على اختيار الاعمال الملائمة التى يفضلن القيام بها ، كما يفتقدن للمشاركة الإيجابية والمساعدة من الشركاء - الأزواج إن وجدن - فى إدارة شئون الأسرة . وبالتالى يتحملن عبء ازدواج الأدوار الاجتماعية داخل الأسرة وخارجها . وفى العمل يعملن لساعات طويلة مقارنة بالرجال ، وبالتالى لديهم وقت فراغ أقل ، ويخبرن ضغوطا ومشقة أكبر ، يتلقين دعما نفسيا واجتماعيا أقل ، يخبرن حراكا اجتماعيا هابطا ، دخولهن من العمل أقل ، مستويات تعليمهن أكثر تدنيا من نظرائهن ، لديهن تصور متدن عن ذواتهن الاجتماعية ، يورثن الفقر لأولادهن . وبالتالى يسهمن فى إعادة إنتاج الفقر فى المجتمع . من هذه الخلفية تتنامى أعدادهن و تتعقد المشكلات التى يعانين منها ، وأصبح حتميا معاملتهن كشريحة اجتماعية منفصلة ومختلفة عن جملة الشرائح المستهدفة الأخرى .

وثمة ارتباط بين الإعالة النسائية وتأنيث الفقر ، على اعتبار أن هؤلاء النساء يمثلن الشرائح الأشد فقرا فى المجتمع ، والأكثر معاناة من آليات الإفقار الاجتماعى، فمن بين ٦٠ دراسة إمبريقية هدفت لرصد طبيعة العلاقة بين الإعالة النسائية والفقر ، خلصت ٤٤ منها إلى أن المعيلات هن الأشد فقرا مقارنة بالرجال المعيلين . كما أن هناك دراسات أجريت فى الهند والبرازيل والولايات المتحدة لم تذهب نتائجها بعيدا عن التأكيد على الزيادة المضطردة فى نسبة المعيلات ، حيث وصلت فى المجتمع الأمريكى إلى أن تشكل ٥٣٪ من إجمالى الأسر الأمريكية الفقيرة . وفى مقابل الاتجاه الداعم لاعتبار المعيلات شريحة أولى بالاستهداف للرعاية ، ثمة اتجاه آخر يرفض هذه العملية بحجة أن هؤلاء النساء لايشكلن جماعة متجانسة وتختلف خصائصهن من مجتمع لآخر ، كما أن ربط الفقر وتأنيثه بظاهرة الإعالة النسائية يصرف النظر عن القضية الأكثر أهمية ، وهى العلاقة بين النوع والفقر واللامساواة الاجتماعية . وفى مصر ثمة اتجاه رسمى جديد نحو تقليص حجم الدعم المباشر والمساعدات الموجهة للمعيلات ، بحجة أن ماتتلقاه هذه الشريحة من مساعدات - رسمية وغير رسمية - يدفعهن إلى

الكسل والتواكل وعدم البحث الجاد عن العمل . ولكن فى مقابل هذه المساعدات توفر الدولة قروضا لإقامة مشروعات صغيرة ، ومن ثم الاعتماد على أنفسهن ، والتحول إلى أفراد منتجين . ذلك مع العلم بأن هناك معيلات مسنات وأميات وغير قادرات على تحمل تبعات هذا الموقف .

٥ - نسق الرفاة الاجتماعى فى مصر والنساء المعيلات

وسمت الباحثة نسق الرفاة الاجتماعى فى مصر بأنه يمثل إحدى آليات تكريس الظلم الاجتماعى الواقع على المرأة المعيلة ، وتدعيم وقعية التحيز ضدهن لصالح الرجال ، أو على حد وصف الباحثة هو نسق صديق الرجل - Welfare system is man friendly ، وهو محكوم بالقيم والمعايير الذكورية الأبوية ، ويسعى إلى تأويل حاجات النساء بطرق تدعم الوضع الاجتماعى الأبوى القائم . وهناك نسقان أساسيان للرفاة : الأول يشمل التأمينات الاجتماعية التى تعطى للعاملين بالحكومة والقطاع العام والأعمال وبعض مؤسسات القطاع الخاص . والثانى يتضمن برامج للمساعدات الاجتماعية والضمان الاجتماعى الموجهة للفقراء غير العاملين ، وهو مفترض فيه استهدافه لفئات المطلقات والأرامل والمهجورات وزوجات المرضى والعاجزين والمسجونين . وتراه الباحثة غير كاف ، ولايستطيع إدراك وإشباع الاحتياجات الضرورية لهذه الفئات ، ولم توجد دراسات متعمقة حتى الآن تحلل هذه الأنساق وظيفيا بالنظر إلى علاقات النوع وتأثيرها على أحوال النساء الفقيرات . فالمساعدات التى تتيحها هذه الأنساق لاتنأى بالمستفيدين عن الوقوع تحت خط الفقر الرسمى . وقد رأت الباحثة أن الجهاز البيروقراطى الرسمى المختص بهذه المساعدات يعمد إلى تعقيد الإجراءات ؛ بهدف إستبعاد النساء اللاتى يراهن غير مستحقات للمساعدة .

٦ - آليات الإقصاء الاجتماعى والاقتصادى للمرأة المعيلة

إذا كان هناك إجماع من المعنيين بدراسات المرأة على حقيقة خضوع المرأة فى مصر والعالم العربى لعملية استبعاد معنوى ومادى فى كثير من المجالات ، فإن ممارسة هذا الإقصاء يكون أشد وطأة بالنسبة لشريحة المعيلات الفقيرات منهن . وتركز الباحثة فى

هذا السياق على نمط الإقصاء dimensions of exclusion وأبعاده ، وتذهب إلى أن ثمة بعدين رئيسيين للإقصاء فى برامج الرفاة الاجتماعى فى مصر : الأول Programme-driven exclusion منتوج طبيعى للبنى المؤسسية والتنظيمية للبرامج ذاتها ، والثانى Self-driven exclusion إقصاء ذاتى من خلاله تبعد المرأة المعيلة نفسها عن محاولة الإفادة من هذه البرامج ، وهو نتيجة للبعد الأول فى تصورنا . ويمثل البعد الأول قوانين ونظم وإجراءات الانتفاع ، ومنها - مثلا - ضرورة وجود بطاقة إثبات للهوية (ID) لدى المعيلة ، وهى مشكلة كبيرة ، أو أن المطلقات لايستحققن الحصول على معاش التأمينات الاجتماعية لأزواجهن السابقين إذا كن من المبادرات بطلب الطلاق ، بل لابد وأن يكون هو الذى طلقها دون رغبتها ، وألا تتزوج المطلقة مرة ثانية بعده ، وألا يكون لديها مصادر دخول أخرى . وكذا حرمان الابنة المتزوجة من معاش أبيها حتى لو طلقت بعد ذلك ، وحرمان زوجات المدمنين والعاجزين من أية مساعدات اجتماعية حتى لو لم يكن زوجها يقيم معها أو ينفق عليها . كما أن فهم وتفسير وتطبيق صغار موظفى الجهاز البيروقراطى لهذه القوانين المنظمة للمنح ، وهم الذين أسمتهم الباحثة صناع القرار الحقيقيين de facto policy makers ، هذا الفهم رأته الباحثة يسهم - إلى حد كبير - فى استبعاد المعيلات الفقيرات فى الحصول على أية مساعدات . ويشمل البعد الثانى إقصاء النساء لأنفسهن من الانتفاع من هذه البرامج ، ومرد ذلك إلى شعورهن بالاغتراب ، والخوف من المؤسسات المعنية ، وتأثرهن بالنظرة الرسمية إليهن ، والمعاملة غير الآدمية التى يتلقينها من الموظفين المختصين ، إضافة إلى الخوف من الوصم الاجتماعى كمتلقيات للمساعدات التى تمنح للفقراء والمعوزين . وتكون البدائل المتاحة أمامهن للتكيف هى اللجوء إلى مصادر سرية للمساعدات غير الرسمية ، المؤسسية ، تكون دورية وموازية للمساعدات الحكومية تقدمها المساجد والكنائس ورجال الخير . فبالإضافة لسرية هذه المساعدات ، لاتتطلب الإجراءات الروتينية الصعبة التى تتسم بها نظيرتها الحكومية .

٧ - فيما وراء الحجاب : الدين والرفاة الاجتماعى

ثمة أنظمة موازية للرفاه الاجتماعى تستهدف الفقراء ، وعلى رأسهم المعيلات ، أنظمة تتبناها الجمعيات الأهلية الخاضعة – فى الغالب – لهيمنة الجماعات الإسلامية السياسية الناشطة ، التى تضع أيديها على إشباع الحاجات الأساسية للبشر الفقراء ، أنظمة كفء تنتشر عبر السياقات الاجتماعية المختلفة متحررة من قيود المنح ، وإجراءات البيروقراطية الرسمية ، قادرة على مخاطبة واستهداف المعوزين بصورة مباشرة . ولكن لها تأثيرات أيديولوجية محددة على من تطوله منافعها . إذ تدعم علاقات النوع التقليدية ، وتفرض رؤي ومعان وتفسيرات وقيما معينة لأساليب الحياة ومناشطها وعلاقاتها (تلجأ بعض النساء مثلا لارتداء الحجاب أو الخمار طلبا لمعونة هذه الجماعات ودعمها المستمر . فالمحجبات أو المنقبات لدى هذه الجمعيات لهن الأولوية القصوى فى الحصول على هذه المساعدات ، أما غيرهن من المتبرجات فلا يحصلن على هذه المساعدات إلا بعد وقت طويل ، أو ربما لايحصلن عليها إطلاقا ، كما أن البنات اليتيمات فى سن السادسة والسابعة يرتدين الحجاب شرطا ضروريا للالتحاق بمشروع كفالة الطفل اليتيم المسلم) . ومما يلفت النظر فى هذا الإطار إشارة الباحثة إلى الدين بصفته عنصرا ثقافيا مهيمنا فى المجتمعات العربية ، يمثل عائقا أساسيا فى طريق تقدم المرأة ، ونيلها مزيدا من الحقوق والمكاسب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، والواضح أن الدراسة قد وقعت فى شراك الخلط بين نظرة صحيح الدين إلى المرأة وأوضاعها وحقوقها وواجباتها وبين رؤى الجماعات الأصولية الدينية لها . وهى رؤى تستند – فى تصورنا – إلى فهم ضيق الأفق للنصوص الدينية ، وتقف عند التفسيرات السطحية العارضة إلى النص المقدس ، دونما محاولة سبر غوره ، وفهم المقاصد الحقيقية له ، هذه التفسيرات هى التى تشكل – فى تصورنا – خطرا حقيقيا على المرأة وماأنجزته من مكاسب عبر تاريخها الطويل .

الخاتمة

قدمت الدراسة الراهنة إسهامات مفيدة فى فهم الظروف الاجتماعية المحيطة

بالمعيلات . ومما يحسب لها اعتمادها على معطيات إمبيريقية حديثة ، استمدت من سياقات اجتماعية حضرية متباينة ، مما يعطى لنتائجها مصداقية كبيرة ؛ لأنها عكست نبض الواقع الاجتماعى لهؤلاء المعيلات ، خاصة وأنها استخدمت أدوات منهجية متنوعة لجمع مادتها ، فكانت الاستبارات المقننة وشبه المقننة والمفتوحة ، بالإضافة لدراسات الحالة المتعمقة والتاريخ الشفاهى ، وبالتالى يتيح هذا التعدد التأكد من صدق البيانات من مصادرها المتنوعة ،كما يثرى النقاش حول القضايا المطروحة ، ويكشف المسكوت عنه حيالها . ومما يحسب أيضا للدراسة سعيها لتحليل أنساق الرفاة الاجتماعى المختصة بتقديم مساعدات مختلفة للمعيلات الفقيرات ، وربطت هذا التحليل بعلاقات النوع ، وكيف أن هذه الأنساق تدعم علاقات النوع التقليدية وقيم الهيمنة الذكورية فى المجتمع . وتنطوى على اليات خفية لإقصاء المرأة من محاولات الوصول إلى هذه الخدمات والانتفاع بها .

ولكن مايؤخذ على الدراسة اهتمامها بالمعيلات الفقيرات فى الحضر دون الريف ، ومع التسليم بأن فقيرات الحضر هن أشد شرائح النساء فقرا ، إلا أن الاهتمام بالمعيلات الفقيرات فى الريف له أيضا مايبرره ، خاصة فى ضوء ماتكشف عنه دراسات حديثة من أن المعيلات فى الريف يأتين فى المرتبة الدنيا من حيث مستويات الدخل فى القرية ، وتتنوع لديهن بالتالى آليات التعايش مع الفقر ، كما تتنوع أنماط عمل المرأة الريفية المعيلة لتحقيق هذا التعايش . ومن ناحية أخرى تحدثت الدراسة عن اختيار مفردات العينة ممن ينتمين إلى طبقات مختلفة ؛ دنيا ووسطى ، ولكن لم تذكر شيئا عن المحددات التى استندت إليها فى تصنيف هذه الأوضاع أو المواقع الطبقية lacations . كالموقف من ملكية وسائل الإنتاج المادية والعينية ، ومن علاقات العمل ، وممارسة السلطة داخل العمل وخارجه ... إلخ . كما كان يلزم إجراء استبارات مفتوحة مع عدد متساو من الرجال المعيلين لأسر توخيا للسلامة المنهجية للمقارنات التى عقدتها الباحثة فى أماكن قليلة من الدراسة بين أوضاع الذكور والإناث المعيلات ، مما قد يوقعها فى إسار التحيز ضد الرجل . وأخيرا فقد تحدثت الدراسة عن الاتجاه النسوى الواحد ، والحركة النسائية الواحدة ، وغيرهما من الأطر

والتنظيمات التى تعبر عن المرأة وتبنى مصالحها ، وكان يجب طرح بعض التساؤلات قبل الحديث عن حركة نسائية واحدة أو اتجاه نسوى واحد ، فهل تشكل جملة النساء جماعة واحدة متجانسة ذات مصالح مشتركة واهتمامات وأهداف ليس بينها تباينات أو تمايزات ؟ هل تهتم كل النساء بما تفعله الحركات النسائية فى ميدان الصراع النوعى ، من الكفاح نحو سياسات اجتماعية أفضل لظروف المرأة وأوضاعها ؟ هل تنتمى كل النساء لطبقة واحدة أو لموقع طبقى واحد ولديهن وعى طبقى مشترك ، وفاعلية طبقية مؤثرة ؟ هل تعبر الحركة النسائية عن اهتمامات النوع بأجمله ؟ إن الإجابة عن هذه التساؤلات مهمة ، وسوف تؤدى - فى تصورنا - إلى مراجعة لفكرة الأتجاه النسوى الواحد ، أو الحركة النسوية الواحدة .



The National Review of Social Science

Volume 39 Number 2 May 2002

ISSN 0028-0026

The National Review of Social Sciences

Issued by

The National Center for Social and Criminological Research

Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Correspondence:
Editor, The National Review of Social Sciences,
The National Center for Social and Criminological Research,
Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Price:
US $ 15 per issue



The National Review of Social Sciences

POLITICAL PARTICIPATION OF EGYPTIAN WOMEN
Abdel Salam Noweer

WESTERN MEDIA AND FOREIGN POLICY
Amal Kamal

THE PSYCHO-SOCIOLOGICAL FEATURES OF STREET CHILDREN
Maha El Kordy

NGO'S AND POLITICAL SOCIALIZATION IN EGYPT
Hassan Salama

POLITICAL CRISIS IN ZAIRE 96/1997
Shayma Aly

THE FOUNDING CONFERENCE OF THE ARAB NETWORK FOR NGO'S
Beirut, 23-25 April, 2002
Salwa El Amry

VICTIMS AND HEROINES: WOMEN, WELFARE AND THE EGYPTIAN STATE
Ahmad Hussein

Volume 39 Number 2 May 2002

Issued by
The National Center for Social and Criminological Research, Cairo